

المذاهب النحوية

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة



تأليف

الدكتور

مصطفى عبد العزيز السنجرجي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز - جدة



المكتبة الفيصلية

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

المذاهب النحوية

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

تأليف

الدكتور

مصطفى عبد العزيز السنجرجي

كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

المكتبة الفيصلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المَذاهِبُ النَّحْوِيَّةُ

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

أحمدك اللهم حمد الشاكرين. وأصلّي وأسلِّم على من أرسلته رحمة للعالمين. بلسان عربي مبين. صلّى الله عليه، وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد فقد عُنِيَ الباحثون في تاريخ النحو العربي بالحديث عن المذاهب النحوية والاتجاهات التي اتبعها النحويون في تدوين قواعدهم، وذلك لما في هذا الحديث من الآثار الجليلة، فهو يوضح لنا نشأة هذا العلم العريق، ومراحل نموه، والأسس التي بُنِيَ عليها، كما يُبين لنا ما بذله هؤلاء الرُّوادُ السابقون من جهود موفَّقة، وعناية فائقة في سبيل تأسيسه وتكوينه حتى رسا أساسه، وقَوِيَ بنيانيه، واستعصمت فيه اللغة، فكان لها الحصن الأمين عَبْرَ هذه الأحقاب والسنين.

* * *

وقد تمثلت عناية القدماء بالحديث عن المذاهب النحوية في صور مختلفة؛ فمنهم من تناول في مؤلفه مذهباً واحداً، فتحدث عن أئمته، وترجم لهم، وبَيَّنَ جهودهم كما فعل أبو سعيد السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين، ومنهم من تناول أكثر من مذهب على نحو ما نرى في كتب الطبقات مثل طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، وكتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي.

وهكذا فعل المحدثون في مؤلفاتهم، ومن ثَمَّ رأينا من المؤلفات ما يتناول مذهباً واحداً مثل مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد، ومدرسة

الكوفة للدكتور مهدي المخزومي، ورسالة في المذهب النحوي البغدادي للدكتور إبراهيم نجا، والاتجاهات النحوية في الأندلس للدكتور أمين علي السيد، والمدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال سالم، كما رأينا أيضاً بعض المؤلفات التي تتناول أكثر من مذهب مثل المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ودُروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي، وتاريخ النحو وأصوله للدكتور عبد الحميد طلب.

* * *

وقد ظهرت حركة لغوية نشيطة في الغرب إبَّان القرن الثامن عشر الميلادي، ثُم تطورت في القرن التاسع عشر، ومع بداية القرن العشرين اتخذت وجهة جديدة على يد الباحث السويسري فرديناند دوسوسير: F. De Saussure وقد صادفت هذه الدراسات اللغوية الحديثة قبولاً لدى كثير من الباحثين العرب، والمستشرقين، وحاول بعضهم أن يتناول المذاهب النحوية في ضوء هذه الدراسات، وَيُبَيِّنَ مدى صلتها بمناهجها واتجاهاتها، وقد كانت هذه المحاولات هي مصدر الإلهام لتأليف هذا الكتاب، ومن ثَمَّ اقتضى البحث فيه أن يكون في بابين. أولهما: المذاهب النحوية، والثاني: موقف الدراسات الحديثة من هذه المذاهب، وقد ذكرت قبلهما تمهيداً تناولت فيه الحديث عن نشأة هذه المذاهب، كما ذكرت بعدهما خاتمة تلخص النتائج التي وصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

* * *

ومن اليسير أن يلاحظ القارىء أني تَوَخَّيْتُ الإيجاز في الحديث عن هذه المذاهب؛ فقد اكتفيت منها بالقدر الذي يصلح أساساً لمناقشة آراء المحدثين الذين عرضوا لها في دراساتهم، وقد أرشدت القارىء في هامش الصفحات إلى المراجع المُطَوَّلة فيها ليرجع إليها إذا رغب في مزيد من البحث والدراسة. وفي بيان موقف الدراسات الحديثة من هذه المذاهب تناولت أشهر الآراء التي قِيلت فيها، وعرضت لها بالبحث والتحليل والمناقشة.

* * *

وقد بدا لي أن أكتفي بما كتبته من مباحث هذا الكتاب أثناء عملي بجامعة الكويت حتى هممت بتقديمها إلى إحدى دور النشر لتقوم بطبع الكتاب ونشره، ثم أسعدني القدر بالعمل بالمملكة العربية السعودية في جامعة الملك عبد العزيز فأتيحت لي فرصة الاطلاع على ما حوته مكتبتها المركزية من الكتب القيمة، ومن ثَم رأيت أن أقوم ببعض الإضافات التي جعلت الكتاب يبدو في وضعه الأخير على هذه الصورة.

* * *

وإني أعلم أن من أَلَّفَ فقد استهدف وأرجو أن يكون هذا الكتاب هدفاً لكل نقد بناء يبتغي به صاحبه الإصلاح، والسير نحو الكمال، أما النقد الهدام الذي يَسْتَشْفِي به قائله، ويُنَفِّسُ به عن أحقاده فإني أجعله دبر أذني وتحت قدمي، وأُفوِّض أمري إلى الله. إن الله بصير بالعباد.

* * *

وهذا الكتاب إذ يدخل المكتبة العربية يطيب لمؤلفه أن يقدم الشكر جزيلاً لكل من سبقوه إلى هذا المجال فكانوا عوناً له على تأليفه بآرائهم، ومؤلفاتهم، وبحوثهم وجهودهم.

والله أسأل أن ينفع به، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، فسبحانه بيده الخير، ومنه العون والتوفيق.

المملكة العربية السعودية
جدة

في ١١/١١/١٤٠٤ هـ
٨/٨/١٩٨٤ م

المؤلف

دكتور
مصطفى السنجرجي

تمهيد

ظهر في النحوالعربي عَبْرَ عصوره الطويلة اتجاهات مختلفة، حاول النحويون من خلالها إظهار آرائهم، ومناهج بحثهم مدعومة بالبراهين والأدلة، فبعد أن وضع علماء البصرة دعائم هذا العلم، وأسسوا بنيانه منذ القرن الأول الهجري جاء نحاة الكوفة في القرن الثاني ورسموا لأنفسهم منهجاً يخالف منهج البصريين، ولكي يكتمل لهم ما أرادوا أتَوا ببعض المصطلحات الجديدة التي تخالف مصطلحات البصريين، وهكذا أصبح مذهب الكوفيين له خصائصه التي تميزه عن مذهب البصريين، كما يتجلى ذلك في مسائل الخلاف التي حرص النحويون على تدوينها لتصور مدى الخلاف بين المذهبين.

* * *

وحين جمعت بغداد بين طائفة من أئمة المذهبين نشأ على أيديهم جيل من النحاة كَوَّنَ لنفسه مذهباً جديداً استمد معالمه من المذهبين السابقين وعُرِف بمذهب البغداديين، وكان واضح المعالم والصفحات منذ بداية القرن الرابع الهجري بفضل ما بذله أئمة البغداديين أمثال أبي الحسن بن كيسان، وأبي القاسم الزجاجي، وأبي علي الفارس، وأبي الفتح بن جني.

* * *

وعندما نشط علم النحو في الأندلس ظهر لنحاة الأندلس نزعات واتجاهات استمدوها من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين، ولهم بجانب ذلك العديد من الآراء التي وصل إليها كثير من أئمتهم الذين لمعت أسماؤهم بين

نحاة الأندلس مثل الأعلم الشنتمري، وابن السيد، وابن الباذش، وابن الطراوة، وابن مضاء، وابن مالك، وبفضل هؤلاء، وأمثالهم تَكَوَّنَ مذهب الأندلسيين.

وقد كُتِبَ لهذا المذهب الذيوع والانتشار وتأثر به نحاة المغرب إلى حد كبير، ومن ثَمَّ كان الحديث عن مذهب الأندلسيين فيه الغناء.

* * *

وإذا تتبعنا دراسة النحو بمصر لنعرف اتجاهات النحويين بها نجد هذه الدراسة متأصلة بها منذ آماد طويلة، وليس أدلَّ على ذلك من أننا نجد بعض المؤسسين لعلم النحو كانوا يُعَلِّمون الطلاب في الفسطاط والأسكندرية قواعد اللغة حتى يحسنوا تلاوة القرآن الكريم، ومن أشهر هؤلاء المعلمين عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي المتوفى بالأسكندرية سنة ١١٧ هـ، وهو يُعَدُّ بحق من مؤسسي مذهب البصريين، فقد كان تلميذاً لأبي الأسود الدؤلي، كما كان من أعوانه الذين اعتمد عليهم في وضع اللبنات الأولى لعلم النحو، وقد خلفه عدد من القراء من أشهرهم وَرْش عثمان بن سعيد المتوفى سنة ١٩٧ هـ، وقد انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية، ولا تزال قراءته شائعة إلى اليوم في مصر وبلاد المغرب، وهكذا كان للمذهب البصري أثره في مصر، كما تأثر نحاتها أيضاً بمذهب الكوفيين، وحين ظهر المذهب البغدادي كان له أثرهُ أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة للمذهب الأندلسي، ولا يزال نحو ابن مالك شائعاً إلى اليوم في المعاهد التي تُعْنَى بدراسة علم النحو.

وقد ظهر من نحاة مصر من كان له في اتجاهاته طابع خاص، كما كان له أثره في نحاة عصره مثل ابن الحاجب، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم ممن كان لهم الفضل في تحديد خصائص مذهب النحويين في مصر.

ولم يكن مذهب النحويين في الشام يختلف كثيراً عن مذهب النحويين في مصر لقوة الترابط بينهما طوال هذه الفترة، ومن ثم كان الحديث عن مذهب النحويين في مصر فيه الغناء.

وهكذا كانت هذه المذاهب الخمسة هي موضع البحث في الباب الأول، كما أنها أيضاً كانت مجال إبداء الرأي والمناقشة عند المحدثين على نحو ما ذَكرتُ في الباب الثاني، وها هو ذا تفصيل القول في كل باب منهما.

البَاب الأول :

المذاهب النحوية

من اليسير أن ندرك في ضوء ما تقدم في التمهيد أن أشهر المذاهب النحوية خمسة. مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ومذهب نحاة الأندلس، ومذهب النحويين في مصر، ويمكننا توضيح هذه المذاهب على النحو الآتي:

أولاً: مذهب البصريين

إلى هذا المذهب يرجع الفضل في وضع علم النحو، وتوطيد أركانه، وتعهده بالعناية حتى استوى على سوقه، وتحددت معالمه التي عُرِفَ بها عَبْرَ هذه القرون الطويلة.

والراجح لدى كثير من الباحثين أن واضع هذا العلم هو أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ[1]، وقد عاونه في هذا العمل الجليل بعض تلاميذه الذين يُعَدُّون بحق من أعلام المذهب البصري، ومن أشهرهم نصر بن عاصم المتوفى سنة ٨٩ هـ، وعبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة ١١٧ هـ، ويحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٣٩ هـ[2].

(١) خالف في ذلك بعض الباحثين، ومنهم الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور شوقي ضيف، فكلاهما رَجَّح أن واضع علم النحو هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. المتوفى سنة ١١٧ هـ. «مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة المجلد العاشر جـ٢ ص ١ ـ ٦، والمدارس النحوية ص ١٨».

(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص ٥١.

وكـان لهؤلاء الـرواد عـظيم الأثـر فيمن خلفهم من أمثـال عيسى بن عمـر الثقفي، المتـوفى سنة ١٤٩ هـ، وأبي عمـرو بن العلاء، المتـوفى سنـة ١٥٤ هـ، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر المتـوفى سنة ١٧٧ هـ[١]، ويـونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ.

أما المؤسس الحقيقي لمذهب البصريـين فهو الإمـام العبقري الخليـل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٤ هـ، وذلك لما وهبـه الله من ذكاء خـارق، وملكة مبتكرة، وصبر نادر، ومن ثَمَّ ساعدته هذه المواهب على معرفـة أسرار العربيـة، وإدراك خصائصها، وفهم نظامها، وتركيب أساليبها، ومصداق ذلـك ما يقـوله عنه أبو سعيد السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين «وأما الخليل بن أحمـد أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي فقد كان الغاية في استخراج مسـائل النحـو، وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العَروض، وحصر أشعـار العرب بها، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة، وكـان من الزهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم»[٢].

وقد أفاد من علم الخليل وفضله كثير من معاصريه، وفي مقدمتهم تلميذه أبو بشر عمـرو بن عثمان ابن قنـبر الملقب بسيبويـه المتوفى سنـة ١٨٨ هـ، وقد بـرع سيبويه في النحو حتى لُقِّبَ بإمام النحاة، ومن أعظم آثاره كتابه الذي تمثلت فيه أهـم أصـول المنهج البصري بجـانب ما اشتمـل عليـه من القـواعـد النحـويـة، والأساليب العربية. يقول أبو الطيب اللغوي «أَخَذَ النحـوَ عن الخليل جمـاعة لم يكن فيهم، ولا في غيرهم من الناس مثـل سيبويـه، وهو عمـرو بن قنبر، وهـو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وأَلَّفَ كتابه الذي سَمَّاهُ الناسُ قرآن النحو»[٣].

---

(١) تذكر المراجع أن هناك عدداً من علماء النحو كان يلقب كل واحد منهم بـالأخفش واشتهر من هؤلاء الأخافشة ثلاثة الأول: الأخفش الأكبر، وهو أبـو الخطاب عبـد الحميد بن عبـد المجيد المتوفى سنة ١٧٧ هـ، والثاني: الأخفش الأوسط، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٠ هـ على الراجح، والثالث الأخفش الأصغر، وهو أبو الحسن علي بن سليمان المتوفى سنـة ٣١٥ هـ، وأشهرهم الأوسط «راجع الأعلام ٢/٤٨١، ونشأة النحو ص ٦٣، ومعاني القـرآن للأخفش الأوسط تحقيق الدكتور فائز فارس ص ١٣».

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٣٠.

(٣) مراتب النحويين ص ١٠٦.

ويقول أبو إسحاق الزجاج «إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويـه تبينتَ أنه أعلم الناس باللغة»[1]، ويقول أبو سعيد السيرافي «كان كتاب سيبويـه لشهرتـه وفضله عَلَماً عند النحويين، فكان يقـال بالبصرة «قـرأ فلان الكتـاب» فيُعلم أنه كتـاب سيبويه، و«قرأ نصف الكتاب» ولا يُشَكّ أنه كتاب سيبويه. وكان محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مُريـدٌ أن يقرأ عليـه كتاب سيبـويه يقـول له «هـل ركبتَ البحر؟» تعظيماً له، واستصعاباً لما فيه، وكان المازني يقول «من أراد أن يعمل كتابـاً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»[2].

وهكذا كان لكتاب سيبويه أثر كبير فيمن أتى بعده من علماء النحو، وبخاصة فيمن خلفـه من أئمة المـذهب البصري مثل أبي عـلي محمـد بن المستنـير الملقب بقـطرب المتوفى سنـة ٢٠٦ هـ، وأبي الحسن سعيد بن مسعـدة الملقب بالأخفش الأوسط المتـوفى سنة ٢٠٨ هـ، وأبي عمـرو الجرمي المتـوفى سنـة ٢٢٥ هـ، وأبي عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هـ، وأبي العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.

خصائص مذهب البصريين:

أبرز سمات هذا المذهب تتجلى في الدقـة والحيطة، فقـد اشتهر نحـاة البصرة بـانتقاء الأسـاليب الفصيحة، والشـواهد الصحيحـة «لقـد سمعـوا عن العـرب كثيراً، ولكنهم لم يقبلوا كل مـا سمعوا، ولم يعتمـدوا كل مـا رُوِيَ لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر، أو القولة النابية. إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادُوا لهذه الأسس أن تكون قويـة، فلا بـد في شواهـدها من أن تكون متواترة، أو قريبـة من التواتـر حتى ترسخ قواعـدها فـلا تزلـزل، وحتى يقوى أساسها فلا يلين[3]»، ولهـذا نجد في كتـاب سيبويـه هذه العبـارات التي تشعر بحرصه على أخذ اللغة من الثقـات كقولـه «وسمعنا من يـوثق به من العـرب يقول»، وقـوله «وقـد قال قـوم من العـرب تـرضي عـربيتهم»، وقـولـه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٢.
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٣٩.
(٣) مدرسة البصرة النحوية ص ١٤٦.

«وسمعت من أثق به من العرب يقول».

وعلى الرغم من حرص البصريين على الدقة في اختيار شواهدهم فإنها لم تسلم من النصوص المصنوعة الموضوعة. فقد رُوِيَ عن أبي عثمان المازني أنه سمع اللاحقي يقول: «سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال «فَعِل»؟ قال: فوضعت له هذا البيت:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمِنٌ ما ليس منجيه من الأقدار[1]

والحق أن ذلك من الندرة بحيث لا يؤثر على الصِّفَة الغالبة على مذهبهم وهي الحيطة، والدقة في اختيار النصوص التي وضعوا قواعدهم في ظلالها، واتخذوا منها شواهدهم، ومن ثَمَّ كانت الصفة الأولى التي يمتاز بها مذهبهم هي الدقة والحيطة في اختيار النصوص، فإذا وجدوا بعض النصوص لا تتفق مع ضوابطهم وقواعدهم لجئوا إلى التأويل، والتقدير، والتخريج حتى تظل قواعدهم سليمة غير مضطربة.

أما الصفة الثانية فهي القدرة الفائقة على الاستدلال بالبراهين العقلية، والأقيْسة المنطقية، والعلل الفلسفية، ويبدو أن هذه الظاهرة قد ظهرت عند نحاة البصرة في وقت مبكر على يد بعض الرواد السابقين. يدل على ذلك تلك الروايات التي تصرح بأن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ هو أول من بسط النحو ومَدَّ القياس، وشرح العلل[2]، وقد زادت هذه الظاهرة وضوحاً عند المتأخرين منهم على نحو ما نرى في كتاب المقتضب لأبي العباس محمد يزيد المبرد الذي آلت إليه إمامة مذهب البصريين فكان آخر أئمة هذا المذهب.

وقد تهيأت للبصريين عدة عوامل ساعدتهم على تحقيق هاتين الصفتين، وتتمثل هذه العوامل في ثلاثة أمور:

---

(١) المزهر ١/١٠٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ٣١.

الأمر الأول: الموقع الجغرافي لمدينة البصرة[1]، فهي تقع على مشارف البادية موطن الأساليب الفصيحة، واللغة السليمة من شوائب اللحن والدخيل.

وقد أفاد نحاة البصرة من موقع مدينتهم أعظم فائدة، فكانوا يرحلون إلى البادية تارة، ويستقبلون الأعراب القادمين من البادية إلى مدينتهم تارة أخرى، ولهذا نجد كثيراً من كتب التراجم حينما تتحدث عن هؤلاء النحاة تذكر رحلتهم إلى البادية ولقاءهم للأعراب، وأخذ اللغة عنهم، ونذكر على سبيل المثال أن الكسائي سأل الخليل عن مصدر علمه قائلاً: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال الخليل: من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية، وأنفذ خمس عشرة قنينة في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه[2].

وهكذا نجد الحديث عن الرحلة إلى البادية في ترجمة كثير من الأئمة مثل يونس ابن حبيب، والنضر بن شميل المازني، وأبي زيد الأنصاري.

أما قدوم الأعراب من البادية إلى البصرة فقد ظهر في صور متعددة، فمنهم من كان يمكث فترة قصيرة، ومنهم من كان يمكث فترة طويلة، ثم يعود إلى باديته، ومنهم من كان يطيب له المقام فلا يعود، وكان طلاب اللغة وآدابها يقبلون على هؤلاء الأعراب للاستماع إليهم، وأخذ اللغة عنهم، وقد اشتهر من هؤلاء الأعراب عدد كبير منهم أبو مهدية، وكان يتكلم في اللغة على لهجة الحجاز، ومنهم المنتجع بن نبهان وكان يلتزم لهجة تميم، ومن أخبارهما قول الأصمعي: «جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني عنك تجيزه؟ قال: ما هو؟ قال: بلغني عنك أنك تجيز «ليس الطيب إلا المسكُ» بالرفع فقال أبو عمرو: نمت وأَدْلَجَ الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو

(١) في المصباح المنير «البصرة وزانُ تمرة الحجارة الرخوة، وقد تحذف الهاء مع فتح الباء وكسرها، وبها سميت البلدة المعروفة، وأنكر الزجاج فتح الباء مع الحذف، ويقال في النسبة بَصري بالوجهين، وهي محدثة إسلامية بُنِيَتْ في خلافة عمر رضي الله عنه سنة ثماني عشرة من الهجرة».

(٢) إنباه الرواة ٢/٢٥٧، ومعجم الأدباء ١٣/١٦٩.

يرفع، ثم قال أبو عمرو: قم يا يحيى «يعني اليزيدي»، وأنت يا خلف «يعني خلفاً الأحمر»، فاذهبا إلى أبي المهدي، فإنه لا يرفع، واذهبا إلى المنتجع، ولَقِّناه النَّصْب فإنه لا ينصب. وتدل بقية القصة على أنهما ذهبا إلى أبي المهدي، ولقناه الرفع فأبى، وقال «ليس هذا لحني، ولا لحن قومي»، فكتبا ما سمعاه عنه، ثم ذهبا إلى المنتجع، ولَقَّناه النصب، وجهدا فيه، فلم ينصب وأبى إلا الرفع[1].

وقد عُنِيَتْ بعض المراجع بالحديث عن هؤلاء الأعراب، وفي مقدمتها الفهرست لابن النديم؛ فقد ذكر كثيراً من هؤلاء الأعراب مثل أبي البيداء الرباحي، وهو أعرابي نزل البصرة، وكان يعلم الصبيان بأجر، وأقام بها أيام عمره يُؤْخَذُ عنه العلم، ومنهم أبو مالك عمرو بن كركرة، وأبو طفيلة الحرمازي، وكذلك رؤبة بن العجاج الذي لازمه يونس بن حبيب، وأطال صحبته، وقد ظهر أثر ذلك جلياً في مرويات يونس، فإنه نَسَبَ إليه فيضاً زاخراً من المعلومات اللغوية والنحوية والأدبية، ومن ثم كان يُدْعَى غلام رؤبة[2].

وهكذا نجد الموقع الجغرافي لمدينة البصرة قد ساعد علماءها على الرحلة إلى البادية، كما ساعد أعراب البادية على قدومهم للبصرة، وكان لذلك أثره الكبير في نحو البصريين.

الأمر الثاني: سوق المِرْبَد، وهي سوق مشهورة تقع على مقربة من البصرة[3]، فقد كان الوافدون من وسط الجزيرة على البصرة يَجِدُون في مشارفها مكاناً صالحاً لوضع الرحال، وعَرَفَ سكانُ البصرة ذلك فكانوا ينتظرونهم للتجارة، وتبادل المنافع، وسرعان ما تَحَوَّلَ الوضع إلى سوق كبيرة نشطت فيها التجارة، وازدهرت الحياة الأدبية وانتقل مجد عكاظ إليها، فأصبحت في المواسم

---

(١) الأمالي لأبي علي القالي ٣/٣٩، ومجالس العلماء للزجاجي ص ١.

(٢) يونس بن حبيب ص ٢٩.

(٣) تذكر بعض المراجع أنها كانت تبعد عن البصرة بنحو ثلاثة أميال وكانت تسمى قديماً سوق الإبل، ثم سُميت بالمربد لأن الإبل تنيخ فيها، والمربد كل شيء حبست فيه الإبل والغنم، وقيل سُمِّيت المربد لأنها الموضع الذي يباع فيه التمر، والمربد للتمر كالبيدَرِ للحنطة، أو لأن المربد هو الموضع الذي يجف فيه التمر «لسان العرب مادة ربد، وبلوغ الأدب ١/٢٦٨».

التي يفد فيها الأعراب تشبه النواديَ الأدبية يَؤُمُّها الفصحاء من الأعراب، ويتناشد فيها الشعراء، ويفيد من ذلك طلاب اللغة الذين كانوا يحرصون على الخروج إليها لمشافهة الأعراب، والأخذ عنهم، وملاحظتهم في استعمال مخارج الحروف، وسلامة الإعراب، وفصاحة الأسلوب، ومن ثَمَّ ذاع صيت المربد، وأصبحت لها اليد الطولى على كثير من الشعراء والكتاب وأئمة اللغة مثل جرير، والفرزدق، والأخطل، والراعي النميري، وابن المقفع، والجاحظ، والأصمعي، وقد زخرت المراجع بالقصص التي تصور أثرها العظيم كقول الأصمعي «جئت إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: من أين جئت يا أصمعي؟ قلت من المِرْبَد، قال: هات ما معك، فقرأت عليه ما كتبت في ألواحي، ومَرَّتْ به ستة أحرف لم يعرفها، فأخذ يعدو في الدرجة قائلاً: شمرت في الغريب يا أصمعي»[1]، وتحدثَ ياقوت في كتابه معجم الأدباء عن أثر المربد في تكوين شخصية الجاحظ الأدبية، فقال: «سمع من أبي عبيدة والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النحو عن الأخفش أبي الحسن، وكان صديقه، وأخذ الكلام عن النظام، وتلقف الفصاحة عن العرب شفاها بالمربد»[2].

وهكذا كان لسوق المربد أثرها الكبير في مذهب البصريين.

الأمر الثالث: مسجد البصرة، وكانت تعقد فيه حلقات الدراسة، ومجالس القراءة، والوعظ، واللغة، والكلام، والتفسير، والحديث، وَيَؤُمُّ هذه المجالس أهل البصرة من العرب، والفرس، كما يؤمها أحياناً بعض الأعراب الوافدين من البادية. وبقدر مكانة المدرس المتصدر في المجلس يزدحم الطلاب، وتعظم الحلقة، ومن أشهر هذه المجالس مجلس الحسن البصري، وقصته مع واصل بن عطاء مشهورة؛ فحينما كان يتحدث عن مرتكب الكبيرة قرر أنه مؤمن وإن كان فاسقاً بالكبائر، فعارض الخوارج، وقالوا إنه كافر، فخرج واصل بن عطاء برأي ثالث، وقال أنه بمنزلة بين المنزلتين، واعتزل مجلس الحسن، وتبعه بعض الحاضرين الذين عرفوا فيما بعد بالمعتزلة. ومن هذه المجالس أيضاً مجلس حماد

---

(١) معجم البلدان ٢/٢٠٢.

(٢) معجم الأدباء ١٦/٧٥.

بن سلمة، وكان سيبويه يحرص على الجلوس في حلقته، ويكتب ما يمليه عليه حماد من الأحاديث، فأملى عليه ذات مرة «قال رسول الله ﷺ: ما أحد من أصحابي إلاَّ وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فقال حماد لحنت يا سيبويه، فقال سيبويه: لا جرم. لأطلبن عِلماً لا تلحنني فيه أبداً، فطلب النحو، ولزم الخليل[1]»، ومن هذه المجالس أيضاً مجلس موسى بن سيار الأسواري، الذي قال فيه الجاحظ «كان من أعاجيب الدنيا، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية، كان يجلس في مجلسه المشهور به، فيقعد العرب عن يمينه، والفرس عن يساره، فيقرأ الآية من كتاب الله، ويفسرها للعرب بالعربية ثم يُحَوِّلُ وجهه إلى الفرس فيفسرها لهم بالفارسية، فلا يُدْرَى بأي اللسانين هو أَبْيَنَ[2]».

وكان لأبي عمرو بن العلاء مجلس كبير يعلم فيه القراءات، واللغة، والنحو، ويزدحم فيه الطلاب، وقد مَرَّ الحسن البصري ذات مرة بهذا المجلس، وشاهد ازدحام الطلاب فيه، فقال: «لا إله إلا الله، لقد كاد العلماء أن يكونوا أرباباً، كل عِزٍّ لم يُوَطَّد بعلم فإلى ذل يئول[3]».

ومن أعظم مجالس هذا المسجد مجلس الخليل بن أحمد. وكان يضم طائفة من الدارسين صاروا فيما بعد من أئمة اللغة، أمثال سيبويه، والنضر بن شميل، وعلي بن حمزة الكسائي، وأبو محمد اليزيدي، والأصمعي، وغيرهم، وكذلك كان مجلس يونس بن حبيب، فقد ازدحم بالدارسين، وقصده فصحاء العرب، وساعد على ذلك ما كان يتمتع به يونس من نفس زكية، وخلق رضي، وبَذْلٍ للعلم، ومن أشهر تلاميذه أبو عبيدة معمر بن المثنى، والأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، ومحمد بن المستنير قطرب، وسيبويه، وأبو عمر الجرمي، والكسائي، والفراء، وخلف الأحمر، وابن سلام الجمحي. واختلف الباحثون في مبدأ هذا المجلس؛ فالدكتور مهدي

---

(١) نور القبس ٩٥.
(٢) البيان والتبيين ١/٣٤٦.
(٣) النشر في القراءات العشر ١/١٣٣.

المخزومي يرى أنه كان بعد وفاة الخليل، ومن ثَمَّ يقول في حديثه عن يونس «لم يَتَصَدَّرْ مجلس درس إلا بعد وفاة الخليل»[١] والدكتور حسين نصار يرى أنه كان قبل وفاة الخليل، ويدعم رأيه ببعض الروايات التي تؤيد ذلك مثل رواية النضر بن شميل «جاء رجل من حلقة يونس فسأل الخليل عن شيء»[٢].

والذي أستطيع أن أجزم به هو أن حلقة يونس لم يكتمل نموها إلا بعد أن توفى الخليل وانخرط فيها كثير من رُواد حلقة الخليل، وصارت مزدحمة بالطلاب، ولهذا نرى مروان بن أبي حفصة يقول في وصفها «لم أر حلقة أعظم من حلقة يونس»[٣].

وهكذا كان لمسجد البصرة عظيم الأثر في مذهب البصريين.

ويتضح مما سبق أن أشهر أئمة هذا المذهب الذين يعدون بحق من أعظم المؤسسين للنحو العربي: الخليل بن أحمد، وسيبويه، والمبرد، ومن ثَمَّ كان من حقهم أن نخص كل واحد منهم بكلمة على النحو الآتي:

١: الخليل بن أحمد

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، ولد سنة مائة للهجرة، وتُوُفي سنة خمس وسبعين ومائة على الراجح، وهو أحد أئمة البصرة الذين أسسوا قواعد اللغة العربية، وشَيَّدُوا صرحها الشامخ بفضل ذكائه النادر، وجهوده الموفقة، وقد دَرَسَ على أشهر أئمة العربية مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وعبد الله بن كثير، كما نبغ على يديه كثير من الطلاب والدارسين، ومن أشهر تلاميذه سيبويه إمام النحاة، والنضر بن شميل، والأصمعي، وعلي بن نصر الجهضمي، وقد أفاد كثيراً من صحبة صديقه عبد الله بن المقفع؛ فقد قرأ كثيراً من البحوث المترجمة من اللغة اليونانية،

---

(١) عبقري من البصرة ص ١٧.

(٢) يونس بن حبيب ص ٣٣.

(٣) المرجع السابق.

والفارسية، والهندية، وبخاصة ما يتصل منها بالعلوم الرياضية، والموسيقية، والفلسفية، وكان لذلك أثره في تفوقه ونبوغه في كثير من علوم اللغة والأدب.

جهوده العلمية:

إلى الخليل بن أحمد يرجع الفضل في وضع علم العروض الذي حَدَّدَ فيه أوزان الشعر العربي، وسَمَّاها بحوراً، وذكر الصور التي يأتي عليها كل بحر منها، كما ذكر التغيير الذي يحدث لتفعيلات كل بحر، وكان تعداد هذه البحور التي ذكرها خمسة عشر بحراً، ثم جاء الأخفش فاستدرك بحراً آخر سماه المتدارك، وبذلك أصبحت بحور الشعر العربي ستة عشر بحراً، ولا شك أن وضع هذا العلم يدل على أن الخليل رحمه الله كان ذا عقل نَيِّر، وإحساس مرهف، وموهبة رياضية، وخبرة بفنون الإيقاع، ومصداق ذلك قول ياقوت في كتابه معجم الأدباء «إن معرفة الخليل بالإيقاع هي التي أعانته على اختراع العروض»[1].

كذلك يرجع الفضل إلى الخليل في وضع أساس المعاجم العربية، بفضل معجمه الذي سماه «معجم العين» وهو يُعَدُّ أول معجم من نوعه لضبط اللغة، وحصر كلماتها، وبيان المستعمل والمهمل منها، وكان في تناوله لهذه الكلمات مثال الدقة المتناهية، واليقظة التامة، مما يدل على ما حباه الله به من حِسٍّ لُغَوِيّ دقيق، وذكاء متوقد، وقد حرص على ترتيب الكلمات بحسب مخارج الحروف مبتدئاً بحرف العين الذي هو أعمق حروف الحلق، ومن هنا سَمَّى معجمه «معجم العين»، وقد اختلفت الآراء في نسبة هذا المعجم إليه، ولكن الراجح أنه من عمله.

وللخليل أيضاً جهود جبارة في علم النحو، فهو الذي أرسى قواعده، وعَمَّقَ أصوله، ورسم منهاجه، وأعلى بنيانه بما وضعه من مصطلحاته، وما بسطه من مباحثه مثل مباحث العامل، والسماع، والقياس، والتعليل.

---

(١) معجم الأدباء ١١/٧٣.

وكـذلـك كـانت جهـوده في علم الصرف، فقـد أسس أبـوابـه، وأفـاض في توضيح مسائله على نحو ما نرى في حديثه عن بنية الكلمـة، وحروفهـا الأصلية والزائدة، والميـزان الصرفي، والقلب المكاني، والإعـلال والإبدال، وحسبنـا أن نرجع إلى كتاب سيبويه، فإن أكثر مسائل النحو، والصرف التي عـالجها سيبـويه في هذا الكتاب يرجع الفضل فيها إلى أستاذه الخليل.

وقد حفظت كتب التراث للخليل حِكَماً منثورة، وأبياتاً من الشعـر تدل عـلى أنه كان يتمتع بموهبـة أدبية فـائقة، فمن هـذه الحكم قولـه «حسـبُ امـرىء من الشر أن يَرْضَى من نفسه فساداً لا يصلحه»، وقـولـه «من علم بفسـاد نفسه علم بصلاحها»، وقوله «تَـرَبُّع الجهـل بين الحيـاء والكبر في العلم»، وقـولـه «من رَقَّ وجهه عن طلب العلم رق علمه»، وقوله «زلة العالم مضروب بها الطبل».

ومن شعره قوله:

فـالرزق عن قَـدَرٍ لا العجـز ينقصـه ... ولا يـزيـدك فـيـه حـول محـتـال
والفقـر في النفس لا في المال تعـرفـه ... ومثـل ذاك الغنى في النفس لا المـال

وقوله:

زُرْ وادي القصر نعم القصر والوادي ... لا بـد مـن زورة في غـير مـيـعـاد
زره فـليس لـه شـبـه يمـاثـلـه ... من منـزل حـاضر إن شئت أو بَـاد

ومن اليسير أن ندرك في ضوء ما ورد من حكمه أن أبرز صفاته التي كـان يتحلى بها حرصه على طلب العلم، وزهده في متع الدنيا، ومصـداق ذلك قـول النضر بن شميـل «أقـام الخليـل في خص من أخصـاص البصرة لا يقـدر عـلى فلس، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال».

ويُحْكَى أن سليمان بن عـلي أمـير البصرة أرسـل إليـه يسـألـه تـأديب أولاده، فأخرج الخليل لرسول الأمير خبزاً يابساً، وقال له «ما دام هذا عندي فلا حاجـة لي في الأمير». ويقول الرواة: إنه كان يكثر من إنشاد بيت الأخطل:

وإذا افتـقـرت إلى الـذخـائـر لم تجـد ... ذخـراً يكـون كصـالـح الأعـمـال

وحين تتحدث المراجع عن وفاته نجد الرواة يذكرون أنه مات على أثر حادثة وقعت له في المسجد إذ كان يسير وهو مستغرق في التفكير فاصطدم بأحد الأعمدة، ويبدو أن الصدمة كانت قوية، فمات على أثرها. وصرح بعضهم بأنه كان يفكر حينذاك في عمل نوع من الحساب تمضي به الجارية إلى البائع، فلا يمكنه أن يظلمها، وقيل كان يفكر في بحر من العروض، ويقطعه، وعلى كل فقد أدركه القدر المحتوم بعد أن أسدى إلى العربية وأهلها أجلّ الأعمال، وتذكر المراجع أن أشهر مؤلفاته التي تركها كتاب العروض، وكتاب العين، وكتاب النقط، وكتاب الإيقاع، وكتاب الجمل جزاء الله عن العربية وأهلها خير الجزاء[1].

٢: سيبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، وكنيته أبو بشر، أو أبو الحسن، واشتهر بلقبه سيبويه، وهو لقب فارسي معناه رائحة التفاح، ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان طيب الرائحة تفوح منه رائحة التفاح، ولهذا لُقِّبَ بذلك اللقب، هذا إلى أنه كان جميل الطلعة، محبوباً عند جلسائه، ويؤيد ذلك أن أستاذه الخليل بن أحمد كان يحب مجلسه، وأنه سُمِعَ يرحب به قائلاً «مرحبا بزائر لا يُمَلّ» ولم يكن الخليل يقولها لأحد سواه.

ولد ببلاد فارس في قرية من قرى شيراز اسمها البيضاء، وساعدته ظروفه على أن يرحل مبكراً في طلب العلم فقصد البصرة ينهل من معاهدها الزاخرة بالعلوم والمعارف، وهو لا يزال غلاماً صغيراً، ومصداق ذلك ما رواه ابن قتيبة من أن أبا زيد الأنصاري قال: «كان سيبويه غلاماً يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعته يقول: حدثني من أثق بعربيته فأنما يعنيني[2]».

---

(١) لمزيد من الاطلاع راجع أخبار النحويين البصريين ص ٣٨، ومراتب النحويين ص ٢٧، وطبقات النحويين واللغويين ص ٤٣، ووفيات الأعيان ١/٢١٧، وإنباه الرواة ١/٣٤١ ومعجم الأدباء ١١/٧٥، ومدرسة البصرة النحوية ص ٤٤٦، والمدارس النحوية ص ٣٠، وجهود علماء النحو ص ٩٤، وعبقري من البصرة للدكتور مهدي المخزومي.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧.

ونلاحظ أن كتب التراجم التي تحدثت عن سيبويه على الرغم من كثرتها لم تذكر سنة ميلاده، ومن ثَمَّ حاول الباحثون من خلال الأحداث والأخبار المتصلة به أن يصلوا على وجْه التقريب إلى تاريخ ميلاده فبعض الروايات تذكر أن وفاته كانت سنة ١٨٠هـ، وقيل سنة ١٨٨ هـ، ورجح صاحب معجم الأدباء أنه مات بعد أن نَيَّفَ على الأربعين[1]، ومن ثَمَّ قيل إن ميلاده كان في بداية العقد الرابع من القرن الثاني الهجري.

وقد اتجه في بداية دراسته إلى العلوم الدينية مثل الفقه والحديث، ولزم أحد الأئمة المحدثين المشهورين في عصره، وهو حماد بن سلمة، وشاءت الظروف أن يلحن سيبويه ذات مرة حينما كان أستاذه يملي عليه بعض الأحاديث النبوية، فأرشده أستاذه إلى الصواب ونصحه أن يتزود بقدر أكبر من علوم اللغة حتى لا يقع في مثل هذا اللحن فانصرف إلى أئمة اللغة ولازمهم، وتفرغ إلى العلوم اللغوية.

وتحدثنا بعض المراجع عن هذا اللحن الذي وقع فيه سيبويه فتذكر أن حماداً كان يملي عليه قول الرسول عليه السلام «ليس أحد من أصْحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فأرشده حماد إلى الصواب، وأحس سيبويه بحاجته إلى دراسة علوم اللغة فقصد أئمتها المشهورين في عصره أمثال أبي زيد الأنصاري، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر، والخليل بن أحمد، وقد طالت صحبته للخليل، وأخذ عنه الكثير حتى قيل إن أكثر ما في كتاب سيبويه من علم الخليل. وهكذا تفرغ سيبويه لدراسة علوم اللغة، وبرع في نحوها، وصرفها، ولم تتحدث كتب التراجم عن رحلته إلى البادية، ولكن في كتابه ما يدل على حرصه الشديد على أخذ اللغة عن العرب كقوله «سمعنا من العرب من يوثق بعربيته، وقد سمعناهم، وسمعنا بعض العرب يقول، وسمعنا العرب تنشد هذا الشعر» إلى غير ذلك مما يشير إلى أنه كان يحرص على استقبال القادمين منهم إلى البصرة، مع احتمال رحلته إلى بواديهم لمشافهتهم، وأخْذِ اللغة عنهم، كما

---

(١) معجم الأدباء ١٦/١١٥.

فعل كثير من أئمة اللغة في عصره. وقد تصدى لإقراء النحو، وكانت له حلقة يقصدها الراغبون في دراسة العلوم اللغوية، ونبغ على يديه بعض الدارسين الذين صاروا فيما بعد من أئمة اللغة مثل أبي الحسن الأخفش، وأبي علي محمد بن المستنير الملقب بقطرب، ومثل إبراهيم بن سليمان بن أبي بكر، وأبي عمر الجرمي.

وعلل بعض الباحثين قلة النابغين على يديه بما قاله الرواة من أن سيبويه كان في لسانه حُبْسَةٌ منعته من اجتذاب النفوس إليه، ومِنْ ثَمَّ قيل إنَّ قلمه كان أبلغ من لسانه، ومصداق ذلك ما رُوِيَ أن معاوية بن بكر العليمي قال - وقد ذُكِرَ عنده سيبويه - «قد سمعته يتكلم، وَيُنَاظِر في النحو، وكانت في لسانه حُبْسَةٌ، ونظرت في كتابه، فقلمه أبلغ من لسانه».

ويمكننا أن نعلل قلة تلاميذه أيضاً بأن القَدَرَ لم يمهله، فقد وافاه القضاء المحتوم وهو في الأربعين أو كان قد تجاوزها بقليل كما سبق.

وتحدثنا كذلك كتب التراجم أنه بعد أن اشتهر في البصرة بتفوقه في علم النحو رَحَلَ إلى بغداد، وقام بمناظرة بعض أئمتها حتى كانت هذه المناظرة التي دارت بينه وبين الكسائي في دار الرشيد كما تذكر بعض الروايات، وكان حديثهما يدور حول مسألة «فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها»؛ فقد سأله الكسائي إمام الكوفيين قائلاً: كيف تقول «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟»، فقال سيبويه «فإذا هو هي، ولا يجوز فإذا هو إياها» فقال الكسائي: «العرب تجيز الرفع والنصب في ذلك» فرفض سيبويه قوله، فقال له الكسائي «العرب بباب الخليفة فلْنَحْتَكِم إليهم» وحينما سئل هؤلاء الأعراب أيدوا الكسائي فيما قال، وهكذا تحقق النصر في هذه المسألة للكسائي، وشعر سيبويه على أثر ذلك بالحرج الشديد، وقد كثرت الروايات، والأحاديث حول هذه المناظرة، فبعض الرواة يقول: سيبويه قد مات كمداً وحسرة على أثر هذه المناظرة، وبعضهم يقول: إن أتباع الكسائي هم الذين أحضروا هؤلاء الأعراب بباب الخليفة، وحَرَّضُوهم على تأييد الكسائي فيما يقول، وقيل إن هؤلاء الأعراب هم نَفَرٌ من عرب الحطمة المقيمين ببغداد،

ولم يكونوا على مستوى رفيع من الفصاحة، ففي الفصحى يَطَّرد الرفع في هذا الموضع، وخير دليل على ذلك النص القرآني نحو قوله تعالى «إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون»، وقوله سبحانه «وَنَزَعَ يده فإذا هي بيضاءُ للناظرين»، وعلى كُلٍّ فإن سيبويه لم يسترح للإقامة في بغداد على الرغم من أن يحيى البرمكي قد أجازه بعشرة آلاف درهم، وعلى ذلك غادر بغداد متوجهاً إلى البصرة حيث قابل تلميذه الأخفش، وذكر له كل ما صادفه في بغداد، ثم أخذ طريقه إلى بلاد فارس مسقط رأسه، وتحدثنا المراجع أنه اشتدت به العلة بعد ذلك، فأدركته منيته، وهو في شيراز، وقيل في همذان. تغمده الله بالرحمة والرضوان.

جهوده العلميَّة:

يكفي سيبويه فخراً أنه ترك لنا كتابه الذي كان ولا يزال المرجع الأول الذي يهتدي به الباحثون في علوم النحو، والصرف، واللغة لما حواه من الأساليب والقواعد، والشواهد، والمصطلحات، والعلل، والأقيسة، والآراء التي فطن إليها بنفسه، أو رواها عن أئمة عصره، وفي ذلك أكبر دليل على ما بذله هذا الإمام من جهود جبارة، وعناية فائقة في سبيل الحفاظ على اللغة وسلامتها من الخطأ.

وقد حاول بعض الرواة التشكيك في نسبة هذا الكتاب لسيبويه على نحو ما نرى في كلام ابن النديم إذ يقول نقلاً عن أبي العباس ثعلب «إن هذا الكتاب المنسوب إلى سيبويه اجتمع على تأليفه اثنان وأربعون رجلاً كان سيبويه أحدهم؟»، ولكن الراجح لدى الباحثين أنه من عمل سيبويه، وأنه لم يضع له اسماً معيناً، وإنما اكتفى بإطلاق اسم الكتاب عليه، ومِنْ ثَمَّ يقول الرواة: إنه كان يقال في البصرة «قرأ فلان الكتاب» فيُعْلَمُ أنه كتاب سيبويه، وبعضهم كان يسميه «قرآن النحو» كما ورد ذلك في حديث أبي الطيب اللغوي إذ يقول في معرض الحديث عن سيبويه وكتابه «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو»، ولا ريب أن لهذه التسمية معناها العظيم،

فهي تشعر بعجز الباحثين عن تأليف كتاب جامع لقواعد اللغة يحاكي هذا الكتاب في عظمته، وعلو مكانته، وها هي ذي بعض العبارات والأخبار التي تطالعنا في كتب التراث لتبين لنا منزلة هذا الكتاب. «يقول أبو عثمان المازني: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ» ويتحدث الجاحظ عن هذا الكتاب فيقول: «لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال»، ويقول في موضع آخر: «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئاً، ففكرت، فإذا كل شيء عندك، فلم أرَ أشرف من هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال ابن عبد الملك: والله ما أهديت إليَّ شيئاً أحبَّ إليَّ منه» كما يتحدث السيرافي أيضاً عن سيبويه فيقول «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به مَن بعده»، ويقول المبرد «لم يُعْمَلْ كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه» كما كان يقول لمن أراد أن يقرأهُ عليه «هل ركبت البحر؟» وذلك تعظيماً له، واستعظاماً لما فيه.

وهكذا نجد في كتب التراث من العبارات، والأحاديث ما يدل على منزلة هذا الكتاب القَيِّم، ويرجع الفضل في ذيوعه وانتشاره بين العلماء والباحثين إلى الأخفش الأوسط. سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه البار، ولعله كان يريد أن يعرف الناس فضل أستاذه، حتى يقدروه حق قدره، ويضعوه في المكانة التي لم يظفر بها في حياته، وقد تحقق له ما أراد، فما كاد هذا الكتاب ينتشر حتى أدرك العلماء والباحثون فضل هذا الإمام، وطبقت شهرته الآفاق، وصار ملء القلوب والأسماع، وأقبل الدارسون على كتابه، وعكفوا على قراءته ودراسته، وقام كثير من العلماء بشرحه، وتفسير بعض عباراته، والتعليق على شواهده، وفي طليعة هؤلاء الأئمة الذين عُنُوا بكتاب سيبويه تلميذه الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج والسيرافي، والرماني، والبغدادي، والأعلم الشنتمري.

وقد ظهر في عصرنا الحديث عدة رسائل جامعية، وبحوث مطولة حول هذا الكتاب، ولا يزال كثير من الباحثين يجدون فيه منبعاً ثراً، ومعيناً لا ينضب

لكثير من البحوث والدراسات[1].

٣: المبرد

هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري، ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ على الراجح، وكانت حينئذ ميدان العلوم والمعارف، فعكف منذ صغره على الدراسة، وقصد أئمة عصره، ومن أشهرهم أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، وأبو حاتم السجستاني، ونبغ في النحو والصرف، ويقال إن أستاذه أبا عثمان المازني هو الذي لقبه بالـمُبَرِّد - بكسر الراء - لإعجابه بحسن إجابته، وفهمه، وَجَوْدَةِ معالجته لمسائل النحو وعلله، ومِنْ ثَمَّ كان يَـطْلب منه أن يجلس في صدر حلقته، ويقرأ عليه كتاب سيبويه والطلاب يستمعون لحسن قراءته، وقد حَرَّفَ الكوفيون هذا اللقب، فكانوا ينطقونه بفتح الراء قاصدين انتقاصه، والتهكم به، وسرعان ما ظهر تفوقه، وذاع نبوغه، فاستدعاه الخليفة المتوكل، ووزيره الفتح بن خاقان إلى «سُرَّ مَنْ رَأى» لأخذ رأيه في مسائل النحو التي يحتدم فيها الخلاف، وأجزلا له العطاء، ثم طاب له المقام في بغداد، حيث قصده كثير من الطلاب، وآلت إليه إمامة المذهب البصري فكان آخر أئمته، وكثيراً ما عُقِدَت المناظرة بينه وبين العلماء، وكانت المنافسة على أشدها بينه وبين ثعلب شيخ الكوفيين في عهده، واحتدم الخلاف بينهما حتى ضُرِبَ به المثل. كقول بعض الشعراء:

نروح ونغدو ولا تزاوُرَ بيننا ... وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا ... عسير كلُقْيَا ثعلب والمبرد

---

(١) لمزيد من الاطلاع يمكنك أن تراجع أخبار النحويين البصريين ص ٤٨، وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٦، والفهرست ص ٨٢، ونزهة الألباء ص ٦٠، وتاريخ بغداد ١٢/١٩٥، ومعجم الأدباء ١٦/١١٤، وإنباه الرواة ٢/٣٤٦، وبغية الوعاة ص ٣٦٦، وكتاب سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وكتاب سيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف السيرافي تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، وهما للدكتورة خديجة الحديثي، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، وشواهد سيبويه النحوية وهو بحث منشور في كتاب «في قضايا الأدب واللغة» ص ١١١.

وكثيراً ما كان يتحقق التفوق للمبرد، ولهذا انصرف كثير من تلاميذ ثعلب إلى حلقته، وكان في مقدمتهم أبو علي الدينوري خِتْنُ ثعلب.

ولا ريب أن الصفات الحميدة التي اتصف بها المبرد كان لها أثرها في علو مكانته وإقبال الدارسين عليه، فقد ذكرت المراجع أنه كان غزير العلم والأدب، كثير الحفظ، حَسَنَ الإشارة، فصيح اللسان، بارع البيان، كريم العشرة، حلو المخاطبة، جيد الخط، حاضر البديهة، عذب المنطق، ذا قدرة فائقة على التوضيح والشرح، ومِنْ ثَمَّ نبغ على يديه كثير من أئمة اللغة مثل نفطويه إبراهيم بن محمد، وأبي علي الصفار، وابن درستويه، والأخفش الصغيرعلي بن سليمان، ومحمد بن علي المشهور باسم مبرمان، والزجاج، وأبي بكر بن السراج.

وبعض المراجع قد ذكرت في ترجمة المبرد بعض الصفات التي لا يستريح إليها الإنسان إذْ قررت أنه كان يطرق أبواب الحكام والأمراء طمعاً في عطائهم، ولم يكتف بالتلميح في طلبه بل لجأ إلى التصريح كقوله في مدح عبيد الله بن عبد الله بن طاهر:

يا مَوْئِلاً لذَوي المهمات والخطر ... ومَنْ عَمَدْتُ لحاجاتي من البشر
هل أنت راضٍ بأن يضحى نزيلكم ... والمستجيب لكم في حال مستتر
صِفْراً من المال إلا من رجائكم ... ولابساً بعد يُسْر حُلة العُسْر
قُلْ للأمير عبيد الله دام له ... عِزُّ الإمارة في طول من العمر
بدأت وعدا فَعُدْ فانظر لمنتظر ... فإن حق تمام الوِرْدِ للصدر
وقد بدا عُودُ شكري مورقاً فأجِدْ ... سُقياك أجنيك منه يانعَ الثمر

كما قيل إنه كان يغلب عليه الشح والبخل، فقد رُوِيَ عنه أنه قال«ما وضعت بحذاء الدرهم شيئاً قط إلا رجح الدرهم في نفسي عليه»[1]، وأكبر ظني أن خصوم المبرد، ومنافسيه كانَ لهم دور كبير في إذاعة وَصْفِه بمثل هذه الصفات، وكانت وفاته على الراجح سنة ٢٨٥ هـ.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٣، ١١٥.

جهوده العلمية: تحدثت كتب التراث عن المؤلفات العديدة التي تركها المبرد. كما تحدث بعض الأئمة عن تفوقه في مجال الدراسات اللغوية، كقول ابن جني في حديثه عنه «يُعَدُّ جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يعني البصريين) وهو الذي نقلها، وقررها، وأجرى الفروع، والعلل، والمقاييس عليها[1]».

وتحدث عنه الأزهري في مقدمة كتابه (تهذيب اللغة) فقال: «كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه»، وكان له بجانب هذه القدرة العلمية موهبة أدبية فائقة ساعدته على تذوق الأدب ونظم الشعر كقوله:

حبذا ماء العناقيد ... بِريقِ الغانيات
بها يَنْبُتُ لحمي ... ودمي أي نبات
أيها الطالب أشهى ... من لذيذ الشهوات
كُلْ بماء المزن تُفَّا ... حَ خُدُودِ الغانيات

وكقوله في مدح طاهر بن الحارث:

بنفسي أخٌ بَرٌّ شددت به أزري ... فألفيته حُرًّا على العسر واليُسْرِ
أغيب فلي منه ثناء ومدحة ... وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمال لصحبه ... وناصرُ عافيه على كَلَبِ الدهر
تَفَرَّدْتَ يا خيرَ الوَرَى فكفيتني ... مطالبة شنعاء ضاق بها صدري

ومن أشهر مؤلفاته كتاب الكامل الذي يشتمل على العديد من النصوص الأدبية، من جيد النثر، والشعر، وقد عُنِيَ باختيارها، ودراستها من الناحية اللغوية، كما عرض لكثير من المسائل النحوية التي تمثلت في هذه النصوص التي اختارها.

ومن مؤلفاته القيمة أيضاً كتاب المقتضب في النحو، وقد نُشِرَ أخيراً في

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠.

القاهرة، وقد تحدث الأنباري عن السبب في عدم ذيوع هذا الكتاب وانتشاره قديماً، فقال: «وكان السر في عدم الانتفاع به أن أبا العباس لما صَنَّفَ هذا الكتاب أخذه عنه ابن الراوندي المشهور بالزندقة وفساد الاعتقاد، وأخذهُ الناس من يد ابن الراوندي وكتبوه، فكأنه عاد عليه شؤمه، فلا يكاد يُنْتَفَعُ به[1]». هكذا يَرْوِي الأنباري السبب في عدم ذيوع هذا الكتاب، وأكبر ظني أن السبب يرجع إلى أن كتاب سيبويه كان قد ملك على الباحثين والدارسين عقولهم، فعكفوا على دراسته وانصرفوا عما سواه.

ويبدو أن المبرد قد حَدَثَ له في شبابه ما يحدث لبعض الشباب الطموح في كل عصر حين يدفعه طموحه إلى الوقوف أمام كبار العلماء في عصره، محاولاً تخطئتهم لإظهار براعته وتفوقه، وحين تتقدم به السن يَعْدِل عن رأيه، ويثوب إلى رشده، وهذا ما كان من أمر المبرد، فقد ألف في شبابه كتاباً سماه «مسائل الغلط» حاول فيه تخطئة سيبويه في مائة وإحدى وثلاثين مسألة نحوية، وجمع في سبيل ذلك كثيراً من آراء العلماء والأئمة، وحين تقدمت به السن عدل عنها، وكان يقول حين يسأل عن هذا الكتاب «إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة»، وكأنه كان يعتذر بذلك عن هذا الصنيع. وقد تحدث ابن جني عن هذه المسائل، فقال «أمَّا ما تعقب به أبو العباس المبرد محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب إلا الشيء النزر، وهو أيضاً مع قلته من كلام غير أبي العباس»[2].

ومن اليسير أن يدرك الباحث أن المبرد كان ينحو منحى أصحابه البصريين في اتجاهاته النحوية والصرفية، فهو ينشط في الحديث عن العامل، والمعمول، والتأويل، والتقدير، ويهتم في دراسته بالسماع، والتعليل، والقياس.

ومن مؤلفاته أيضاً كتاب الاشتقاق، وإعراب القرآن، والتصريف، والروضة، وشرح شواهد كتاب سيبويه، والمدخل إلى سيبويه، والمذكر والمؤنث،

---

(١) نزهة الألباء ص ١٨٣.

(٢) الخصائص ٣/٢٨٧.

ومعاني القرآن، والمقصور والممدود، إلى غير ذلك من الكتب التي نجدها منسوبة إليه في كتب التراث[1].

(١) لمزيد من الاطلاع يمكنك أن تراجع كتاب «أخبار النحويين البصريين ص ٩٦، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨، ومراتب النحويين ص ٨٣، ونزهة الألباء ص ٢١٧، ومعجم الأدباء ١١١/١٩، وبغية الوعاة ص ١١٦، والمبرد: حياته وآثاره والمقتضب، ومدرسة البصرة النحوية ص ٥١٢، وجهود علماء النحو ص ٣٦٠ والمدارس النحوية ص ١٢٣ ودروس في المذاهب النحوية ص ٦٢.

ثانيًا : مذهب الكوفيين

. تأخر هذا المذهب عن مذهب البصريين بنحو مائة سنة، وذلك لأن علماء الكوفة[1] قد اشتغلوا عقب تأسيسها بعلم الفقه، والحديث، والقراءات، والأدب، ورواية الشعر في الوقت الذي اشتغل فيه علماء البصرة بعلوم اللغة، والنحو، والكلام، والفلسفة، والمنطق. وقيل إن أهل الكوفة قد تأخَّروا إلى حَدٍّ ما عن الأخذ بمظاهر الحضارة، وحَرَصُوا على التمسك بطابع البداوة.

وقد تحدثت بعض المراجع عن سبب تفوق أهل الكوفة في رِواية الشعر، ودراسة الأدب، ومن ذلك ما رُوِيَ أن حماد الراوية قال: «أمر النعمان، فنُسِخَت له أشعار العرب في الطنوج، وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزاً فأحتفره، فلما فتحه أخرج تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[2]».

---

(١) قام سعد بن أبي وَقَّاص بتخطيط الكوفة بعد تخطيط البصرة بسنتين، أو ثلاث، وكان قد نزل بها المسلمون في السنة السادسة عشرة للهجرة، أو في السنة السابعة عشرة، وللمؤرخين عدة آراء في سبب تسميتها بالكوفة، فذهب البكري في كتابه معجم ما استعجم إلى أنها سُميت الكوفة لأن سعداً لما افتتح القادسية نزل المسلمون الأنبار، فآذاهم البق، فخرج وارتاد لهم موضع الكوفة، وقال تَكَوَّفُوا أي اجتمعوا، والتَّكَوُّفُ التجمع، وذهب ياقوت في كتابه معجم البلدان إلى أنها سُميت الكوفة بموضعها من الأرض، وذلك أن كل رملة تخالطها حصباء تسمى الكوفة، وجاء في القاموس المحيط «الكوفة بالضم الرملة الحمراء المستديرة، أو كُلُّ رملة تخالطها حصباء». راجع معجم البلدان لياقوت ٧/٢٩٥، ومدرسة الكوفة ص ٣.

(٢) الاقتراح ص ٢٣.

ويمكننا أن نذكر في أسباب انصراف أهل الكوفة عن الأخذ بمظاهر الحضارة، وتمسكهم بطابَع البداوة أن كثيراً من القبائل العربية الأصيلة قد نزلـوا الكوفـة، كما قدم إليها كثير من كبار الصحابة مثل عـمار بن ياسر، وعبـد الله بن مسعود، وكانت مقر القيادة العامة لجيوش المسلمين، ومركـز الحركـات العسكريـة، وأتى عليها وقت كانت فيه قاعـدة الخلافـة الإسلاميـة، وذلك في عهـد علي كـرم الله وجهه، وأشتهرت عَـبْرَ التاريـخ بمكانتهـا العسكريـة، ومن ثَمَّ سُمِّيَتْ بـ «كوفـة الجند»، وهكذا كان اشتغال أهلها بالأعمال العسكرية من أسباب انصرافهم عن الأخذ بمظاهر الحضارة، وتمسكهم بـطابع البـداوة، كما أن وجـود هذه العنـاصر العربية الأصلية ساعد على التفاخر بالأحساب والأنسـاب، والتمسك بـالعصبية القَبَليـة مما سبب كثيـراً من القلق والاضطراب والخصـومات التي تُغَـذِّيهـا هـذه العصبيات الممقوتة، ولهذا ضعفت رغبة الأجانب في الإقامة فيها.

وكذلك يمكننا أن نقول إن اعتزاز العربي بعروبته أوجد فيها نوعاً من الفوارق الطبقية التي جعلت الموالي والأجانب ينفرون من البقاء فيها.

ولم يكن الأمر على هذا النحو في البصرة، فالقبائل العربية التي بها لم تعمل ـ مع عُلُوِّ مكانتها ـ على تقوية هـذه الفوارق الـطبقية، فحـدث نوع من التقـارب والاندماج، وقد أدَّى ذلك إلى استقرار الحياة فيها، فأقبل عليها الأجـانب الذين شاركوا في نهضتها، فنشطت التجـارة، وازدهرت العلوم، ومن بينهـا علم النحو الـذي تعهده البصريـون بالبحث والـدرس حتى رسا أسـاسه، وقـوي بنيـانـه، وتحددت معالمه، وصار علماً قائماً بنفسه له ضوابطه وقواعده على نحو مـا رأيناهـا مدونة في هذا السجل الضخم، وهو كتاب سيبويه الذي جمع فيه آراء شيوخـه، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد، كما أضاف إليها آراءه الخـاصة التي كـان يميل في أكثرها إلى رأي أستاذه الخليل.

وهكذا كانت البصرة صـاحبة الفضـل في وضع هـذا العلم، وتعهده بـالنمو والازدهـار، وقد انتقـل منها إلى الكـوفة مـع غـيره من العلوم التي إزدهـرت في البصرة في وقت مبكر.

ومع بداية القرن الثاني الهجري أخذ نحاة الكوفة يـرسمون لنحـوهم مذهبـاً

جديداً له خصائصه المستمدة من الحياة الدراسية في الكوفة، وما كاد هذا القرن ينتصف حتى تحددت معالم هذا المذهب بفضل أئمته ورجاله.

والراجح أن المؤسس الحقيقي لهذا المذهب هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وذكرت بعض المراجع أن هناك من الأئمة من سبقوا الكسائي في تأسيس هذا المذهب[1]، لكن الراجح كما ذكرتُ أن المؤسس الحقيقي هو الكسائي[2]، وقد نشأ بالكوفة، وجلس إلى شيوخ العربية فيها، وفي مقدمتهم معاذ بن مسلم الهراء[3]، وأبو جعفر الرؤاسي[4]، ثم رحل إلى البصرة، ودَرَسَ على أئمتها، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد، وحينما علم أن أستاذه الخليل قد أخذ اللغة من بوادي الحجاز وتهامة ونجد، رَحَل إلى تلك البوادي، وجمع منها مادة غزيرة، ولم يدخر وسعاً في سبيل الدراسة والتحصيل حتى قال أبو نصر الباهلي إنه حمل إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً، وقرأ عليه كتاب سيبويه سرّاً[5]، وعندما رجع إلى الكوفة أخذ ينشر علمه، ونهج منهجاً خاصاً دعم به مذهب الكوفيين، ومِنْ ثَمَّ عَدَّهُ كثير من الباحثين المؤسس الحقيقي لمذهب الكوفيين، وهكذا ذاع صيته، وعظمت شهرته.

ولم تكن اللغة وقواعدها مصدر هذه الشهرة فحسب فقد عدّه كثير من

---

(١) راجع طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥، ومدرسة الكوفة ص ٧٤.

(٢) سئل الكسائي عن سبب تلقيبه بالكسائي فقال: «لأني أحرمت في كساء»، وذكر أبو بكر الزبيدي سبباً آخر هو أن الكسائي ارتحل إلى حمزة بن حبيب، عليه كساء جيد وجلس بين يديه ليقرأ عليه ثم انقطع عنه فافتقده حمزة قائلاً: ماصنع صاحب الكساء الجيد؟ ومِنْ ثَمَّ شاع تلقيبه بالكسائي». طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٨.

(٣) لقب بالهراء لأنه كان يبيع الثياب الهروية المنسوبة الى هراة وهي بلد بخراسان وقيل إنه واضع علم الصرف وتوفي سنة ١٨٧ على الأصح، وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢ / ٩٩ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥ وبغية الوعاة ص ٣٩٣.

(٤) كان أستاذ أهل الكوفة في النحو، وقد أخذ عن عيسى بن عمر، وله كتاب في الجمع والإفراد، ولقب بالرؤاسي لعظم رأسه، وانظر ترجمته في الفهرست ص ٦٤، ونزهة الألباء ص ٥٤، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥.

(٥) مراتب النحويين ص ١٢٠.

المترجمين من أئمة القراء المشهورين، ومنْ ثَمَّ كانت شهرته بالقراءة قبل شهرته بعلوم اللغة والنحو.

ولم تطل إقامته بالكوفة، فقد آثر الإقامة في بغداد ليزاول فيها نشاطه العلمي، وسرعان ما اتصل هناك بالرشيد الذي قَرَّبَهُ إليه، وأسند إليه تعليم ولديه الأمين، والمأمون، ولا ريب أن اتصال الكسائي بالرشيد رفع من شأن المذهب الكوفي، وجعل الخلفاء يعهدون إلى نحاة الكوفة بتأديب أبنائهم، وظل الكسائي في صحبة الرشيد حتى كان معه في إحدى رحلاته، فأصابته علة شديدة وهو في الرَّي فمات، وفي اليوم نفسه توفي الفقيه محمد بن الحسن في الرَّي أيضاً، ولهذا قال الرشيد: «دفنا الفقه والعربية في الرَّي في يوم واحد»[1]، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة على الراجح.

وللكسائي تلاميذ أخلصوا له، ولازموه في مجلسه ومناظراته، واشتهروا بصحبته، ودعموا المذهب الكوفي حتى صاروا من أئمته، وفي مقدمتهم أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، وكان من أكبر علماء الكوفة، وقال عنه أبو بكر الزبيدي: «كان أبرع الكوفيين في علمهم»، ومن مؤلفاته كتاب «معاني القرآن»، وكتاب «المصادر في القرآن»، وكتاب «الجمع والتثنية في القرآن»، وبلغ من إعجاب المأمون به، ووثوقه بحذقه أن أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، وما سمع عن العرب، وهَيَّأ له كل ما يلزمه للقيام به، ودعا الوراقين إليه ليكتبوا ما يمليه عليهم، وينسخوه حتى صنف كتاب الحدود[2]. وكانت وفاته في طريق مكة سنة سبع ومائتين على الأصح[3].

ومن تلاميذ الكسائي المشهورين أيضاً علي بن المبارك، وتوفي سنة ١٩٤ هـ، وهشام ابن معاوية الضرير، وتوفي سنة ٢٠٩ هـ.

ومن أئمة الكوفة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تكوين المذهب الكوفي أبو

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٠.
(٢) نزهة الألباء ص ١٢٨، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣١.
(٣) وفيات الأعيان ٢/٢٢٩.

العباس أحمد بن يحيى ثعلب، فقد قيل إنه ثالث ثلاثة أسسوا المذهب الكوفي: أولهم الكسائي، وثانيهم الفراء، وثالثهم ثعلب، وقد استطاع أن ينتفع بجهود الفراء عن طريق الكتب التي ألفها الفراء لأنه لم يتمكن من الأخذ عنه، والتلمذة على يديه، لأن ثعلباً قد ولد سنة ٢٠٠ هـ، وكانت وفاة الفراء سنة ٢٠٧ هـ، ومن ثَمَّ لم يتمكن من الأخذ عنه، وحينها كَبُرَ عَكَفَ على كتب الفراء قراءة واستظهاراً، وقد صرّح بذلك حيث يقول: «ابتدأتُ النظر في حدود الفراء وسني ثماني عشرة سنة، وبلغت خمساً وعشرين سنة وما بقي عليَّ مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها، وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته»[1].

وتصدى للتدريس منذ ذلك الوقت، وسرعان ما أقبل الدارسون على حلقته، ونبغ كثير من تلاميذه مثل علي بن سليمان الأخفش، وإبراهيم بن محمد الملقب بنفطويه، وأبي بكر بن الأنباري، وأبي بكر السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وقد أسهم هؤلاء وغيرهم من تلاميذ ثعلب في تقوية المذهب الكوفي، إذ كان ثعلب يلقنهم منهج هذا المذهب ويدربهم على المناظرات، فإذا سمع بقدوم أحد من أنصار المذهب البصري إلى بغداد أرسل من هؤلاء التلاميذ من يناقشه لينتصر المذهب الكوفي، وهكذا شهدت هذه الفترة قمة المنافسة بين المذهبين: مذهب البصريين، وعلى رأسهم أبو العباس المبرد، ومذهب الكوفيين، وعلى رأسهم أبو العباس ثعلب وشهدت بغداد هذه المنافسة العنيفة، وبخاصة حين ذهب المبرد إلى بغداد، وتصدى للحديث في المسجد الذي إعتاد ثعلب أن يصلي فيه، وسرعان ما التف حوله الدارسون الذين استراحوا إلى مذهبه، بل إن منهم من ترك مذهب الكوفيين، وأصبح من أنصار المذهب البصري كما حدث لأبي إسحاق الزجاج، فقد استطاع المبرد بحصافته، وفصاحته، وبمنهجه الفلسفي، وأسلوبه الجدلي، أن يؤثر عليه، فاعتزل مجلس أستاذهِ الأول ثعلب، ولازم أبا العباس المبرد، وكذلك فعل أبو علي الدينوري الذي كان من أقرب الناس إلى ثعلب فهو ختنه، وزوج إبنته، ومع ذلك كان

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٧.

يخرج من منزله ومعه محبرته، ويقرأ كتاب سيبويه على المبرد، فكان ثعلب يعاتبه ويقول له: «إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل، وتقرأ عليه يقولون ماذا؟»، ولكن أبا علي الدينوري لم يلتفت إلى قوله، بل كان يمضي إلى مجلس المبرد دون أن يَرُدَّ عليه[1].

وعلى ذلك نشط ثعلب وأتباعه لأنهم وجدوا أنفسهم أمام منافس خطير له تأثيره وسلطانه على الدارسين.

خصائص مذهب الكوفيين:

إذا نظرنا إلى المنهج الذي سار عليه الكوفيون في معالجة المسائل النحوية وجدنا أنهم أكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها، كما نجد أنهم أقل إستعمالاً لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل، والاستناد إلى البراهين المنطقية، والعلل الفلسفية.

وبيان ذلك أنهم توسعوا في السماع، فسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، كما سمعوا قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها كالأعراب الذين عاشوا في قرى سواد بغداد مثل أعراب الحطمية، وغيرهم، وكذلك قبلوا جميع ما رُوِيَ من الشعر، وما أُثِرَ من كلام العرب، وعَوَّلُوا على ذلك كله في الاستشهاد، ووضع القواعد، وعلى ذلك كان من الطبيعي أن تكثر عندهم الشواهد النادرة، والقواعد المخالفة لما عرفه جمهور النحويين، ونذكر على سبيل المثال هذا الشاهد الذي ذكره الفراء دليلاً على جواز وقوع الضمير المتصل بعد إلا في الاختيار، وهو قول الشاعر:

وما نُبَالي إذا ما كنتِ جارتَنَا ... ألَّا يُجَاوِرَنَا إلاكِ دَيَّارُ

فقد أتى الشاعر بالضمير المتصل، وهو الكاف بعد «إلا» في قوله «إلاكِ»، أمَّا البصريون فقالوا: إن البيت شاذ، وهو من ضرورة الشعر، فلا يؤخذ به في الاختيار، ومنهم من لجأ إلى التأويل والتخريج كعادة البصريين، فقال: إن

---

(١) إنباه الرواة ١/١٤٤، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤١.

«إلا» في البيت اسم بمعنى «غير» وعلى ذلك فالضمير مضاف إليه.

ومن ذلك قول الكوفيين أن الوصف الذي على «أفعل فعلاء» مثل «أحمر حمراء» يجوز أن يجمع جمع مذكر سالماً مستشهدين على ذلك بقول الشاعر:

فما وُجِدَت نساء بن تميم حلائل أسودين وأحمرينا

وقال البصريون: إن هذا الشاهد من النادر الشاذ الذي لا يقاس عليه.

وتُحَدِّثُنا بعضُ المراجع أن من أئمة الكوفيين من كان يستظهر العديد من الشواهد النحوية، مثل علي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي الذي قيل إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو[1]، ولا شك أن اهتمامهم بالشواهد على هذا النحو يؤيد ما عُرِفوا به من التتبع اللغوي الذي كان من سمات مذهب الكوفيين.

ومن مظاهر التوسع في السماع عندهم أنهم كانوا يقبلون النصوص التي لا يُعرف قائلها، ومن ثَمَّ نرى خصومهم يعيبون عليهم ذلك، ويقررون أن النص الذي لا يعرف قائله لا يصلح أساساً لقاعدة، كما لا يصح الاستشهاد به، وقد بَيَّنَ لنا السيوطي السبب في ذلك إذ ذكر أن هذا الشاهد المجهول قائله يحتمل أن يكون لشاعر مُوَلَّد، أو لشاعر لا يوثق بفصاحته، وذلك حيث يقول: «وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمُوَلَّد، أو من لا يُوثَق بِفصاحته، ومن هذا يُعلم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء الشعراء وطبقاتهم»[2].

ومن أمثلة اعتماد الكوفيين على هذه النصوص التي لا يعرف قائلها قولهم بجواز إظهار «أنْ» بعد «كي» مستشهدين بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع

ولم يقل البصريون بجواز ذلك، ورَدُّوا بأن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر.

---

(١) نزهة الألباء ص ١٢٦.

(٢) الاقتراح ص ٢٧.

ومن ذلك أيضاً ذهاب الكوفيين إلى جواز دخول لام الابتداء في خبر «لكن» محتجين بقول الشاعر: ـ

ولكنني من حبها لعميد

ولم يقل البصريون بجواز ذلك، وردوا بأن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يُذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وُثِقَ به في اللغة، ولا عُزِىَ إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه[1].

قد يقال: أن شواهد البصريين أيضاً قد اشتملت على نصوص لم يعرف قائلها، وفي كتاب سيبويه أمثلة لتلك الشواهد، وأستطيع أن أقول في الإجابة عن ذلك أن تلك النصوص قليلة، فالكثير الغالب في شواهد البصريين هي تلك الشواهد المنسوبة إلى أصحابها، ولهذا نجدهم يوجهون انتقادهم في ذلك إلى الكوفيين في شخص رئيس مذهبهم وهو الكسائي بأنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه[2]، كما قالوا عنهم إنهم: «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وَبَوَّبُوا عليه»[3].

كذلك من سِمَاتِ مذهب الكوفيين أنهم كانوا أقل استعمالاً لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل، والاستناد إلى البراهين المنطقية، والعلل الفلسفية، ومَرَدُّ ذلك ـ فيما أرى ـ إلى أن الكسائي مؤسس هذا المذهب الكوفي كان من أئمة القراء؛ فهو أحد القراء السبعة، وكان أَحَدَ الأعلام الذين يَرْجِع الناس إليهم في القراءات، وكان له حلقة «يجلس فيها على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، والناس يسمعون إليه، ويضبطون عنه»[4]، ولهذا تأثرت اتجاهاته النحوية بمنهج القراء، وهو منهج مقيد بالنقل، ويقوم على الرواية، ومن

---

(١) المرجع السابق.

(٢) بغية الوعاة ٢/١٦٤.

(٣) الاقتراح ص ٨٢.

(٤) النشر ١/١٧٣.

ثُمَّ كان يأخذ بروايات الأعراب الذين لم يُدْخِلهم البصريون في حساب مصادرهم اللغوية، وإذا ثبت أنه كان يَعتد بالقياس فقياسه لم يكن قياساً فلسفياً كقياس البصريين الذين تأثروا بمنهج الفلاسفة والمتكلمين، «ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق، فبينما نجد البصريين يُكَوِّنون أصلاً من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه، إذا توافر فيها علة ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته، ليقيس عليه، وإن كان هذا الشاهد المسموع مما لا نظير له، ومما يَعُدُّهُ البصريون شاذاً لا يُعتد به»[1].

وهكذا تأثر المذهب الكوفي بمنهج القُراء على نحو ما قدمت، ومِنْ ثَمَّ لم يكثروا في احتجاجهم من الأدلة الفلسفية، والبراهين العقلية، وكذلك لم يلتمسوا العلل لتوضيح الظواهر اللغوية على نحو ما كان يفعل البصريون، وليس أَدَلَّ على ذلك من أن الكسائي كان يتحدث عن (أَيّ) الموصولة، فذكر أنه يجب أن يَعْمل فيها فعل مستقبل متقدم عليها نحو «يعجبني أيهم يقوم»، فسئل: لِمَ لا يجوز «أعجبني أَيُّهم قام؟»، فقال: «أَيٌّ كذا خُلِقَت»[2]، ولا ريب أن الكسائي بهذه الإجابة قد صور لنا جنوح الكوفيين عن تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً عقلياً، كما دل على إعراضهم عن إتباع التأويلات البعيدة التي يلجأ إليها البصريون في مثل هذه المواضع، ولهذا علَّقَ الأستاذ أمين الخولي على هذه الإجابة بقوله: «إن الكسائي بإجابته هذه يُذَكِّرنا بمدرسة قومهِ في النحو، وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة»[3].

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الكوفيين كانوا يعمدون أحياناً إلى الأدلة العقلية، والأقيسة المنطقية، ولكن ذلك لم يكن في المقام الأول، ومعنى ذلك أنهم كانوا يأتون بمثل هذه الأدلة العقلية تأييداً لما قدموه من أدلة نقلية، ومَرَدُّ ذلك

---

(١) مدرسة الكوفة ص ١١٦.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٦٧.

(٣) انظر بحث «الاجتهاد في النحو العربي للأستاذ أمين الخولي».

إلى أن أئمة الكوفة قد تَلَقَّوا دروسهم الأولى في النحو على يد نحاة البصرة، لذلك لم يكن غريباً أن يتأثروا إلى حد ما بالمنهج الكلامي بالرغم من توافر مقتضيات تأثرهم بالمنهج الدراسي الذي كان شائعاً في أوساط الكوفة وهو منهج القُراء.

وكان من مظاهر الخلاف بين المذهبين أيضاً اتجاه الكوفيين إلى وضع المصطلحات النحوية التي خالفوا بها مصطلحات البصريين، ونذكر على سبيل المثال أن ما يُسَمَّى بالضمير عند البصريين سماه الكوفيون «المكنى»، وما يسمى بضمير الفصل نحو «محمد هو الناجح» سماه الكوفيون «العماد»، وما يسمى ضمير الشأن نحو «قل هو الله أحد» سماه الكوفيون «المجهول»، وما يسمى البدل سمَّوه «الترجمة، والتبيين»، وما يسمى حروف المعاني مثل هل، وفي، ولم سمَّوه «الأدوات»، إلى غير ذلك من المصطلحات التي وضعها الكوفيون، وخالفوا بها مصطلحات البصريين.

وقد ذخرت كتب النحو بالمسائل التي احتدم الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، وأُلِّفَتْ فيها بعض الكتب، وكان من أشهرها كتاب «المسائل الخلافية» لأبي البقاء العكبري، وكتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات بن الأنباري.

وقد أشار ابن الأنباري في مقدمة كتابه المذكور إلى أنه اكتفى فيه بالمسائل المشهورة من مسائل الخلاف، وقد حاول بعض المستشرقين أن يُشَكِّكَ في نسبة هذه المسائل إلى الكوفيين، وسيأتي الحديث في ذلك عند الكلام على موقف الدراسات اللغوية الحديثة من المذاهب النحوية.

وها هي ذي بعض الأمثلة لمسائل الخلاف بين هذين المذهبين.

المثال الأول:

الخلاف في نِعْم وبئس هل هما اسمان أو فعلان؟

ذهب الكوفيون إلى أن «نعم، وبئس» اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى

أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واحتج الكوفيون بعدة أدلة، منها دخول حرف الجر عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: «ما زيد بنعم الرجل». قال حسان بن ثابت:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته   أخا قلة أو معدم المال مصرما

وحُكِيَ عن بعض فصحاء العرب أنه قال: «نعم السير على بئس العير»، وحَكَى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّر بمولودة فقيل له: «نعم المولودة مولودتك»، فقال: «والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرقة»، فأدخلوا عليهما حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان، لأنه من خصائص الأسماء، كذلك مما استدل به الكوفيون على اسميتهما دخول حرف النداء كقول بعض العرب «يا نعم المولى ويا نعم النصير» ولا يجوز أن يقال: إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به والتقدير فيه «يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت» لأن الجواب عن هذا أن المنادي إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر، أو ما جرى مجراه كقراءة الكسائي «ألاَ يا اسجدوا لله» أراد «يا هؤلاء اسجدوا»، وكقول ذي الرُّمة:

ألا يا اسلمي يا دارَ مَيٍّ على البِلى   ولا زال منهلا بجَرْعائك القطر

والتقدير «يا دار مي اسلمي»، وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب والمأمور مخاطب فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاء بالثاني عنه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى: ﴿يأيها الناس ضرب مثل﴾ شفعه الأمر في قوله تعالى: ﴿فاستمعوا له﴾، فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى، وليس كذلك «يا نعم المولى ويا نعم النصير»، لأن نعم خبر فلا يجوز أن يُقَدَّر المنادى فيه محذوفاً.

وأما البصريون فاحتجوا على القول بأنهما فعلان ماضيان باتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا: «نعما رجلين، ونعموا رجالاً»، وحَكَى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك

المضمر في نحو«نعم الرجل، وبئس الغلام»، والمضمر في نحو «نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو»، فدل على أنهما فعلان.

واستدلوا أيضاً باتصالها بتاء التأنيث الساكتة نحو «نعمت المرأة، وبئست الجارية» لأن هذه التاء تختص بالفعل الماضي.

واعترض الكوفيون على اختصاص هذه التاء بالفعل الماضي بقولهم: إنها قد اتصلت بالحرف في قولهم «رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولاتَ» فلحاقها بالحرف يبطل القول بأنها تختص بالفعل، وإذا بطلَ هذا الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتها هذه التاء كما لحقت «رُبَّت»، و «ثُمتَ».

وأجاب البصريون بأن هذا الاعتراض ساقط لأن التاء التي اتصلت بالحرف مثل «رُبَّت وثُمّت»، وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمتْ وبئست، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن التاء في نعمت المرأة، وبئست الجارية لحقت الفعل لتأنيث الفاعل، والتاء في «ربت، وثمت» لحقت لتأنيث الحرف.

ثانيهما: أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة، وهذه التاء التي لحقت الحرف تكون متحركة، فبان الفرق بينهما.

كما أجابوا عن أدلة الكوفيين بما يأتي: -

أما قولهم: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في نحو قال حسان «ألست بنعم الجار»، وقول بعض العرب «نعم السير على بئس العير»، وقول الآخر: «والله ما هي بنعم الولد» فدخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة لأن حرف الجر قد دخل على اسم محذوف، والتقدير «ألست بجار مقول فيه نعم الجار»، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير»، والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة»، فحذف الاسم الذي دخل عليه حرف الجر، وهو موصوف بما بعده وقد أقيمت الصفة مقامه، وحَذْفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير في اللغة العربية كقوله تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾، أي «دروعاً سابغات»، وكقوله تعالى: ﴿وذلك دِينُ القَيِّمة﴾ أي «الملة القيمة»، فصار

التقدير «ألست بمقول فيه نعم الجار»، وكذلك الأمثلة الأخرى، ثم حذفت الصفة أيضاً، وهذه الصفة مشتقة من القول وقد ذكر بعدها مقول القول، ومن ثم أُقيم مقول القول مقامها. وذلك لأن حذف القول، والاكتفاء بمقول القول كثير في اللغة العربية نحو قوله تعالى: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زُلْفَى﴾، أي يقولون: ما نعبدهم، ونحو قوله تعالى: ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾، أي يقولون سلام عليكم، ونحو قوله تعالى: ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربَّنا تقبل منا﴾، أي يقولان: ربنا تقبل منا، وعلى ذلك حُذِفت الصفة، وهي كلمة «مقول»، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على الأسم تقديراً على نحو ما ذكرنا، وهكذا يكون ما تمسكوا به من دخول حرف الجر على نعم وبئس ليس بحجة يُسْتَنَد إليها، ولا يُعتمد عليها، وأما قولهم: «إن العرب تقول: يا نعم المولى ويا نعم النصير»، فقد قال فيه البصريون إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه «يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت».

وأما قولهم «إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا وَلِيَ حرفَ النداء فعلُ الأمر» فقد قالوا فيه إنه ليس بصحيح لأنه لا فرق بين فعل الأمر، والخبر في امتناع دخول حرف النداء على كل منهما إلا أن يقدر اسم يدخل عليه حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء جملة فعل الأمر كذلك، قال الشاعر:

يا لعنةَ الله بني السعلات عمرو بن ميمون شرار النات[1]

أراد يا هؤلاء لعن الله بني السعلات، وهكذا وقعت الجملة الخبرية في البيتين بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، ودَلَّ ذلك على أنه لا فرق بين جملة الأمر والخبر في وجوب تقدير المنادى المحذوف، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم «يا نعم المولى، ويا نعم النصير»، وقالوا أيضاً: إن الذي يدل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون في الاستدلال بقول العرب «يا نعم المولى» أننا

---

(١) أراد بالنات الناس فقلب السين تاء.

أجمعنا على أن الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أن «نعم الرجل» جملة، وإنْ وقع الخلاف في «نعم» هل هي اسم؟، أو فعل؟، وإذا امتنع للإجماع قولنا «يا زيد منطلق» فكذلك يجب أن يمتنع «يا نعم الرجل» إلا على تقدير حذف المنادى على نحو ما بينا.

وأما قول الكوفيين «إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر، أو ما جرى مجراه، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي» فقد أجاب عنه البصريون بقولهم: إننا لا نسلم بذلك، بل يكثر مجيء الخبر، والاستفهام مع النداء كثرة مجيء الأمر والنهي، أما الخبر فقد قال الله تعالى: ﴿يا عبادِ لا خوف عليكم اليوم، ولا أنتم تحزنون﴾، وقال تعالى: ﴿يا أبت إني أخاف أن يَمَسَّك عذاب من الرحمن﴾، وقال تعالى: ﴿يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾ إلى غير ذلك من المواضع، وأما الاستفهام فقد قال تعالى: ﴿يا أيُّها النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّم ما أَحَلَّ الله لَكَ﴾ وقال تعالى: ﴿يأيها الذين آمنُوا لِمَ تقولون ما لا تفعلون﴾، وقال تعالى: ﴿يا أبَتِ لِمَ تعبدُ ما لا يسمع ولا يبصر﴾ إلى غير ذلك من المواضع، فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافآ في الكثرة، فلا مزية لأحدهما عن الآخر.

وهكذا نجد ما تمسك به الكوفيون في الاستدلال على اسمية نعم وبئس لا دليل فيه على اسميتها، وآنئذ يثبت أنها فعلان[1].

المثال الثاني:

الخلاف في صياغة أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من البياض والسواد. ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن نأتيَ بصيغة «ما أفعل» في التعجب من البياض، والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو قولك: «هذا الثوب ما أبيضه، هذا الشعر ما أسوده»، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيها كغيرهما من سائر الألوان.

---

(١) المسألة رقم ١٤ من كتاب الإنصاف بتصرف.

وقد احتج الكوفيون بالنقل والقياس، أما النقل فقد قال الشاعر:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم   فأنت أبيضهم سربال طباخ

ووجه الاحتجاج أن الشاعر قال «أبيضهم»، وإذا جاز ذلك في «أفعلهم» جاز في «ما أفعله»، و «أفعل به» لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب، وقال الشاعر أيضاً:

جارية في درعها الفضفاض   تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بني إباض

فقال «أبيض»، وهو «أفعل» من البياض، وإذا جاز ذلك في «أفعل من كذا» جاز في «أفعله، وأفعل به» لأنها بمنزلة واحدة كما سبق.

وأما القياس فقالوا: إنما جَوَّزْنا ذلك من السواد، والبياض دون سائر الألوان لأنها أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة، والصفرة، والخضرة، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان.

واحتج البصريون بأنه لا يجوز بالإجماع أن تأتي بأفعل التفضيل، ولا بصيغتَي التعجب من الألوان غير البياض والسواد فكذلك لا يجوز أن نأتي بهذه الصيغ من البياض والسواد لأنها لونان كسائر الألوان.

وأجابوا عما استدلّ به الكوفيون بأن هذين النصين من النصوص الشاذة التي لا يؤخذ بها، أو بأن صيغة أفعل فيهما ليست للتفضيل، وإنما هي وصف مؤنثه فعلاء كقولك أبيض وبيضاء، ومن ثم يسقط الاستدلال بهما.

وأما قولهم: «إنما جوزّنا ذلك لأنها أصلان للألوان، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع فقد أجاب عنه البصريون بقولهم: إن هذا كلام لا يستقيم، وذلك لأن سائر الألوان لم يجز أن يشتق منها أفعل التفضيل ولا صيغتا التعجب لأنها لازمت محالها، فصارت كعضو من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فإنا نقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك لأنكم تقولون إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود بل هي مركبة من البياض والسواد فإذا لم يجز الاشتقاق مما كان

متركباً منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود، وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى[1].

المثال الثالث:

الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر.

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في رافع الخبر، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه، فلهذا قلنا إنهما يترافعان، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، فلذلك نظائر كثيرة مثل قوله تعالى: ﴿أيّاً مّا تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾، فكلمة «أيّا ما» نُصِبَتْ بالفعل «تدعوا» والفعل تدعوا جزم بـ «أياً ما» فكان كل واحد منهما عاملاً معمولاً، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يُدْرِكّم الموت﴾، وقوله تعالى: ﴿فأينما تُوَلُّوا فثَمَّ وجه الله﴾، وقالوا: لا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والابتداء التَّعَرِّي من العوامل اللفظية، لأنا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً.

وأما البصريون فاحتجوا بقولهم: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، والابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة، والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى

(١) المسألة رقم ١٦ من كتاب الإنصاف بتصرف.

أنـه لو كـان معك ثـوبان وأردت أن تميـز أحدهمـا من الآخر فصبغت أحـدهما، وتـركت صبغ الآخـر لكان تـرك صبغ أحـدهما في التمييـز بمنزلـة صبغ الآخـر؟ فكذلك ها هنا.

وقـالوا أيضـاً: إن هذا يلزمكم أيهـا الكوفيـون في الفعـل المضـارع، فـإنكم تقولون: يَرْتَفِعُ بتَعَرية من العوامل الناصبة، والجازمة، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التَّعَري عامـلاً في الفعل المضـارع جاز لنـا أيضاً أن نجعـل التعري عـامـلاً في الاسم المبتدأ.

وإذا ثبت أن الابتداء عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل مثل كان وأخواتها، وإن وأخواتها وظن وأخواتها.

وأمَّا من ذهب إلى أن المبتدأ يعمل الرفع في الخبر فقالوا: إن الابتـداء عامـل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئـين كالعـامل اللفـظي، ومن ثَمَّ عمل الابتداء الرفع في المبتدأ وعمل المبتدأ في الخبر.

وأمـا من ذهب إلى أن الابتداء والمبتـدأ جميعاً يعمـلان في الخبر فقـالـوا: إنـا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه، وقد أجابوا عن أدلة الكوفيين بما يأتي:

أما قولهم إنهما يترافعان لأن كل واحد منهما لا بد لـه من الآخر فـالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن مـا ذكرتمـوه يؤدي إلى محال، وذلـك لأن العامـل سبيله أن يقدر قبـل المعمول، وإذا قلنـا إنهما يترافعـان وجب أن يكـون كـل واحـد منهـما قبـل الآخر، وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال.

والوجه الثاني: أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال «كان زيد أخاك»، و«إنَّ زيداً أخوك»، و«ظننت زيداً أخاك» بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نسلم أن الفعل بعد «أياً ما، وأينما» مجزوم بهما، وإنما هو مجزوم بإن. و «أياً ما، وأينما» نابا عن «إن» لفظاً وإن لم يعملا شيئاً.

الوجه الثاني: أنا نسلم أنها نابت عن أن لفظاً وعملاً، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد، فجاز أن يجتمعا، ويعمل كل واحد منهما في صاحبه بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل فاستحق أن يعمل، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء أن لا تعمل فبان الفرق بينهما[1].

تعقيب على هذه الأمثلة:

من اليسير أن ندرك سمات المذهبين في هذه الأمثلة السابقة.

ففي المثال الأول: نجد الكوفيين حينما رأوا بعض النصوص العربية قد دخل فيها حرف الجر وحرف النداء على «نعم وبئس» حكموا عليها بالاسمية لأن الجر والنداء من العلامات التي تتميز بها الأسماء، أما البصريون فكانوا كعادتهم في مثل هذه النصوص إذ يلجئون إلى التأويل، والتقدير، والحذف، فقدَّرُوا دخول حرف الجر على اسم موصوف بالقول، ثم حذف الاسم الموصوف كما حذفت الصفة واكتفى بمقول القول، وكذلك قدَّرُوا دخول حرف النداء على منادى محذوف على نحو ما سبق.

وفي المثال الثاني: نجد الكوفيين أيضاً حينما وجدوا بعض النصوص مشتملة على صيغة «أفعل» من البياض أجازوا أخذ هذه الصيغة وكذلك صيغتي التعجب من البياض والسواد، معتمدين على هذه النصوص، ودعموا هذه النصوص بدليل عقلي خلاصته أن هذين اللونين هما الأصلان للألوان كلها، ومن ثم جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان.

---

(١) المسألة رقم ٥ في كتاب الإنصاف بتصرف.

أمـا البصريون فلجئـوا إلى وصف هذه النصـوص بالشـذوذ، والنـدرة، فـلا تصلح للاستدلال بها، وَوَضْع القواعد في ظلالها، أو أنَّ صيغـة «أفعل» التي في هذه النصوص ليست للتفضيل وإنما هي وصف مؤنثه فعلاء فلا دليل فيها.

وفي المثال الثالث: نجد أثر الفلسفة واضحاً في كلام البصريين حينها يقولـون للكوفيين «إن مـا ذكرتمـوه يؤدي إلى المحال، وذلـك لأن العامـل سبيله أن يقدر قبل المعمول وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخـر، وذلك محال وما يؤدي الى المحال محال».

فهذا القول ـ كما لا يخفى ـ قد ظهر فيه تأثرهـم بأساليب الفلاسفة التي كانوا يستعملونها في الجدل والاحتجاج.

ويتضح مما سبق أن أشهر أئمة المذهب الكوفي الذين يُعَدُّون بحق من أعظم المؤسسـين لـه هم الكســائي، والفـراء، وثعلب، ومن ثَم كــان من حقهم أن نخص كل واحد منهم بكلمة على النحو الآتي.

١ ـ الكسائي

هـو أبو الحسن علي بن حمـزة الكسـائي مـولى بني أسـد من أصـل فـارسي، وتَحَدَّثَتْ المراجع عن سبب تلقيبه بالكسائي فقيل لأنه أحرم في كساء، وقيل لأنه ارتحل إلى حمزة بن حبيب الزيات مقرىء الكوفة ليتعلم قراءتـه فكان يـذهب الى مجلسه وهو يلبس كساء أسود ثميناً وحدث أن غاب فترة فافتقده أستاذه قائـلاً ما صنع صاحب الكساء الجيد؟ فسُمِّيَ الكسـائي لذلـك، وقد وُلـد بالكـوفة سنـة تسـع عشرة ومائـة للهجرة ونشـأ بها واشتغـل في بـدء حيـاتـه بتعليم القـراءات القرآنية فكان يَؤُمّ مجالس القُـراء أمثال سليـمان بن أرقم، وأبي بكر بن عبـاس، وعـاصم بن أبي النجود، وسفيـان بن عُيَيْنَة، وطـالت صحبته لحمـزة بن حبيب الـزيات إمـام قراء الكـوفة في عصره كـما سبق، وحَدَثَ أن لحن ذات مـرة أمام جماعة من الفصحاء فَعَيَّروه بلحنه ومن ثَمَّ اتجه إلى تعلم النحو بعد أن تقـدمت بـه السن، فأخـذ عن معاذ الهـراء، وأبي جعفر الـرواسي، ودفعـه طمـوحـه إلى

دراسة النحو على أئمة البصرة فرحل إليها وانتظم في حلقات هؤلاء الأئمة أمثال عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وتذكر بعض الروايات أنه حمل إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً[1]، وطالت صحبته للخليل بن أحمد فقد كان معجباً بعلمه وروايته لأشعار العرب وكلامهم حتى سأله يوماً عن مصدر علمه فأجابه الخليل بأنه من مشافهة العرب في بواديهم في نجد، والحجاز، وتهامة، فرحل إلى هذه البوادي وأخذ معه خمس عشرة قنينة حبر وظل يتنقل بين أعرابها يحاكيهم ويسمع منهم ويُدَوِّنُ ما يسمعه من كلامهم ولهجاتهم حتى ظفر من ذلك بقدر كبير، ثم رجع إلى البصرة فوجد أستاذه الخليل قد انتقل إلى جوار ربه وخلفه يونس بن حبيب فجلس في حلقته ودارت بينهما مناقشات حول عدة مسائل نحوية ظهرت فيها براعة الكسائي مما جعل يونس يعترف له بالتفوق والتقدم، وكان هذا الاعتراف إجازة للكسائي أن يجلس لمزاولة التدريس، وشهادة له بالأستاذية التي تجعله في عداد العلماء والأئمة، وعلى ذلك رجع إلى الكوفة ينشر علمه وفضله وسرعان ما ذاع صيته وعَظُمَ شأنه فاستقدمه المهدي ليتخذه مؤدباً لابنه هرون الرشيد، وظل عنده موضع التكريم والتقدير إلى أن آلت الخلافة إلى هارون الرشيد فاستبقاه في معيته واتخذه مؤدباً لابنيه الأمين والمأمون، وعندما مرض الكسائي طلب منه الخليفة أن يختار من العلماء من ينوب عنه في تأديب ولديه، فاختار أبا الحسن علي بن المبارك الملقب بالأحمر، وظل الكسائي في صحبة الرشيد الذي كان يُجِلُّه ويحرص على وجوده في مجلسه، ويتخذه إمامه في صلواته، ورفيقه في رحلاته، وقد خرج مع الرشيد في رحلته إلى طوس، وخرج معهما محمد ابن الحسن الشيباني الفقيه صاحب أبي حنيفة، فلما صاروا إلى الري مرض الكسائي مرضاً شديداً مات على أثره، ومات في اليوم نفسه محمد بن الحسن، ودفنا في يوم واحد سنة تسع وثمانين ومائة، فقال الرشيد «دفنا الفقه واللغة في الرَّي في يوم واحد»[1].

---

(١) مراتب النحويين ص ١٢٠.

(٢) طبقات النحويين ص ١٣٠.

جهوده العلمية:

تحدثت كُتب التراث عن المؤلفات التي ألفها الكسائي ومن أشهرها كتاب معاني القرآن، وكتاب مختصر النحو، وكتاب القراءات، وكتاب العدد، وكتاب النوادر الكبير والصغير، وكتاب ما تلحن فيه العوام، وقد عُنيَ في هذا الكتاب الأخير بالحديث عن كثير من الكلمات التي يخطىء فيها العامة وبَيَّنَ وجه الصواب في نطقها، ونذكر على سبيل المثال مما جاء في هذا الكتاب قوله «تقول دعه حتى يسكت من غضبه بالتاء ولا يقال بالنون. قال الله عز وجل﴿ولما سكت عن موسى الغضب﴾ وقوله «وتقول قد نَفِدَ المال والطعام بكسر الفاء قال الله تعالى﴿لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنَفِدَ البحر﴾ وقوله «ويقال عليَّ ثياب جدُد «بضم الدال، والجُدَد بفتح الدال الجبال. ولا ريب أن لهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة فهو بجانب إفادتنا في تصحيح اللغة يُعَدُّ تاريخاً لظهور اللحن بصورة واضحة في العربية الفصحى، ولهذا يقول عنه الدكتور مهدي المخزومي «أكبر الظن أن هذه الرسالة إذا صحت نسبتها إلى الكسائي ـ هي أقدم عمل لغوي من نوعه في تاريخ العربية، فلم أعلم أن أحداً قبل الكسائي عرض مثل هذا الموضوع، وصنف فيه رسالة خاصة، وهذه الرسالة تعتبر تاريخاً لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة التي تلاقت في صعيد الأمصار العراقية، ولبداية تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم»[1].

وحسب الكسائي فخراً أنه يعد بحق المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة، فإليه يرجع الفضل الأكبر في تحديد منهجها ووضع مصطلحاتها، وقد تحدث عنه أبو الطيب اللغوي فقال «كان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يُعَوِّلون في روايتهم»[2].

وقد سما به علمه واجتهاده إلى الاتصال بالخلفاء فكان ذا حظوة عندهم يجالسهم وينادمهم، ويقوم بتعليم أولادهم، وقد رفع ذلك من شأن مذهب

---

(١) مدرسة الكوفة ص ١٠٤.
(٢) مراتب النحويين ص ١٢٠.

الكوفيين، وكان سبباً في انتصاره في المناظرات والمساجلات التي دارت بين الكوفيين والبصريين على نحو ما رأينا في المناظرة التي دارت بين سيبويه والكسائي حول مسألة «فإذا هو هي أو فإذا هو إياها» وقد تقدم الحديث عنها، ومن ثَمّ لا نعجب إذا رأينا بعض المتعصبين للبصريين يحاولون أن يَحُطوا من قدره ومن قدر الكوفيين كما فعل أبو حاتم إذ قال: «لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن، ولا كلام العرب، ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم ما يريد، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم، وإليه يرجعون»[1].

ومن اليسير أن يدرك القارىء ملامح التعصب في عبارة أبي حاتم، فالإمام الكسائي له مكانته العالية ومنزلته السامية في علم اللغة والنحو ويكفي أن نشير إلى المسائل التي دارت من بينه وبين يونس بن حبيب البصري، واستطاع الكسائي أن يُثبتَ خلال حواره براعته وقدرته الفائقة مما جعل يونس يعترف له بالتفوق والتقدم، وقد قلنا إن هذا الاعتراف يعد إجازة للكسائي أن يجلس لمزاولة التدريس وشهادة له بالأستاذية التي تجعله في عداد العلماء والأئمة.

على أن هذه المكانة الأدبية الرفيعة التي كان يتمتع بها الكسائي لم يكن مصدرها إجادة علوم اللغة والنحو فحسب، فقد كان لها مصدر آخر اشتهر به، وعُرِفَ بإجادته وهو علم القراءات القرآنية الذي اتجه إليه في بدء حياته الدراسية، فقد ذكرنا فيما سبق أنه كان يتردد منذ نشأته على حلقات القراء في عصره، وطالت صحبته لحمزة إمام قراء الكوفة في هذا الوقت، وأجاد قراءته فكان يقرىء الناس بها في بغداد، ثم خلّفه في رياسة الإقراء، واختار لنفسه قراءة خاصة اشتهرت بين القراء فهي إحدى القراءات السبع المتواترة، وتحدثنا المراجع أنه كانت له حلقة يجلس فيها على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى

---

(١) مراتب النحويين ص ١٢١.

اخره والناس يسمعون ويضبطون منه[١]، وقال خلف بن هشام «كنت أحضر قراءته والناس ينقطون مصاحفهم على قراءته»[٢].

وإذا كانت مؤلفاته التي ذكرناها من قبل قد ضاعت على مر الزمن فقد استطاع الباحثون أن يقفوا على سمات منهجه في النحو من خلال آرائه وعباراته المنثورة في مصادر النحو ومراجعه. وأبرز سمات هذا المنهج أنه منهج وسط بين منهجين أحدهما منهج يعتمد على السماع والنقل، وليس للعقل فيه مجال، والثاني يعتمد على العقل ويخضع ما سمع من ألفاظ اللغة وأساليبها للاستدلال المنطقي، ومن اليسير أن ندرك أساس اختياره لهذا المنهج الوسط بعد أن علمنا في الحديث عن مراحل دراسته أنه بدأ دراسته بعلم القراءات وهو علم يعتمد على الرواية والسماع والنقل ثم رحل إلى البصرة وتلقى دروس النحو واللغة على أئمتها الذين يعتمدون في دراستهم على القياس والاستدلال بالبراهين العقلية، ومن ثم نرى الدكتور مهدي المخزومي يقول في حديثه عن هذا المنهج «ويبدو أنه انتهى إلى أن ينتهج في حياته العلمية منهجاً وسطاً، فيه ظلال مدرسته الأولى وآثار مدرسته الثانية، ولم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين لأن كلا منهما قد ترك في نفسه أثراً»[٣].

ومهما يكن من شيء فقد كتب النصر لهذا المنهج، واستجاب له كثير من الدارسين وتخرَّج عليه كثير من تلاميذ الكسائي الذين صاروا فيما بعد من أئمة مذهب الكوفيين، نذكر منهم الفراء، وهشام الضرير، وعلي بن المبارك، وعلي بن الحسن اللحياني، وأبا عبيد بن سلام، ومحمد بن سعدان، وغير هؤلاء كثيرون ممن انتفعوا بهذه الجهود الموفقة التي بذلها الإمام الكسائي طوال حياته في علوم القراءات واللغة جزاه الله عن العربية والإسلام خير الجزاء[٤].

---

(١) النشر ١/١٧٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٣١٤.

(٣) مدرسة الكوفة ص ١١٢.

(٤) لمزيد من الاطلاع على ترجمة الكسائي راجع طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٧ ومراتب النحويين ص ١٢٠ ونزهة الألباء ص ٩٨، ومعجم الأدباء ٩/٢٠ وبغية الوعاة ص ٤١١، ومدرسة الكوفة ص ٩٧ والمدارس النحوية ١٧٢ ودروس في المذاهب النحوية ص ٨٩.

٢ ـ الفراء

هو أبو زكريا يحيى بن زياد الملقب بالفراء، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ من أصل فارسي، وتحدثنا بعض المراجع بأنه لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام أي يقطعه ويُفَصِّل القول فيه، وعكف منذ نشأته على حلقات الدراسة التي كانت تُعقد بالكوفة فدرس الفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو ورواية الشعر والأخبار وقد أتاحت له هذه الدراسة فرصة الاتصال بعلماء الكوفة في عصره أمثال أبي بكر بن عباس، وسفيان ابن عينيه، وأبي جعفر الرواسي، ثم رحل إلى البصرة طلباً للمزيد من الدراسة فلقي يونس بن حبيب وأخذ عنه اللغة والنحو كما اتصل بعلماء الفلسفة والكلام والطب والنجوم وجلس في حلقاتهم. واجتذبته مبادىء المعتزلة، وصادفت هوى في نفسه فأيَّدَها واشتهر بها ثم رجع إلى الكوفة مسقط رأسه وأخذ ينشر علمه مع اهتمامه بعلوم اللغة والنحو والقراءات والتفسير. وكانت شهرة الإمام الكسائي واتصاله بالخلفاء في بغداد قد انتشرت بالكوفة فعزم على اللحاق به لعله يظفر بمثل ما ظفر به الكسائي وقد تحقق له ما أراد، فرحل إلى بغداد، ولقي الكسائي وأخذ عنه وأيَّده في مناظرته لسيبويه، وتُحدثنا بعض المراجع عن قصة لقائه للكسائي فتذكر أن توبة بن دارج قال «سمعت الفراء يقول: كُنا بالرقة، وكان الناس قد كثروا على الكسائي فشغلوه عنا فعملت له مسائل فيها محال، وفيها صواب، فأقبل يقول فيصيب ويغلط لما شغله من الناس فلما صار إلى منزله كتب إليَّ رقعة فأعاد إليَّ فيها ما سألته، فقال فيها بالصواب كلها وقال «كنت مشغولاً بما كان عندي، وقد ظننت أنك أردت ببعض مسائلك أن تتغفلني وقد قيل

ولا تبغ التغفل إن فيه ... تفرق بين ذات الأصفياء

ولا ينبغي لمثلك أن يفعل معي ذلك. قال الفراء فبلغ مني هذا القول كل مبلغ وكأني فجرت به منه بحراً»[1].

---

(١) مجالس اللغويين والنحاة لوحة رقم ٧٨.

وهكذا تحقق هذا اللقاء، ثم توطدت الصلة فكان الفراء يلازم الكسائي، ويأخذ عنه، ويسير على نهجه وحينما رآه يقبل على كتاب سيبويه، ويفيد منه أقبل هو أيضاً على هذا الكتاب، وضاعف اهتمامه به حتى رَوى ثعلب عن سلمة أنه قال «مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه»[1]. ومع ذلك كان شديد التحامل على سيبويه ولهذا يقول السيوطي في حديثه عن الفراء «كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه»[2].

وعلى كل فقد ظل الفراء في صحبة الكسائي مقتفياً أثره في التوسع في الأخذ عن الأعراب، متفانياً في دعم مذهب الكوفيين حتى قيل «إن نحو الكوفيين في جملته هو نحو الفراء وإن كان الكسائي هو صاحب المنهج الذي سار عليه الفراء ومن جاء بعده من الكوفيين»[3].

لقد كان الفراء حاد الذكاء، حاضر البديهة دقيق النظر، خصب التفكير حتى قيل إنه كان يفوق أستاذه في ذلك كله[4]، وقد ساعدته هذه المواهب على سعة ثقافته ودراسته لعلوم عصره المختلفة وتعمقه في علوم اللغة والنحو والقراءات والتفسير، والفقه.

وأكبر ظني أن هذه الصفات مع ميله إلى مبادىء المعتزلة هي التي مهدت له الاتصال بالمأمون، وجعلته موضع الحفاوة، والتقدير عنده، يدل على ذلك ما ذكره ثمامة بن أشرس أحد أئمة المعتزلة وهو يحكي قصة لقائه مع الفراء حين كان يختلف إلى باب المأمون. يقول ثمامة «رأيت له أبهة أدب فجلست إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وعن النحو، فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وفي النجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً فقلت: من تكون؟ وما أظنك إلا الفراء، فقال

---

(١) مراتب النحويين ص ١٣٩.
(٢) بغية الوعاة ص ٤١١.
(٣) مدرسة الكوفة ص ١٣٥.
(٤) المدارس النحوية ص ١٩٦.

أنا هو، فدخلت على أمير المؤمنين فأعلمته، فأمر بإحضاره لوقته، فكان سبب اتصاله به»[1].

وظل الفراء في معية المأمون موضع التكريم والتقدير وبلغ من إعجابه به أنه أسند إليه تربية ولديه، وهيأ له وسائل البحث والتدريس والتأليف ومن ثم تفرغ الفراء لهذه الرسالة العظمى حتى أدركته منيته سنة ٢٠٧ للهجرة، وهو في طريقه إلى مكة[2].

جهوده العلمية:

ترك الفراء عدة كتب قيمة من أشهرها كتاب (معاني القرآن) وقد تحدث أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي في كتابه (طبقات النحويين واللغويين) عن سبب تأليف هذا الكتاب فذكر أن أبا العباس أحمد بن يحيى قال «كان السبب في إملاء كتابه في القرآن وهو كتاب لم يعمل قبله ولا بعده مثله، ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعاً أن يزيد عليه شيئاً أنَّ عمر بن بكير، وكان من أصحابه، وكان مع الحسن بن سهل فكتب إليه: إن الأمير الحسن لا يزال يسألني عن أشياء من القرآن لا يحضرني جواب عنها، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً، أو تجعل في ذلك كتاباً نرجع إليه فعلت.

فلما قرأ الكتاب قال لأصحابه اجتمعوا حتى أُمليَ عليكم كتاباً في القرآن، وجعل لهم يوماً، فلما حضروا خرج إليهم وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القراء، فقال له: اقرأ، فبدأ بفاتحة الكتاب ففسرها، ثم مر في الكتاب كله على ذلك، يقرأ الرجل، ويفسرها الفراء وكتابه في القرآن نحو من ألف ورقة»[3].

وقد رواه عن الفراء أبو عبد الله محمد بن الجهم السمري. وقال في مقدمته

---

(١) نزهة الألباء ص ١٣٣.
(٢) مراتب النحويين ص ١٤١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣٣.
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٢.

«هذا كتاب فيه معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ـ يرحمه الله ـ عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع، في شهر رمضان وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين»[1].

هكذا وضح لنا أبو العباس سبب تأليف كتاب معاني القرآن، ومن اليسير على قارىء هذا الكتاب أن يدرك حرص الفراء فيه على معالجة مباحث اللغة والنحو، وذِكْرِ ما اختاره من المصطلحات الجديدة خلال حديثه عن الآيات التي عُنِيَ بشرحها، وتوضيح معانيها.

ومن أشهر هذه المؤلفات أيضاً كتاب الحدود، وقد قيل في سبب تأليفه إن المأمون عرض عليه أن يؤلف كتاباً يجمع أصول النحو وهَيَّأ له داراً مجهزة بكل وسائل الراحة وأحضر له الوراقين وأدوات الكتابة.

ويُعَدّ هذا الكتاب من الأعمال الضخمة في مجال الدراسات النحوية، وقد حدثنا ابن النديم[2] على ما اشتمل عليه من البحوث والموضوعات المختلفة التي تدل على أن الفراء قد تناول فيه جميع أبواب النحو، وكان له في كل موضوع منها رأي ودراسة عميقة، ولهذا يُرجح بعض الباحثين أن يكون الفراء قد شرع في عمل هذا الكتاب قبل اتصاله بالمأمون، ومن ثم يقول «ويبدو لي أن كتاب الحدود وما تضمنه من فصول من حد الإعراب في أصول العربية، وحد النصب المتولد من الفعل وحد (من)، و(رُبّ)، وحد العدد، وغير ذلك من الحدود التي تعرض لموضوعات النحو المختلفة ـ كما ذكر ابن النديم ـ عمل ضخم لا يبعد أن يكون قد بدأه قبل اتصاله بالمأمون. بدأه بإملائه طوال هذه المدة، ولم ينسخ ما أملاه إلا بعد اتصاله بالمأمون وتهيئته لما كان يحتاج إليه الفراء لنسخه من أدوات ووراقين، فحين اتصل بالمأمون في السنوات الثلاث الأخيرة من عمره كان الكتاب قد نمت موضوعاته وتهيأت مواده»[3].

---

(١) مقدمة الجزء الأول طبع دار الكتب.

(٢) فهرست ابن النديم ص ١٠٠.

(٣) مدرسة الكوفة ص ١٢٥.

ومن مؤلفاته أيضاً كتاب البهاء فيما تلحن فيه العامة. وقد قيل في سبب تأليف هذا الكتاب أن طاهر بن الحسين قائد المأمون كان له ولد يسمى عبد الله، وكان يُعنَى بفصاحته وسلامة أسلوبه في كلامه وكتابته فلاحظ عليه بعض اللحن، ومن ثَمَّ طلب من الفراء أن يؤلف له كتاباً يوضح فيه الأخطاء التي أخذت تنتشر على ألسنة العامة فألف له هذا الكتاب كما ألف له أيضاً كتاب المذكر والمؤنث، وتذكر كتب التراث أن له مؤلفاتٍ أخرى مثل كتاب الأيام والليالي وكتاب المصادر في القرآن، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب النوادر، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب يافع ويافعة، وكتاب فعل وأفعل والكتاب الكبير في النحو[1].

ولا ريب أن هذه المؤلفات تدل دلالة واضحة على اهتمامه بالدراسات القرآنية، كما تدل على عنايته الفائقة باللغة والنحو، ومن ثَمَّ لا نعجب إذا رأينا بعض الأئمة قد بالغ في الثناء عليه، كقول أبي العباس أحمد بن يحيى «كُتب الفراء لا يوازَى بها كتاب»، وقوله أيضاً «لولا الفراء ما كانت عربية، لأنه حصنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تُتنازع، ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادر عقولهم وقرائحهم فتذهب، وأدركنا العلماء يردون في العلم أقاويل العلماء، ثم تكون العلل بعد، ثم رأينا الناس بعد ذلك يتكلمون في العلم بآرائهم، ويقولون نحن نقول، فيأتون بالكلام على طباعهم، ويحسب ما يحسن عندهم، وهذا سبب ذهاب العلم وبطلانه»[2].

وقد استطاع الباحثون في ضوء آرائه ودراساته أن يحددوا منهجه في دراسة اللغة والنحو، وهو منهج لا يختلف عن المنهج الذي حدد معالمه أستاذه الكسائي مع ملاحظة أن ملازمة الفراء لبعض المعتزلة، واتصاله عن كَثَب بآرائهم وفلسفتهم قد ترك بعض الأثر في تفكيره ومعالجته لمسائل النحو اللغة فنراه يُعنَى بذكر الوجوه المختلفة للمسألة التي يتناولها بالبحث والدرس مستنداً إلى

(١) الفهرست ص ١٠٠ والمدارس النحوية ص ١٩٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٢.

الأساليب التي سمعت فيها، حريصاً على ذكر آراء أستاذه الكسائي، ومقارناً بين آرائه وآراء غيره من النحويين.

وقد نبغ على يدي الفراء كثير من تلاميذه الذين صاروا فيما بعد من أئمة اللغة وحماتها، نذكر منهم سلمة بن عاصم، وأبا عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم. وأبا يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، ومحمد بن سعدان.

وقد ظل الفراء طيلة حياته حفياً بتلاميذه، دؤوباً على البحث حريصاً على استكمال المذهب الكوفي حتى قيل إن أكثر المصطلحات التي حددت الصورة النهائية للنحو الكوفي إنما يرجع الفضل فيها للفراء[1].

٣ ـ ثعلب

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد المعروف بثعلب، كان أبوه من موالي بني شيبان ولهذا عرف ابنه ثعلب في كتب التراجم بأنه شيباني بالولاء.

وقد ولد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة وبها نشأ، وقد حَكَى لنا تاريخَ ميلاده إذ قال «رأيت المأمون لما قدم من خراسان، وذلك سنة أربع ومائتين، وقد خرج من باب الحديد، وهو يريد قصر الرصافة، والناس صفان إلى المصلى، وكان أبي قد حملني على يده، فلما مر المأمون رفعني وقال: هذا المأمون، وهذه سنة أربع، فحفظت عنه إلى الساعة، وكان سني يومئذ أربع سنين»[2].

وقد حرص والده منذ صغره على تعليمه القراءة والكتابة، وحفظ القرآن، وبعض أشعار العرب، وحين بلغ التاسعة من عمره أخذ يتردد على حلقات العلماء، وقد تحدث أبو الطيب اللغوي عن أشهر هؤلاء العلماء الذين كان يتردد

---

(١) لمزيد من الاطلاع راجع الفهرست ص ٩٦، نزهة الألباء ص ٦٥، بغية الوعاة ص ٤١١، وفيات الأعيان ٤٨٧/١، معجم الأدباء ١٠/٧ مدرسة الكوفة ص ١١٩، نشأة النحو ص ١٠١، أبو زكريا الفراء ومذهب في النحو واللغة، المدارس النحوية ص ١٩٢، الدراسات اللغوية عند العرب ص ٣٨٧، دروس في المذاهب النحوية ص ٩٢.

(٢) إنباه الرواة ١٥/١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٥.

على حلقاتهم فقال «كان أبـو العباس ثعلب يعتمـد على ابن الأعـرابي في اللغة، وعلي سلمة في النحـو، وكان يَـروِي عن ابن نجدة كتب أبي زيـد، وعن الأثرم كتب أبي عبيــدة، وعن أبي نصر كتب الأصمعي، وعن عمــرو بن أبي عمــرو الشيباني كتب أبيه»[1].

ودفعـه طموحـه إلى أن يستكمـل ثقـافتـه فـدرس علم القـراءات والحـديث والتفسير، ورواية الأخبار والأشعار، وسرعان ما اشتهـر بين علماء عصره بغـزارة علمـه، وسعـة حفـظه، وقـوة ذاكـرتـه، كـما صـار مـوضـع ثقتهم وإعــزازهم وإكبارهم، يدل عـلى ذلك كتـاب أبي نصر الطوسي إلى أبي أحمـد الحاكم، فقـد كتب إليه يقول «شككنا في حرف كذا وكذا فصر إلى أبي العباس فاسأله عنه فإنه كان أحفظ لما يسمعه منا»[2].

وكذلك ما رواه أحمد بن إسحاق المعروف بابن المدور فقد قال «كنت أرى أبا عبد الله بن الأعرابي يشك في الشيء فيقول: مـا عندك يـا أبا العبـاس في هذا؟ ثقة بغزارة حفظه، ولم يكن مع ذلك موصوفاً بالبلاغة، ولا رأيته إذا كتب كتـاباً إلى بعض أصحـاب السلطان خرج عن طبـع العامـة، فـإذا أخـذتـه في الشعـر والغـريب، ومذهب الفـراء والكسائي رأيت من لا يفي بـه أحـد، ولا يتهيـأ لـه الطعن عليه»[3].

وهكـذا اشتغل ثعلب بـالتدريس مؤيـداً مذهب الكسـائي والفراء، وكـانت المنافسة بين البصريين والكـوفيين قـد بلغت قمتها في هـذه الفترة، فكـان ثعلب على رأس الكوفيين، وكان المبرد على رأس البصريـين، وكان لكـل منهما مجلسـه الخاص، وطلابه الذين يقصدونه، وأعوانه الذين يؤيدونه ويدافعون عنه.

وتحـدثنا كتب الـتراث أن أبا عـلي الدينـوري زوج ابنة ثعلب كـان يخرج من منزله وثعلب جالس على باب المنزل وحـوله أصحـابه فيتخـطى أصحابـه ويمضي

(١) مراتب النحويين ص ١٥٢.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٢.
(٣) المرجع السابق ص ١٤٣.

ومعه محبرته ودفتره إلى مجلس المبرد، ويقرأ عليه كتاب سيبويه، فكان ثعلب يعاتبه ويقول له «إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه يقولون ماذا؟»، ولكن أبا علي هذا لم يلتفت إلى قوله بل كان يمضي إلى مجلس المبرد دون «أن يرد عليه»[1].

ويبدو أن هذا التصرف من أبي علي الدينوري قد أثار انتباه بعض معاصريه، فقد سأله إسماعيل ابن اسحاق المصعبي قائلاً يا أبا علي: كيف صار محمد بن يزيد المبرد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب؟ فأجابه بهذه الإجابة الموفقة إذ قال: لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه.

وتذكر بعض المراجع أن المبرد كان يحب أن يجتمع مع ثعلب، ويود أن يستكثر من هذه المقابلات العلمية، ولكن ثعلباً كان يمتنع من ذلك، وقد سئل أبو علي الدينوري بحكم صلته بثعلب عن السبب فأجاب بعبارة لطيفة قائلاً «أبو العباس المبرد حسن العبارة، حلو الإشارة، فصيح اللسان، ظاهر البيان، وأحمد بن يحيى ثعلب مذهبه مذهب المعلمين، فإذا اجتمعا في محفل حكم لهذا على الظاهر إلى أن يعرف الباطن»[2].

ولا ريب أن وجود المبرد في بغداد في هذه الحقبة كان له أثره في كسب عدد من الدارسين وانضمامهم إلى مذهب البصريين فقد استطاع بأساليبه المؤثرة، وأدلته العقلية أن يرغبهم في الالتفاف حوله، ومن ثَمَّ تسرب عدد من تلاميذ ثعلب إلى مجلسه على نحو ما فعل أبو علي الدينوري.

وعلى كل فقد استمر ثعلب في أداء رسالته مخلصاً لطلابه حريصاً على توطيد دعائم المذهب الكوفي، وإن من يقرأ كتابه «مجالس ثعلب» يستطيع أن يدرك بوضوح مدى حرصه على استعمال مصطلحات النحو الكوفي، والسير على المنهج الذي رسمه الكسائي والفراء من قبله، ولهذا استحق بحق أن يكون ثالث

---

(١) إنباه الرواة ١/١٤٤، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤٢.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٣.

الثلاثة الذين قامت على جهودهم مدرسة الكوفة النحوية.

ولقد عاش ثعلب في رغد من العيش إذ ساعدته ظروفه على الاتصال ببعض ذوي الجاه والثراء، فأغدقوا عليه كثيراً من خيراتهم، ومنهم محمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد الذي اتخذه مؤدباً لابنه طاهر، ثم اتصل من بعده بالموفق وهو أخو الخليفة المعتمد، فجعل له راتباً يكفل له العيش الرغيد، وقد تحدث ثعلب إلى أبي عمر بن سعد القطربلي عن بعض مظاهر الثراء التي كان يظفر بها وهو في صحبة صاحب الشرطة فقال «أقعدني محمد بن عبد الله بن طاهر مع ابنه طاهر، وأفرد لي داراً في داره، وأقام لنا وظيفة، وكنت أقعد معه إلى أربع ساعات من النهار، ثم أنصرف إذا أراد الغداء، فنمي ذلك إليه، فوجه فكسا البهو والأروقة والمجالس الخيش[1]، وأضعف ما كان يعد من الألوان، والثلج، والفاكهة، والخوان، فلما حضر وقت الانصراف انصرفت، فنمي ذلك إليه، فقال للخادم الموكل بطاهر: نمى إلى انصراف أحمد بن يحيى في وقت الطعام والقائلة، فظننت أنه استقل ما كان يحضر، وأنه لم يستطب الموضع، فأضعفنا ما يقام وزدنا في الخيش، ثم نمى إلى أنه قد انصرف بعد ذلك، فتقول له عن نفسك: بيتك أبرد من بيتنا؟ وطعامك أنظف من طعامنا؟، وتقول له عني: انصرافك إلى منزلك في وقت الغداء هجنة علينا، فلما عرفني الخادم بذلك أقمت، فكنت على هذا الحال ثلاث عشرة سنة، وكان يتغذى معنا من يحضر من خاصته مثل ابن عون وغيره، وكان يقيم لي مع ذلك سبع وظائف من الخبز الخشكار[2]، ووظيفة من الخبز السميذ[3]، وسبعة أرطال من اللحم، وعلوفة رأس[4]، وأجرى لي في الشهر ألف درهم»[5].

هكذا تحدث ثعلب إلى أبي عمر عما كان يَنْعَمُ به في صحبة صاحب الشرطة،

---

(١) نسيج من الكتان كانوا يكسون به الأروقة والمجالس.
(٢) الخشكار: كلمة فارسية معناها الدقيق غير المنخول.
(٣) الخبز السميذ هو الخبز الذي يتخذ من لباب الدقيق.
(٤) العلوفة: ما تأكله الدابة، والمراد بالرأس الدابة.
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٨.

ومع ذلك كان في حياته الخاصة يميل كثيراً إلى الاقتصاد ويكره الإنفاق، ومن ثَم ترك من بعده ثروة كبيرة تحدث عنها بعض الرواة مثل أبي بكر محمد بن أبي الأزهر إذ قال «تُوفي أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ليلة السبت لثلاث عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى، وكان دفنه صبيحة يوم السبت في حجرةٍ اشتُريت له، وكان خلَّف أحداً وعشرين ألف درهم وألفي دينار، ودكاكين بباب الشام قيمتها ثلاثةُ آلاف دينار، فَرُدَّ ماله على ابنة ابنته»[1]، وكانت وفاته سنة إحدى وتسعين ومائتين. على أثر صدمة دابة لم يسمع وقع حوافرها وراءه لضعف سمعه تغمده الله بالرحمة والرضوان.

جهوده العلمية:

لقد أكب ثعلب على الدراسة منذ صغره بهمة عالية، وعزيمة صادقة، ونفس صابرة، وقلب دؤوب لا يعرف التواني أو الملل، ولنستمع إليه وهو يحدثنا عن بداية حياته العلمية فيقول: «في سنة تسع ومائتين طلبت اللغة، والعربية، وفي سنة ست عشرة ومائتين ابتدأت النظر في حدود الفراء وسني ثماني عشرة سنة، وبلغت خمساً وعشرين سنة وما بقي علي مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظته»[2].

هكذا وضح لنا ثعلب بداية حياته العلمية، أما بداية اشتغاله بالتأليف فقد حدثنا عنها أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري إذ قال: «نظر أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في النحو وله ثماني عشرة سنة، وصنف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة، وكان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني»[3]. وعلى ذلك لا نعجب إذا رأينا له كثيراً من المؤلفات، فقد بدأ في تأليفها، وهو في الثالثة والعشرين من

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٠.
(٢) المرجع السابق ص ١٤٧.
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١.

عمره، وتناولت العديد من العلوم مثل النحو واللغة والقراءات والأخبار والأشعار.

ومن أشهرها كتاب «مجالس ثعلب»، وقد حرص فيه على تدوين آرائه في كثير من مسائل النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والشعر، وغير ذلك مما كان يُعنى بإملائه على طلابه في حلقات دروسه.

ومنها كتاب «الفصيح» وقد حرص فيه على بيان وجه الصواب في كثير من مفردات اللغة وأساليبها على نحو ما فعل الفراء في كتابه «البهاء فيما تلحن فيه العامة»، ولهذا تذكر بعض المراجع أنه ليس فيه زيادات على كتاب الفراء إلا أشياء يسيرة.

ومنها كتاب«قواعد الشعر»وهو كتاب صغير تحدث فيه عن أغراض الشعر وأساليب البلاغة مثل أساليب الإنشاء والخبر وصور البيان ومحسنات البديع.

ومنها أيضاً كتاب «اختلاف النحويين»، و «ما ينصرف وما لا ينصرف»، و «حد النحو». وقد تحدثت بعض المراجع عن دراساته اللغوية والنقدية التي شملت طائفة من دواوين الشعراء مثل زهير، والأعشى، والنابغة الذبياني، والنابغة الجعدي، وطفيل، والطرماح.

وكثيراً ما نرى له أحكاماً تدل على بصر بالشعر، وتذوق خاص لأساليب الشعراء كقوله: «الفرزدق وجرير أشعر من ذي الرمة، وذو الرمة أشعر من كُثَير، وكثير أشعر من جميل»[1].

كما نرى له بعض التعليقات القيمة التي تدل على فكر منظم، وذاكرة دقيقة، ونذكر على سبيل المثال من هذه التعليقات ما كتبه على كتاب ضم مسائل الأخفش، فقد كتب عليه «كتبتُ إلى أبي حاتم السجستاني أن يَنْسخ لي مسائل الأخفش كلها في النحو فوجه إلي بهذه النسخة، وأعلمني أنه لم يبق له مسألة إلا وهي في هذا الكتاب»، وهذه المسائل قد كُتبت بخط ذي الرمة الذي كان يقوم

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٧.

بنسخ الكتب لأبي حاتم كما وضح لنا ذلك محمد بن أبان اللخمي إذ يقول «وهي بخط ذي الرمة وَرّاق أبي حاتم، وقد رأيت هذه النسخة بين يدي أمير المؤمنين المستنصر بالله قبل ولايته أتته من العراق[1].

ولقد ظل الإمام ثعلب يشتغل بالتدريس مدة تزيد على ستين سنة كان فيها مثال المعلم الوفي لطلابه الحريص على إمدادهم بما يفيدهم، ومن ثَم نبغ على يديه كثير من تلاميذه الذين صاروا من أئمة النحو واللغة، وفي مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري، وأبو عمر الزاهد، وأبو موسى الحامض، ومحمد بن الحسن المشهور بابن مقسم، فهؤلاء وغيرهم كثيرون قد أفادوا من علمه، وسعة حفظه، ولمسوا عن كَثَب مدى إخلاصه لمذهبه مما جعله يستحق بحق أن يكون ثالث الثلاثة الذين قامت على جهودهم دعائم مذهب الكوفيين[2].

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٠.

(٢) لمزيد من الاطلاع راجع مراتب النحويين ص ١٥١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤١، ونزهة الألباء ص ٢٢٨، وإنباه الرواة ١/١٣٨ وبغية الوعاة ص ١٧٢، ونشأة النحو ص ١٠٤، ومدرسة الكوفة ص ١٤٤، والمدارس النحوية ص ٢٢٤، والدراسات اللغوية عند العرب ص ٣٩١.

ثالثاً : مذهب البغداديين

نشأ هذا المذهب حين جمعت بغداد بين طائفة من أئمة الكوفيين والبصريين؛ فقد استطاعت ببريقها الجذاب، ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها هؤلاء الأئمة، وكان الكوفيون أسبق إليها، فقد رحل إليها الكسائي ليذيع فيها علمه وآراءه، فقربه الخليفة المهدي إليه، وجعله في حاشية ابنه الرشيد، وحين آلت الخلافة للرشيد ندبه لتأديب ولديه الأمين والمأمون، ولما مرض الكسائي، وتقدمت به السن طلب الرشيد منه أن يختار من يخلفه في تأديب أولاده، فاختار من أصحابه علي بن المبارك الأحمر، وهكذا استطاع الكسائي أن يُمَكِّنَ للمذهب الكوفي في بغداد،«وحظوته عند الرشيد هي التي رفعت مقامه عند وزرائه، وهي التي فصلت في المناظرات التي عقدت في مجالسهم بينه وبين سيبويه إمام أهل البصرة في النحو، وبينه وبين غيره كالأصمعي، وأبي محمد اليزيدي، وتدخلت في اغتصاب الفوز له في أكثر المسائل التي طرحت على بساط البحث وبينه وبين مناظريه»[1].

وتذكر المراجع أيضاً أن من أئمة المذهب الكوفي الذين اتصلوا بقصر الخلافة الإمام يحيى بن زياد الفراء، فقد عهد إليه الخليفة المأمون بتأديب ولديه، وكان له عندهما منزلة عظيمة، وقد بالغا في احترامه، وإظهار الحفاوة له، يدل على ذلك ما قيل من أن الخليفة أطل عليه ذات يوم فرآه عندما انتهى درسه مع

(١) مدرسة الكوفه ص ١٠١.

ولديه تسابقا في إحضار نعليه، فناداه وسأله عمن هو أعز الناس؟

فقال الفراء: أعز الناس هو أمير المؤمنين، فقال له المأمون:

بل أعزهم هو من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين حتى يرضى كل واحد منهما أن يقدم له فرداً[1].

وهكذا ظل المذهب الكوفي صاحب الغلبة والنفوذ في بغداد حتى اجتمع فيها أبو العباس ثعلب، وأبو العباس المبرد، وكان الأول رئيس نحاة الكوفة، وكان الثاني رئيس نحاة البصرة، فأخذ ثعلب يعمل على دعم المذهب الكوفي، ويستعين على ذلك بأنصاره، وفي مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري، وأبو بكر السراج، وأبو إسحاق الزجاج، كما أخذ المبرد يحتال ليظهر علمه وآراءه وَيُكَوِّنَ له أنصاراً وأعواناً حتى نجح في ذلك، بل استطاع أن يضم إلى طلابه بعض أصحاب ثعلب كأبي إسحاق الزجاج الذي فارق أستاذه ثعلباً، ولزم المبرد، وكذلك فعل أبو علي الدينوري، وكان ثعلب يعتب عليه لأنه زوج ابنته، ويقول له: «إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل، وتقرأ عليه يقولون ماذا؟» ولكن أبا علي الدينوري لم يلتفت إلى قوله، وظل يمضي إلى مجلس المبرد دون أن يعير اهتماماً لكلام ثعلب[2].

وعلى ذلك ظل لهيب المنافسة بين المذهبين مستعراً حتى نشأ جيل من الدارسين في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري أخذوا عن علماء هذين المذهبين، وأفادوا من دراسة هذين المنهجين، ومن ثَمَّ ظهر على أيديهم مذهب جديد يستمد أصوله وصوره من المذهبين السابقين، وقد عرف هذا المذهب بمذهب البغداديين، ويمكننا أن نقول إن الأحوال قد تهيأت لازدهار هذا المذهب، فإن رجال الدولة، وعلى رأسهم الخلفاء، قد وجدت لديهم الرغبة الأكيدة لنبذ الأفكار العدائية، والاعتماد في مسائل النحو على أصلح آراء

---

(١) نزهة الألباء ص ١٣٠.

(٢) إنباه الرواة ١/١٤٤.

المدرستين، فنمت هذه الحركة وترعرعت[1]، وهكذا أصبحت لها سماتها الخاصة التي يمكننا أن نوضحها على النحو الآتي: -

خصائص المذهب البغدادي:

نشأ هذا المذهب - كما علمنا - على يد طائفة من الدارسين أخذوا من علماء المذهب البصري، كما أخذوا عن علماء المذهب الكوفي، ولهذا يمكننا أن نقول إن أهم سمات المذهب البغدادي أنه يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء المذهبين السابقين، فكان نحاة المذهب البغدادي يُعْنَونَ بالتعمق في دراسة هذين المذهبين، ويحاولون من خلال ذلك أن ينفذوا إلى كثير من الآراء التي تعلوها سمة من الجدة والابتكار، وتستطيع أن تتبين ذلك في آراء ابن كيسان المتوفي سنة ٢٩٩ هـ وابن شقير المتوفي سنة ٣١٥ هـ وابن الخياط المتوفي سنة ٣٢٠ هـ، وفيهم يقول الزجاجي: «من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوةٌ أعلامٌ في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»[2].

فالزجاجي في هذه العبارة يقرر أن هؤلاء العلماء قد أجادوا مذهب الكوفيين حتى صاروا أئمة فيه، وحينما أخذ المذهب البصري ينتشر في بغداد عكفوا على دراسته أيضاً، ومن ثَمَّ جمعوا في دراستهم بين المذهبين.

ويقول أبو بكر الزبيدي في ابن كيسان «هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان وكان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، وكان أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر»[3].

وفي هذه العبارة ما يفسر لنا صنيع بروكلمان، وبعض كتاب التراجم حيث عدوه من البصريين، فقول الزبيدي «وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر»

---

(١) رسالة في المذهب البغدادي ص ٢١

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٩.

(٣) طبقات النحويين ص ١٥٣.

يفسر لنا ذلك، وبعضهم نظر إلى الاتجاه الأول، ودراسته الأولى فعدوه من الكوفيين كما فعل الزبيدي في طبقاته[1].

ويمكننا أن نقول إن الجيل الأول من البغداديين قد تمثلت فيهم نزعات مختلفة، فمنهم من كانت تغلب عَليه النزعة الكوفية مثل أبي موسى محمد بن سليمان الحامض المتوفي سنة ٣٠٥ هـ، وأبي بكر أحمد بن شقير المتوفي سنة ٣١٧ هـ، وأبي بكر محمد بن الأنباري المتوفي سنة ٣٢٧ هـ.

ومنهم من كانت تغلب عليه النزعة البصرية مثل أبي إسحاق إبراهيم الزجاج المتوفي سنة ٣١٠ هـ وأبي بكر محمد بن السراج المتوفي سنة ٣١٦ هـ وأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧ هـ، وأبي علي الصفار المتوفي سنة ٣٤١ هـ، وأبي محمد عبد الله بن درستويه المتوفي سنة ٣٤٧ هـ.

وهناك نوع ثالث جمع بين النزعتين، ولم تغلب عليه واحدة منهما مثل أبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري المتوفي سنة ٢٧٦ هـ، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير المتوفي سنة ٣١٥ هـ، وأبي بكر محمد بن الخياط المتوفي سنة ٣٢٠ هـ.

وهكذا تمثلت تلك النزعات في نحاة هذا الجيل إذ كانوا يتمسكون بالرأي الذي يستريحون إليه، ويغلب على ظنهم صحته سواء أكان موافقاً لرأي البصريين، أم الكوفيين؛ فلا تعصب لأحد الفريقين على الآخر، وأحياناً نرى لهم آراءً جديدة وصلوا إليها باجتهادهم، وهذه هي سمات المذهب البغدادي، وقد ظهرت بشكل أوضح في القرن الرابع الهجري، فما كاد فجر هذا القرن يبزغ حتى تهيأت الأسباب لتثبيت هذا المذهب، وتوطيد دعائمه، فكانت حرية البحث مكفولة لدى العلماء لأن بغداد قد استقرت الحياة العلمية فيها، وقد ازدهرت تلك الحياة بصورة واضحة بعد هجرة علماء البصرة والكوفة إليها بسبب فتن الزنوج والقرامطة التي اشتد خطرها على هذين المصرين في تلك الحقبة، فهجرهما العلماء، وأخذوا يفدون على بغداد، وتضافر الجميع على

---

(١) طبقات النحويين ص ١٥٣.

النهوض بالعلم متناسين الأحقاد، وساعد على ذلك إنقراض المجتهدين من المذهبين: البصري، والكوفي، فكان المبرد المتوفي سنة ٢٨٥ هـ هو آخر أئمة البصريِّين، كما كان ثعلب المتوفي سنة ٢٦١ هـ هو آخر أئمة الكوفيين، ومن ثَمَّ خلا الجو للعلماء يختارون ما يرجح دليله، ويقوى برهانه دون تَحَيُّز أو مجاملة، كما نرى ذلك واضحاً عند علماء المذهب البغدادي الذين ظهروا في هذه الفترة، ويُعَدُّون بحق أئمة هذا المذهب مثل أبي سعيد السيرافي المتوفي سنة ٣٦٨ هـ، وأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ، وأبي الحسن الرماني المتوفي سنة ٣٨٤ هـ، وأبي الفتح عثمان بن جنى المتوفي سنة ٣٩٢ هـ، وأبي القاسم الدقاق المتوفي سنة ٤١٥ هـ، وأبي الفرج علي بن عيسى الربعي المتوفي سنة ٤٢٠ هـ.

وكان لازدهار الفلسفة وعناية البغداديِّين بها أثر واضح في الدراسات النحوية، ومن ثَمَّ رأينا من النحويين مَنْ أكثر من استعمال الأساليب الفلسفية في كلامه كأبي الحسن الرماني الذي كان يؤيد المعتزلة وتأثر بفلسفتهم في دراساته النحوية حتى قال أبو علي الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[1].

وقد ظلت بغداد محتفظة بمكانتها العلمية بعد أن انقسمت الدولة العباسية إلى دويلات سنة ٣٣٤ هـ، فقد كانت المنافسة بين هذه الدويلات من العوامل التي ساعدت على ازدهار الحياة العلمية، ومن ثَمَّ حرصت على الاحتفاظ بتلك المكانة، كما أن حكام بغداد وهم آل بويه كان بهم حدب، واهتمام بالعلماء، ومن خير الأمثلة على ذلك ما كان يفعله عضد الدولة بن بويه مع أبي علي الفارسي، فقد كان يقربه إليه ويحرص على مصاحبته، ويقول مفتخراً: أنا غلام أبي علي الفارسي، وقد ألف له أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح، ثم كتاب التكملة[2].

وعلى أثر ذلك ظل للمذهب البغدادي سلطانه وأعوانه، كما ظل أئمة هذا

---

(١) من أعيان الشيعة ابو علي الفارسي ص ٥٨٨.
(٢) المرجع السابق ص ١٢.

المذهب يَظْهَرون تباعاً عبر هذه الأحقاب، وكان من أشهرهم أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ، وملك النحاة أبو نزار المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، ومحمود عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، وأبو منصور الجواليقي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ، والشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧ هـ وأبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان المتوفي سنة ٥٦٩ هـ، وأبو البركات عبد الرحمن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦ هـ، ويعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، كما كثرت مؤلفات البغداديين النحوية مثل أمالي ابن الشجري، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، وإعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، والمفصل للزمخشري، وشرح المفصل لابن يعيش، كما كثرت آراؤهم في مراجع النحو العربي يؤيدون فيها مذهب البصريين تارة كقولهم: يعمل المصدر المنون عمل فعله، كقوله تعالى ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَة يتيما﴾، وكقولهم بعمل المصدر المقرون بـ «أل» كقول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يُراخي الأجل

كما يؤيدون مذهب الكوفيين تارة أخرى كقولهم بجواز نداء المعرف بأل كقول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تُكسباني شرا

وكقولهم بجواز عمل اسم المصدر عمل فعله كقول الشاعر:

قالوا كلامك هِنْداً وهي مصغية ... يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وقد يبتكرون بعض الآراء بوحي اجتهادهم، كقولهم بجواز تعريف الحال مطْلقاً، فالبصريون يوجبون تنكير الحال مطْلقاً، ويؤولون ما جاء منها معرفة، والكوفيون يجيزون مجيئها معرفة إذا تضمنت معنى الشرط، نحو «عبد الله المحسن أفضل منه المسيء» فإنَّ المعنى «عبد الله إذا كان محسناً أفضل منه إذا

كان مسيئاً»، وجوَّز البغداديون مجيئها معرفة مطلقاً، وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿ليخرجن الأعز منهم الأَذَلَّ﴾ بنصب كلمة الأذلَّ على الحال.

وكقولهم إن الكلمات «وَيْحَه، وويله، وويسه» منصوبة بأفعال من لفظها، وذهب غيرهم من النحويين إلى أنها منصوبة بأفعال من معناها، إلى غير ذلك من الآراء التي تَزْخَرُ بها مراجع النحو العربي.

رابعًا : مذهب الأندلسيين

بعد أن استقرت الحياة العربية في الأندلس قبيل منتصف القرن الثاني الهجري[1] ظهر جيل من المؤدبين أخذوا يعلمون الناشئة اللغة العربية بمُدارسة نصوصها الأدبية، وكانت لهم عناية خاصة بقراءة القرآن، والحرص على سلامته من اللحن؛ فقد كان أكثر هؤلاء المؤدبين من المشتغلين بدراسة القراءات القرآنية بعد أن رحلوا إلى المشرق، وأخذوا هذه الدراسة عن مشاهير القراء، ثم رجعوا إلى بلادهم لنشرها وتَعْوِيد الناشئين على نطقها، ونذكر على سبيل المثال من هؤلاء المؤدبين الغازي بن قيس الذي كان ملتزماً للتأديب بقرطبة أيام دخول عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالداخل.وكان قد رحل إلى المشرق، وشهد تأليف مالك للموطأ، وأدرك نافع بن نعيم مقرىء أهل المدينة، وأحد القراء السبعة وقرأ عليه، ونقل قراءته إلى الأندلس فأقرأ بها في قرطبة[2].

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الذي كان قد رحل أيضاً الى المشرق ولقي عثمان بن سعيد المصري المعروف بورش، وأخذ عنه قراءته، ونقلها إلى الأندلس.

---

(١) كان موسى بن نصير عاملاً على أفريقيا من قبل الوليد بن عبد الملك بن مروان، وكان منزله بالقيروان، وحين بلغه سوء حال أسبانيا أمر قائده، ومولاه طارق بن زياد بالإغارة عليها، فتوجه إليها، وتم له فتحها سنة ٩٢ هـ، ولما سمع موسى بنصره توجه إليه ومعه ثمانية عشر ألفاً. وقد استطاع هؤلاء الفاتحون أن يملكوا ثلثي شبه الجزيرة، وسموها بالأندلس. «لمزيد من الاطلاع راجع: فتوح البلدان ص ٣٢٣، وتاريخ افتتاح الأندلس ص ٣٣».

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥٤.

ثم أخذت الدراسات النحوية تزدهر، وكانت في بداية أمرها متأثِّرة ؛ ذهب الكوفيين، ومَرَدُّ ذلك إلى أن أقدم نحاة الأندلس وهو جودي بن عثمان المتوفى سنة ١٩٨ هـ كان قد رحل إلى المشرق، ولقي الكسائي والفراء، وغيرهما، وعند عودته إلى الأندلس حمل معه كتاب الكسائي وأخذ يدرسه إلى طلابه، ثم تتابعت رحلة الأندلسيين إلى المشرق ينهلون من منابعه، ويتابعون نشاطه العلمي، ومن ثَمَّ رأينا منهم من ينشط لدراسة مذهب البصريين مثل محمد بن موسى الأندلسي الملقب بالأفشنيق الذي رحل إلى المشرق، فأخذ بمصر عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه، وانتسخه، كما لقي المازني بالبصرة، وأخذ عنه، ثم عاد إلى الأندلس، ومعه كتاب سيبويه، وقد رجح بعض الباحثين أنه أول من أدخل هذا الكتاب بلاد الأندلس[1]، وكانت وفاته بقرطبة سنة ٣٠٧ هـ.

ويرجع الفضل في نشاط هذه الرحلات العلمية إلى ولاة الأندلس في هذه الفترة، فهم من بني أمية الذين عُرِفوا بعروبتهم الخالصة، وحرصهم على اللغة العربية، ومناصرة العلم والعلماء، ولم يقف تشجيعهم على حث العلماء على الرحلة والدراسة والتأليف فحسب، وإنما تمثل أيضاً في حسن استقبال علماء المشرق؛ فقد وفد كثير من المشارقة إلى الأندلس ليُسْهِموا في هذه النهضة العلمية، وينعموا بخيرات هذه البلاد، فاستقبلهم أهل الأندلس أحسن استقبال، وأكرموا وفادتهم، وأجزلوا لهم العطاء، ومن خير الأمثلة على ذلك ما حدث لأبي علي القالي البغدادي؛ فقد رحل إلى الأندلس سنة ٣٣٠ هـ، فأشرف على رعايته الحكم المستنصر وليُّ عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر، وظل موضع التجلة والإكرام حتى توفي بقرطبة سنة ٣٥٦ هـ. وقد شارك في هذه الحركة الأدبية، كما بذل جهوداً موفقة في النهوض بعلم النحو واللغة إذ عكف على قراءة ما حمله معه إلى الأندلس من ذخائر الأدب، واللغة، والنحو، وكان مما حمله معه كتاب سيبويه، ومن ثَمَّ كان يميل في آرائه إلى مذهب البصريين، وقد أملى كتابه الأمالي على طلابه بجامع قرطبة، ويُعَدُّ هذا الكتاب في مقدمة كتب الأدب العربي، وقد اشتمل على بعض البحوث اللغوية،

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٩٣.

والنحوية، والصرفية مثل مطلب في الكلمات التي تتعاقب فيها الفاء والثاء، وما في لعل من لغات العرب، وما يُمدّ ويُقْصَر من الكلمات، وما يقلب من حروف المضاعف إلى الياء، وحروف البدَل، والكلام على الإتباع، وفي كتاب ذيل الأمالي والنوادر عقد باباً في إعراب «ليس الطيب إلا المسك»، وذكر قصة أبي عمرو بن العلاء حين قال: «ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع»، كما تحدث عن (لا جَرَمَ) والأوجه الجائزة في إعرابها ومعناها.

ومن مؤلفاته القيمة كتاب المقصور والممدود، وقد صرح في مقدمته بأنه ضَنَّ بعلمه في المشرق لأنه لم يَـرَ أحداً من ولد العباس للعلم طالباً، ولا في الأدب راغباً، وأخذ يمتدح الحَكَمَ الذي هيأ له التكرمة، وشجعه على التأليف والتصنيف[1]، وقد ظهر في هذه الفترة كثير من العلماء الذين أخذوا يناصرون المذهب البصري بجانب من كانوا يناصرون المذهب الكوفي، وتمثلت مناصرة المذهب البصري بصورة واضحة في العناية بكتاب سيبويه، والعكوف على مدارسته وشرحه كما كان يفعل أحمد بن يوسف بن حجاج بن عمير المتوفى سنة ٣٣٦ هـ، وفيه يقول أبو بكر الزبيدي: «كان من أعلم الناس بالنحو وأحفظهم لمسائله، وكان كتاب سيبويه بين يديه لا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه»[2].

كذلك فعل محمد بن يحيى الرباحي المتوفى سنة ٣٥٣ هـ، وكان قد رحل إلى المشرق، ولقي في مصر أبا جعفر بن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وعندما رجع إلى قرطبة عكف على قراءته لطلابه، وعُنِيَ به عناية بالغة فاقت عناية من سبقه من الأئمة فأخذ يشرح مسائله، ويغوص وراء معانيه، وقد ساعده على ذلك دقة نظره، وعمق ثقافته، وقدرته الفائقة على الاستنباط والتحليل، والتدقيق، والاعتراض، والجواب، وطرد الفروع على الأصول،

---

(١) كتاب المقصور والممدود لأبي علي القالي. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٨٤ لغة.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩٩.

وهكذا ظل يواصل جهوده مع طلابه «حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في الشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وأنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة»[1].

وقد أفاد من هؤلاء الأئمة كثير من الدارسين الذين تلمذوا على أيديهم ومن ثَمَّ نبغوا في علم النحو، وأتقنوا مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وكان من أشهرهم أبو بكر بن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧ هـ. وقد تحدث عنه الثعالبي في تيمية الدهر فذكر أنه من أعلم أهل زمانه وأرْوَاهم للأشعار والأخبار، ثم قال: «وكان مع ذلك حافظاً للفقه والحديث، من أهل النسك والزهادة، وله كتاب في الأفعال لم يسبقه أحد إلى مثله، وكان أبو علي البغدادي المعروف بالقالي يفضله ويعظمه، ويعرف حقه ويقدمه»[2].

وتحدث عنه ابن العماد في شذرات الذهب، فبين نِسْبةَ أمه إلى قوط، ثم قال: «كان رأساً في اللغة والنحو، حافظاً للأخبار، وأيام الناس، فقيهاً محدثاً متقناً، كثير التصانيف، صاحب عبادة ونُسُك، وصنف الكتب المفيدة في اللغة. منها كتاب تصاريف الأفعال، وهو الذي فتح هذا الباب فجاء من بعده ابن القطاع وتبعه، وله كتاب المقصور والممدود جمع فيه ما لا يُحَدُّ ولا يوصف، ولقد أعجز من يأتي بعده، وفاق من تقدمه»[3].

ومنهم أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ، وقد تحدث عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان، فذكر أنه لم يكن بالأندلس في زمنه من يماثله في فنه، ثم قال: «وله كتب تدل على وفور علمه منها مختصر العين، وطبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس من زمن أبي الأسود الدؤلي إلى زمن شيخه أبي عبد الله النحوي الرباحي، وله كتاب لحن العامة، وكتاب الواضح في العربية، وهو مفيد جداً، وكتاب الأبنية في النحو ليس لأحد مثله، واختاره

---

(١) المرجع السابق ص ٣١١.
(٢) يتيمة الدهر ٢/٧٣.
(٣) شذرات الذهب ٣/٦٢.

الحكم المستنصر بالله صاحب الأندلس لتأديب ولده، ونال أبو بكر الزبيدي منه دنيا عريضة، وتَوَلَّى قضاء أشبيلية، وخطة الشرطة، وحصل له نعمة ضخمة لبسها بنوه من بعده زماناً. . ، وكان قد قَيَّد الأدب واللغة على أبي علي البغدادي المعروف بالقالي»[1].

وقد حقق الأستاذ محمد أبو الفضل كتاب طبقات النحويين واللغويين، وتحدث في مقدمته عمن سبقوا أبا بكر الزبيدي في تراجم النحويين واللغويين، ثم قال: «وفي القرن الرابع الهجري أُلِّفَ كتابان نادران لمؤلفين جليلين، أحدهما في المشرق، وهو كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وثانيهما في الأندلس، وهو هذا الكتاب. وكتاب مراتب النحويين لأبي الطيب بناه على مراتب العلماء، ومنازلهم في العلم وحظهم في الرواية، وعقد الصلة بين الشيوخ والتلاميذ، وأما كتابنا هذا فقد سار فيه على نهج فريد لم يسلكه أحد قبله، ولا نهج نهجه ممن جاء بعده. أقامه على الطبقات، والمدارس، وفصل بين النحويين، واللغويين، ومن جهة أخرى ذكر رجال البصرة وَحْدُهم، ثم رجال الكوفة، ثم المصريين، ثم القرويين، ثم علماء الأندلس، ويذكر لكل واحد شيوخه، ثم تلاميذه، وما أَلَّفَ من الكتب، أو رَوَى من الأخبار، كما عُنِيَ بذكر المواليد، والوَفَيَات، مما عُدَّ به مصدراً أصيلاً في تاريخ النحو والمعاجم وفنون الأدب».

وعندما آل الحكم إلى ملوك الطوائف على أثر زوال عهد الأمويين بالأندلس سنة ٤٢٨ هـ وجدنا تقدماً مطرداً في علم النحو، فزادت مكانته، وعظم الاهتمام بدراسته، وكان من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك تشجيع الحكام، فقد كانوا يتنافسون في تقدير العلم وأهله، ومن ثَمَّ كانت هذه النهضة العلمية المباركة التي تحققت على يد طَائفة من العلماء نذكر في طليعتهم علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الضرير المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، وله مؤلفات كثيرة من أشهرها كتابان يعدان من أمهات المراجع في اللغة العربية.

أحدهما: كتاب المخصص، وهو مطبوع في سبعة عشر مجلداً وقد ذكر في أوله

---

(١) وفيات الأعيان ٤/٧.

أهم المباحث التي عُنيَ بها في هذا الكتاب، وذلك حيث يقول: «ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء، ونهاية الاستقراء، وإجادة التعبير، والتأنق في محاسن التحبير الممدود والمقصور، والتأنيث والتذكير، وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعداً، وما يبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض.

وثانيهما: كتاب المحكم، وقد رتبه بحسب مخارج الحروف على نحو ما فعل الخليل في معجم العين، وقد ذكر في أوله أنه ضَمَّنَهُ جميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه. «من اللغة المعللة العجيبة المخلصة الغريبة المؤثرة لفضلها، والمستراد لمثلها، وهو حَلْيُ كتابي هذا وزَيْنُه، وجماله وعينه. مع ما أضفته إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه معللة: عربية كانت أو دخيلة» كما ذكر كتب المتأخرين التي أفاد منها في معالجة مسائل النحو، فقال: «أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبي علي الفارسي: الحلبيات، والبغداديات والأهوازيات، والتذكرة، والحجة، والإغفال، والإيضاح، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني، كالمعرب، والتمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة والتعاقب، والمحتسب».

ونستطيع في ضوء ما قاله ابن سيده في أول كتابه المحكم أن نتبين حقيقتين:

أولاهما: بيان منزل كتاب سيبويه عند علماء الأندلس في هذه الحقبة، ويؤيد هذه الحقيقة إقبال هؤلاء العلماء على كتاب سيبويه بالتعليق، والشرح، وتحليل مسائله، واستكمالها، والاقتباس منها.

ثانيهما: العناية في هذه الحقبة بمذهب البغداديين بجانب عنايتهم بمذهب البصريين، والكوفيين، ومن ثَمَّ أقبلوا على دراسة مؤلفاتهم وتَرَسُّم نهجهم القائم على اختيار الرأي الراجح من آراء الكوفيين والبصريين، والوصول من وراء ذلك إلى بعض الآراء الجديدة، وفي طليعة هذه المؤلفات البغدادية التي حَظِيَت بالبحث والدرس: مؤلفات أبي علي الفارسي وابن جني على نحو ما ذكره ابن سيده في عبارته السابقة.

وحينما يأتي القرن السادس الهجري نرى الدراسات النحوية في بلاد الأندلس قد بلغت الغاية وأصبح للمذهب الأندلسي سِماته الخاصة، وطابعه الذي يمتاز به، ومن ثَمَّ نرى بعض الباحثين يقررون أن قمة النضج للنحو الأندلسي قد تحققت في القرنين السادس والسابع[1]؛ فقد ظهر عندهم في هذه الحقبة طائفة من أئمة النحو الذين أفادوا من الأجيال السابقة، وانتفعوا بدراسة مذاهب النحويين: بصريين، وكوفيين، وبغداديين، ومن ثَمَّ أثْرَوا الدراسات النحوية بمؤلفاتهم الكثيرة، وآرائهم القيمة، ووطَّدوا دعائم المذهب الأندلسي، وأصبح في عداد المذاهب النحوية، وعلى ذلك يمكننا أن نقول: إن علم النحو عندهم صار يضارع نحو المشارقة من حيث العناية به وكثرة أئمته، وتمكنهم من دراسته، ومعرفة مذاهبه ومصداق ذلك ما ذكره ابن سعيد المغربي في معرض الحديث عن علم النحو، وبيان منزلته عند الأندلسيين في القرن السابع، وذلك حيث يقول: «والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل، وسيبويه، ولا يَزْدَاد مع هرم الزمان إلا جِدَّة، وهم كثير والبحث فيه، وحفظ مذاهبه: كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الإزدراء»[2].

وإذا رجعنا إلى تاريخ نحاة الأندلس نجد هذه الحقبة التي تمثلت في القرنين السادس والسابع، قد زخرت بطائفة عظيمة من أئمة النحو الأندلسي نذكر منهم: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ للهجرة[3]، وابن الباذش، وهو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المتوفى سنة ٥٢٨ هـ،

---

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٢٦، والاتجاهات النحوية في الأندلس ص ١٤٣.

(٢) هذا كلام ابن سعيد المغربي، وقد نقله المقري في كتابه نفح الطيب ٢٠٦/١.

(٣) قد تم تأليف رسالتين جامعيتين في ابن السيد البطليوسي منذ عهد قريب، الأولى هي: (ابن السيد البطليوسي العالم اللغوي) رسالة ماجستير تقدم بها الأستاذ خالد محسن إسماعيل إلى كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٧٤ م. والثانية هي «ابن السيد البطليوسي، وجهوده في اللغة» رسالة ماجستير تقدم بها الأستاذ يعقوب يوسف عبود الفلاحي إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة سنة ١٩٧٥ هـ.

وسليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ، وقد لمعت أسماء هؤلاء الأئمة في عهد المرابطين، وحينما آل الحكم إلى الموحدين ظهر جيل آخر من العلماء الذين دعموا المذهب الأندلسي بغزارة علمهم، وكثرة آرائهم نذكر منهم أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ، وكان مولعاً بالعلل النحوية على نحو ما كان يفعل الأعلم الشنتمري، وقد كان هذا الولوع بالعلل النحوية سبباً في ثورة عارمة حمل لواءها أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ، وقد هاجم في هذه الثورة الإطالة في العلل النحوية، كما هاجم نظرية العامل، والتمارين الافتراضية، وتَجَلّى ذلك واضحاً في كتابه (الرد على النحاة).

على أن هذه الثورة لم تجد قبولاً لدى كثير من نحاة عصره، ومن ثَمَّ تصدى بعضهم لمقاومتها، والرد عليها على نحو ما فعل أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي الملقب بابن خروف المتوفى سنة ٦١٠ هـ، فقد خطَّأ ابن مضاء في كثير من آرائه، ودَوَّنَ ذلك في كتابه الذي سماه (تنزيه أئمة النحو عما نُسِب إليهم من الخطأ والسهو).

ومن الأئمة الذين ظهروا في هذه الحقبة أيضاً أبو موسى عيسى الجزولي المتوفى سنة ٦٠٥ هـ، وهو صاحب المقدمة الجزولية التي قال فيها صاحب كشف الظنون «هي المسماة بالقانون. أغرب فيها وأتى بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يُسْبَق إلى مثلها».

ومنهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني الذي تربع على عرش النحو في أشبيلية وفي النصف الأول من القرن السابع الهجري، وظل مشتغلاً بتدريسه زهاء ستين عاماً وكانت وفاته[1] سنة ٦٤٦ هـ ونبغ على يديه عدد كبير من أئمة النحو منهم علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ، ومنهم محمد جمال الدين بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ صاحب الشهرة الذائعة بجهوده الموفقة، ومؤلفاته الكثيرة، وفي مقدمتها (الألفية) التي اختصرها من

(١) التوطئة لأبي علي الشلوبيني تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع.

منظومة له مطولة تبلغ ثلاثة آلاف بيت اسمها (الكافية الشافية)[1]، ومنهم أبو الحسن علي بن محمد بن الصائغ المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، وهو أستاذ أبي حيان: محمد أثير الدين يوسف الغرناطي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

وقد كان لتوالي المحن على بلاد الأندلس في القرن السابع وما بعده أثره في هجرة العلماء إلى المشرق، ثم تفاقم الخطب لتفاقم الخلاف بين الحكام فأخذت حواضر الأندلس تسقط في يد الفرنجة الواحدة تلو الأخرى حتى سقطت آخر هذه الحواضر، وهي غرناطة على يد فرديناند سنة ٨٩٧ هـ.

خصائص مذهب الأندلسيين:

من اليسير أن ندرك في ضوء ما تقدم أن الدراسات النحوية في الأندلس قد مَرتْ بِعِدَّة مراحل عَبْر هذه القرون التي حكم فيها العرب هذه البلاد ففي المرحلة الأولى كانت متأثرة بمذهب الكوفيين، وَمَرَدُّ ذلك كما علمنا إلى أن أقدم نحاة الأندلس وهو: جودي بن عثمان المتوفى سنة ١٩٨ هـ، وكان قد رحل إلى المشرق ولَقِي الكسائي، والفراء، وغيرهما من أئمة المذهب الكوفي، وعند عودته إلى الأندلس حمل معه كتاب الكسائي، وأخذ يدرسه لطلابه، ومن ثَمَّ كانت الدراسة في هذه المرحلة متأثرة بالمذهب الكوفي، ثم كانت المرحلة الثانية حين تتابعت رحلة الأندلسيين إلى المشرق ينهلون من منابعه، ويتابعون نشاطه العلمي، ومن ثَمَّ رأينا منهم من ينشط لدراسة مذهب البصريين مثل محمد بن موسى الأندلسي الملقب بالأفشنيق؛ فقد رحل إلى المشرق وأخذ عن إبي علي الدينوري كتاب سيبويه، كما لقي المازني بالبصرة، وأخذ عنه، ثم عاد إلى الأندلس، ومعه كتاب سيبويه، وقد رجَّح بعض الباحثين أنه أول من أدخل هذا الكتاب الأندلس كما سبق، وقد عكف نحاة الأندلس على قراءة هذا الكتاب والعناية بدراسته، وكان من أثر ذلك أن الدراسة في هذه المرحلة قد ظهرت فيها اتجاهات المذهب البصري بجانب ما كان فيها من سِمات مذهب الكوفيين.

---

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٣٨.

أما المرحلة الثالثة فقد تحققت على أثر انتشار مؤلفات الأئمة البغداديين في الأندلس، وانتفاع الأندلسيين بها كما ذكر ابن سيده في أول كتابه المحكم حيث قرر أنه نثر عليه كتب أبي علي الفارسي، وأبي الفتح عثمان بن جني كما سبق، ومن ثَمَّ وجد نحاة الأندلس بين أيديهم آراء البصريين، والكوفيين، والبغداديين يختارون منها ويتأثرون بما يحلو لهم في هذه الاتجاهات، واقتضى ذلك بطبيعة الحال أن يعدلوا عن بعض هذه الآراء، وأن يخرجوا بآراء جديدة، وبذلك تحققت خصائص المذهب الأندلسي الذي بدا واضحاً في القرن الخامس الهجري وظل طوال القرنين السادس والسابع، كما تجاوز بلاد الأندلس حيث انتشر في بلاد المغرب، ومن ثَمَّ نجد مراجعَ النحو تسميه مذهب الأندلسيين حيناً، ومذهب المغاربة حيناً آخر. وعلى ذلك نجد أمثلة هذا المذهب تتمثل في أربعة أنواع:

النوع الأول: ما يتفق مع مذهب البصريين، كقول بعضهم: إن (ما) إذا اتصلت بالفعل (قَلَّ) كَفَّتْهُ عن العمل، ويُذْكَرُ بعدهما جملة فعلية، وأما ظهور الفاعل بعدهما في بعض الأشعار فضرورة، وكقول بعضهم إن لام المستغاث به في مثل (يالزيد) متعلقة بفعل النداء المحذوف، وكقول آخر: لا يصح دخول لام الابتداء بعد لكنَّ، خلافاً للكوفيين الذين أجازوا ذلك محتجين بقول بعض العرب:

ولكنني من حُبها لعميد

ولا حجة في ذلك لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول سمعت ممن يوثق بعربيَّته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف[1].

وكقول بعضهم إن حرف العطف (ثُمَّ) لا يأتي زائداً أبداً خلافاً للكوفيين، فقد زعموا أنه يقع زائداً، فلا يكون عاطفاً البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم، وظنوا

---

(١) شرح التسهيل ص ٦٩.

ألاّ ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم﴾، وخُرِّجَت الآية على أن جواب الشرط مقدر، وقد عطف عليه بالحرف (ثُمَّ) والتقدير «لجئوا إلى الله، واستغفروه ثم تاب عليهم»[1].

النوع الثاني: ما يتفق مع مذهب الكوفيين كقول بعضهم إن الفاء تُزاد في الخبر إذا كان أمراً، أو نهياً، مثل «محمد فكَلِّمْه»، و«محمد فلا تُكَلِّمْه».

وكقول بعضهم إن «كأنَّ» لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامداً مثل «كأن محمداً أسد»، وكقول بعضهم بجواز مجيء التمييز معرفة لمجيء ذلك في فصيح الكلام نحو قول الشاعر:

رأيتكَ لّما أنْ عرفت وجوهنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عمرو

وكقول بعضهم إن (لعل) قد تأتي للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وما يُدْريك لعله يَّزكَّى﴾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار، وقد خرج إليه مستعجلاً «لعلنا أعجلناك».

النوع الثالث: ما يتفق مع مذهب البغداديين كقول بعضهم إن كلمة «غير» في مثل «قام القوم غير محمد» منصوبة على التشبيه بظرف المكان، وقول بعضهم إن ناصب المفعول معه في مثل «قمت وطلوعَ الشمس» هو الفعل مُعَدىً إليه بواسطة الواو، وقول بعضهم إن نائب الفاعل في مثل «مُرَّ بمحمد» هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير «مُرَّ هو» أي المرور.

النوع الرابع: ما يتمثل في الآراء الجديدة التي صرح بها كثير من أئمتهم كقول ابن السيد: إن «حتى» لا تعطف المفردات فقط، وإنما تعطف الجمل أيضاً، وجعل من ذلك قول امرىء القيس:

سريت بهم حتى تكلُّ مطيُّهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

فيمن رفع (تكلُّ) حتى تكون الجملة معطوفة بحتى على جملة (سريت بهم)[2]

---

(١) تعليق الفرائد ٢٤٨، والمغني ١/١٨٧.

(٢) مغني اللبيب ١/١٢٧.

وكقوله إن (ما) تقع صفة للتعظيم كما في المثل «لأمرٍ مَّا جَدَع قَصير أنفه»، وكقوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾.

وكقول ابن الطراوة: «إن ضمير الشأن مثل (هو) في قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾، ومثل الهاء في قولك: (إنه الحق واضح) حرف وليس اسماً، وكقول ابن مالك: إن (إلى) الجارَّة قد تأتي التبيين، فترد مُبَيِّنة لفاعِلِيَّة مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل التعجب، نحو (ما أَحَبَّ أبا بكر إليَّ، وما أَبْغَضَ أبا جعل إليَّ)، واسم التفضيل نحو قوله تعالى: ﴿قال ربِّ السجنُ أَحَبُّ إلي﴾ قال الدماميني وإثبات هذا المعنى لإلى مخصوص بالمؤلف[1].

وكقوله: «إن واو العطف تنفرد بكون متبوعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخير بكثرة، وللتقدم بقلة، فالأول وهو أرجحها نحو «فأنجيناه وأصحاب السفينة»، والثاني وهو يلي الأول في الكثرة نحو «وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل» الآية، والثالث نحو «نموت ونحيا». قال الدماميني وهذا التفصيل لا يعرف لغير المصنف[2].

إلى غير ذلك من الآراء التي تزخر بها المراجع النحوية، ويكفي أن نرجع إلى مؤلفات ابن مالك لنرى الكثير من هذه الآراء، ومن ثَمَّ كانت هذه المؤلفات ولا تزال موضع اهتمام الباحثين في الدراسات النحوية في مصر وسائر البلاد العربية.

ونستطيع في ضوء هذه الأمثلة التي تصور آراءهم أن ندرك أنهم كانوا يعتمدون في أكثرها على المسموع من النصوص العربية، وقلما يعتمدون على الأقيسة النظرية، وكانت هذه النصوص مستمدة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وما أثر عن فصحاء العرب من الشعر والنثر، وهكذا يتضح لنا موقفهم من الشواهد، أما موقفهم من العلل النحوية فيتمثل في رفضهم التعمق فيها، ويَعُدون كثرة التفريغ فيها من الكلام الذي لا طائل تحته.

---

(١) تعليق الفرائد ص ٢٠٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٥.

ويمكننا أن نعد من خصائص مذهبهم أيضاً اتجاههم إلى تيسير الدراسة النحوية، وقد تمثل هذا الاتجاه واضحاً في شرح الكتب المطولة، وتوضيح غامضها، كما تمثل أيضاً في تأليف المختصرات التي تساعد الدارس على الإلمام بالقواعد النحوية في يسر وسهولة»[1].

(١) لمزيد من الاطلاع راجع كتاب خصائص المذهب الأندلسي النحوي ص ١٧١ وما بعدها.

خامسًا : مذهب النحويين المصريين

ظهرت دراسة النحو في مصر في وقت مبكر عقب الفتح الإسلامي[1]؛ فقد اقترنت بتعليم قراءة القرآن الكريم، فكان القُراء يعلمون مبادىء النحو للاستعانة بها على تجويد القرآن الكريم، ومن أقدم هؤلاء القراء الذين قاموا بهذا العمل الجليل عبد الرحمن بن هرمز الذي قدم إلى مصر وأقام بها، وكانت وفاته بالاسكندرية سنة ٢١٧ هـ، وخلفه الإمام ورش صاحب القراءة المشهورة، وهو عثمان بن سعيد الذي انتهت إليه رياسة الإقراء بمصر، وكانت وفاته سنة ١٩٧ هـ.

وكانت العلوم الدينية هي العلوم الأولى التي ظهرت في مصر، وكان المؤسس الأول لهذه العلوم هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص.

وتكاد تتفق المراجع التي تتحدث عن الحركة النحوية في مصر على أن النحوي الأول الذي اشتهر بدراسة النحو فيها هو الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد، وقد نشأ بمصر، ثم رحل إلى العراق، فأخذ عن الخليل بن أحمد، وبعد عودته اشتغل بتدريس النحو، ونشر علم الخليل، فكان لجهوده

---

(١) بعد أن انتصر عمرو بن العاص على جيوش الروم في موقعة اليرموك، وتَمَّ له فتحُ بلاد الشام رأى أن استقرار العرب في تلك البلاد لن يتحقق إلا إذا فتح مصر، فطلب من عمر بن الخطاب أن يأذن له بفتحها، وسرعان ما اقتنع عُمر بوجهة نظره، وأذِنَ له بفتحها، فتوجَّه إليها وتَمَّ له فتحها سنة ٢٠ هـ ـ ٦٤١ م. «لمزيد من التفصيل يمكنك أن تراجع فتوح البلدان للبلاذري ١/ ٢٢٠، ومصر في العصور الوسطى. للدكتور علي إبراهيم حسن ص ٢٦».

عظيم الأثر في تقدم الدراسات النحوية[١].

وقد شاركه في العمل على تقدُّم هذه الدراسة أبو الحسن الأعز. الذي أخذ عن الكسائي إمام الكوفيين، وعلى ذلك نستطيع أن ندرك أن منهج النحويين في مصر قد اتصل في مراحله الأولى بمذهب البصريين، والكوفيين ولكن الغلبة كانت لمذهب البصريين على الراجح، بفضل ذيوع كتاب سيبويه، وإقبال الدارسين عليه.

ثم ظهر جيل من النحويين الذين وَطَّدُوا دعائم الدراسات النحوية بمصر. نذكر في مقدمتهم أحمد بن جعفر الدينوري، وكان يميل إلى مذهب البصريين وقد توفي سنة ٢٨٩ هـ، ومنهم محمد بن ولاد التميمي، الذي ورث عن أبيه الاهتمام بعلم النحو وكانت وفاته سنة ٢٩٨ هـ، ووفد على مصر في هذه الحقبة أحد علماء البصرة، وهو علي بن سليمان المشهور بالأخفش الأصغر، فقد نزل بمصر سنة ٢٨٧ هـ، وظل يشتغل بتدريس النحو والتأليف فيه حتى غادرها سنة ٣٠٠ هـ على الراجح، وتوفي في بغداد سنة ٣١٥ هـ، وكان لجهوده عظيم الأثر في نشاط الدراسات النحوية بمصر.

وحينما ظهر المذهب البغدادي في القرن الرابع الهجري سرعان ما ظهر أثره في نحاة مصر الذين لمعت أسماؤهم في هذا القرن نذكر منهم علي بن الحسن الملقب بكراع النمل، وكانت وفاته سنة ٣٢٠ هـ، ومن أشهر مؤلفاته كتاب المنجد، وكتاب المنتخب.

ومنهم أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد، وكانت وفاته سنة ٣٣٢ هـ، ومن أشهر مؤلفاته كتاب المقصور والممدود، وكتاب الانتصار لسيبويه على المبرد.

ومنهم أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد، وكانت وفاته سنة ٣٣٢ هـ، ومن أشهر مؤلفاته كتاب المقصور والممدود، وكتاب الانتصار لسيبويه على المبرد.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٣٣، والمدرسة النحوية في مصر والشام ص ١٥، والمدارس النحوية ص ٣٢٧.

ومنهم أبو جعفر النحاس، وكانت وفاته سنة ٣٣٨ هـ وكان بارعاً في كثير من العلوم مثل القراءات، والتفسير، والحديث، والنحو، واللغة والأدب، وألف العديد من الكتب مثل صناعة الكُتّاب، والمقنع في الخلاف بين البصريين والكوفيين، والكافي في النحو، وشرح أبيات سيبويه، وشرح كتاب سيبويه، والاشتقاق، والتفاحة، وهو مختصر في قواعد اللغة للمبتدئين، وقد عالج مسائله بأسلوب سهل، وطريقة مُيَسَّرة، ومن ثَمَّ قرر بعض الباحثين أن هذا الكتاب ذو أهمية كبيرة «لأنه وضع تلبية لحاجة الناشئة وكُتب في أسلوب ميسر، وبطريقة أقل ما توصف به أنها سهلة مبسطة، والكتاب يلخص النحو كله في بضع ورقات، ويقدم للدارس المبتدىء عصارة القواعد النحوية العملية، مُنَحِّياً جانباً كل ما لا يفيد في تقويم النطق، وتصحيح البيان، وكل الخلافات اللفظية، والمناقشات الفلسفية التي تمتلىء بها كتب السابقين، وأغلب ظننا أنه كُتِبَ بهدف تقريب نحو اللغة العربية للأجانب، وبقصد مساعدتهم في دراسته، ولذا اختار مؤلفه له اسماً جذاباً هو «التفاحة».

ويُعَدُّ الكتاب ثورة على الطريقة التقليدية في دراسة النحو العربي، ولعله أولُ كتاب يصلنا وهو يحوي تطبيقاً فعلياً للمنهج الوصفي في دراسة اللغة، ومن أمثلة ذلك قوله:

١ - الفاعل مرفوع أبداً تقدم أو تأخر، وهذا يعني أن «محمداً» في الجملة «قام محمد» أو «محمد قام» تعرب فاعلاً، وهذا يخالف التحليل التقليدي للجملة الثانية الذي يعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره «هو»، ويعرب «محمد» مبتدأ، والجملة من الفعل والفاعل بعده في محل رفع خبر ذلك المبتدأ.

٢ - عَدَّ أبو جعفر النحاس من بين حروف الجر الكلمات «أعلى»، و«أسفل»، و«خلف»، و«قُدام»، و«وراء»، و«أمام»، و«فوق» وأشباهها، وهذا خروج على النحو التقليدي الذي يعتبرها كلها ظروفاً، وقد كان النحاس موفقاً في فكرته هذه وطرحه جانباً الرأي التقليدي ووصوله إلى هذا الرأي الجديد الذي ينظر إلى الأثر الإعرابي فحسب، وأي فرق بين قولنا

«الكوب على المائدة»، و«الكوب فوق المائدة»؟ لا فرق بينهما عندنا، وعند النحاس، وإن كان القدماء قد اعتبروا «على» حرف جر، وما بعدها مضافاً إليه»[1].

ونحن نتفق مع الباحث فيما ذهب إليه من أن هذا الكتاب ذو أهمية كبيرة، ونشير إلى أن إعراب «محمد» فاعلاً في جملة «محمد قام» لا يخالف التحليل التقليدي، فهذا مذهب الكوفيين، وهو معروف في كتب الأقدمين، وحسبنا أن نرجع إلى شرح ابن عقيل فنراه يقرر أن حكم الفاعل التأخر عن رافعه نحو «قام الزيدان، وقام زيد»، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول «الزيدان قام»، ولا «زيد قام» على أن يكون زيد فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير «زيد قام هو»، ثم قال «وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله»[2].

وهكذا يتضح لنا أن القول بتقديم الفاعل لا يخالف التحليل التقليدي، فهو رأى الكوفيين، وهو رأى مرجوح لم يُكْتَب له الذيوعُ والانتشار، لأننا إذا قلنا «إن محمداً قام» فهل تظل «محمد» فاعلاً؟، وتظل الجملة فعلية؟ وهل تدخل «إن» على الجملة الفعلية؟ وهل ينصب الفاعل؟ إلى غير ذلك من الاعتراضات التي تَرِدُ على هذا الرأي، ومن ثَمَّ كان مرجوحاً.

وأَخْتَلِفُ مع الباحث حين قرر أن النحاس كان موفقاً في عَدِّ الكلمات: أعلى، وأسفل وخَلْف وقُدَّام وفوق وما شابهها من بين حروف الجر، فهذه الكلمات أسماء مُعْرَبَة، فأنت تقول مثلاً «وَضَعْتُ الكتاب فوق المكتب»، فتكون كلمة «فوق» اسماً منصوباً على الظرفية وعلامة نصبه الفتحة، وتقول «أخذت الكتاب من فوق المكتب»، فتكون كلمة «فوق» اسماً مجروراً بمن، وعلامة جره الكسرة، كما أنك تقول «إلى الأمام»، أو إلى الوراء» فتقرن الكلمة بـ «أل» وتجرها، واقتران الكلمة بـ «أل»، وجرها من علامات الاسمية، ومن ثَمَّ قلنا إن

---

(١) تاريخ اللغة العربية في مصر ص ٦٣، ٦٤.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٧.

هذه الكلمات، وما شابهها، من قبيل الأسماء، ولا يصح القول بأنها من حروف الجر لأن الحروف لا يدخلها الإعراب بحال من الأحوال، والقول بذلك يُؤَدِّي إلى هدم أصل من أصول العربية.

على أن ما أُخِذَ على كتاب التفاحة لا يُؤَثِّر في أهميته، ولا يُقَلِّلُ من شأن صاحبه، فهذا الكتاب كما قلنا ذو أهمية كبيرة وصاحبه في طليعة الأئمة الذين لمعوا في هذه الحقبة.

ومنهم أيضاً أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ الذي كان يعد إمام عصره بمصر في علم النحو، وقد أسند إليه الفاطميون ولاية ديوان الإنشاء، وكان الحكام لا يسندون ولاية هذا الديوان إلا لمن عُرِفَ بدقة النظر، وحصافة الرأي، وقوة الذكاء.

ولم يتوقف نشاطه عند عمله في ديوان الإنشاء فقد استمر متَصَدِّراً للتدريس بجامع عمرو بن العاص، والطلاب يقبلون على حلقته لِمَا كان يتحلى به من التقوى والورع وحسن المعاملة وغزارة العلم، ثم تَزَهَّدَ في آخر حياته، وكَرِهَ متع الحياة، ومظاهرها، واستعفى من ولاية ديوان الإنشاء، وظل في مسكنه بمسجد عمرو بن العاص حتى أدركته الوفاة، وقد ترك عِدَّةَ مؤلفات قَيِّمة من أشهرها المقدمة النحوية، وشرحها[1]، وكانت وفاته سنة ٤٦٩ هـ.

وتمضي الحياة العلمية مزدهرة في عصر الدولة الأيوبية، ويكون في مقدمتها علم النحو، وذلك بفضل جهود النحويين الذين ظهروا في هذا العصر، وفي طليعتهم يحيى ابن معط المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، وقد ترك كثيراً من المؤلفات في علم النحو، ومن أشهرها «الدرة الألفية في علم العربية»، وقد أشار إليها ابن مالك حينما نظم ألفيته فيما بعد فقال:

وأستعين الله في ألفيه	مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز	وتبسط البذل بوعد منجز

---

(١) مقدمة تحقيق شرح المقدمة النحوية ص ٣٠.

وتـقـتضي رضـا بـغـير سـخط　　فـائـقـة ألـفـيـة ابـن مـعط
وهـو بـسبـق حـائـز تفـضيـلا　　مسـتـوجب ثنـائـي الجـميـلا

وقد عُنِيَ كثير من النحويين بشرح ألفية ابن معط، وبذلك أسهمت هذه الألفية وشروحها في ازدهار الحركة النحوية في مصر منذ القرنين السابع والثامن للهجرة[1].

وكان يعاصر ابن معط نخبة من النحويين الذين أسهموا بجهودهم، ومؤلفاتهم في نشاط الدراسات النحوية نذكر منهم علي بن عبد الصمد المشهور بابن الرماح المتوفى سنة ٦٣٣ هـ، وعلي بن محمد السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، وجمال الدين عثمان ابن عمر المشهور بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

ومن اليسير أن يدرك القارىء في مؤلفات هؤلاء النحاة أنهم كانوا في معالجة مسائل النحو يتفقون حيناً مع مذهب البصريين، وحيناً آخر مع مذهب الكوفيين، وقد يعالج أحدهم المسألة بوحي من اجتهاده في بعض الأحيان، ولم يكن ثمة طابع خاص يُمْكِنُ أن نَعُدَّه اتجاهاً متميزاً في الدراسات النحوية في هذه الحقبة اللهم إلا ما ظهر في مؤلفات ابن الحاجب من الاتجاه إلى الفلسفة والميل إلى المنطق، وكثرة القياس، والعلل، ويرجع ذلك إلى نبوغه في علم الأصول الذي يعتمد في مسائله على أساليب الفلسفة والمنطق، وكان لهذا الاتجاه أثره في النحويين المتأخرين؛ فقد رأينا كثيراً منهم يميلون إلى هذا الاتجاه الفلسفي في الشروح، والحواشي، والتقريرات، والتعليقات التي فاضت بها مؤلفاتهم متأثرين بآراء ابن الحاجب، وبمن سبقه من أئمة البصريين الذين كانوا يُؤْثِرون هذه الاتجاهات الفلسفية كما سبق.

وهكذا كانت الحياة العلمية مزدهرة في العصر الأيوبي، وكان للدراسات النحوية نصيب كبير في هذا الازدهار.

ويأتي عصر المماليك بعد العصر الأيُّوبي فتزداد الحياة العلمية نشاطاً، كما

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ٥٥.

يعظم نصيب الدراسات النحوية من هذا النشاط، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الانتصارات التي كان لها أثرها الكبير؛ فقد أخذت العلماء تَفِدُ إلى مصر، وبخاصة من بغداد بعد سقوطها في أيدي التتار. وصادف في هذه الفترة نشاط الفرنجة في الأندلس، فقد أخذوا يستردون المدن الواحدة تلو الأخرى ومن ثم أخذ علماء الأندلس يرحلون إلى مصر طلباً للأمن، والاستقرار، وقد أَكْرَمَ المماليك وفادتهم، فطاب لهم المقام، وزاولوا نشاطهم في التأليف، كما زاولوا أيضاً نشاطهم في تدريس العلوم المختلفة في معاهد التعليم التي حرص المماليك على إقامتها، وفي المساجد التي حرص حكامهم على عمارتها، وكان للنحو نصيب كبير من هذا النشاط؛ فقد كثرت مؤلفاته، وتعددت معاهد التعليم التي تعنى بتدريسه، وتهافت الطلاب على دراسته، وسرعان ما ظهر بينهم كثير من النابغين فيه، وحسبهم أن يكون منهم أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الذي قال عنه ابن خلدون «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»، وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام على علم جَمّ بعلُوّ قَدْرِهِ في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوا أثر ابن جنى، واتّبعُوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه».

والواقع أن القارىء في مؤلفات ابن هشام يدرك في يسر، وسهولة ما يمتاز به هذا الإمام من جمال الأسلوب، وحسن التعليل، وغزارة العلم، ودقة الترتيب، والقدرة على التصرف في الكلام بالإسهاب والإيجاز حسبما يريد، والتوفيق في اختيار الرأي من غير تَحَيُّزٍ للبصريين أو الكوفيِّين، ومن ثَمَّ غلب عليه مذهب البغداديين الذي تمثل بوضوح في منهج ابن جنى كما أشار إلى ذلك ابن خلدون.

وقد ألف كثيراً من الكتب، وذكر منها بعض الباحثين تسعة وعشرين كتاباً[1]، وهكذا كان لابن هشام عظيم الأثر في الدراسات النحوية بمصر، وكانت وفاته سنة ٧٦١ هـ.

---

(١) ترجمة ابن هشام للشيخ محمد محيى الدين في مقدمة تحقيق كتاب أوضح المسالك. ص ٤.

ومن الأئمة الذين ظهروا في هذه الفترة أيضاً عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن ابن عقيل، وكان قد تلقى دروسه على أئمة عصره وفي مقدمتهم شيخه أبو حيان، وقد طالت صحبته له، فقد لازمه اثنتي عشرة سنة، وكان أبو حيان معجباً بذكائه، وسعة اطلاعه، حتى قال فيه: ما تحت أديم السماء أنْحَى من ابن عقيل، وتُجمع المراجع على أنه كان إماماً في العربية، وقد وَلِيَ القضاء في مصر لِمَا عُرِفَ به من النزاهة، وسداد الرأي.

واشتهر ابن عقيل بشرحه للألفية حتى أصبح هذا الشرح أشهر شروحها التي قاربت أربعين شرحاً، يتفق على ذلك الباحثون، قدامى، ومحدثون، وذلك لما يمتاز به هذا الشرح من وضوح العبارة، وسهولتها، وقربها من أذهان الناشئة، فقد أملاه على أولاد أستاذه الجلال القزويني محاولاً أن يكون سهل الفهم، قريب المأخذ، حتى يُقْبِلَ طلابه على دراسته واستيعابه، ومن ثَمَّ كُتِبَ له الذيوع والانتشار، ولا يزال يُدرس حتى يومنا هذا في المعاهد التي تُعْنَى بتدريس اللغة العربية[1].

ومن اليسير أن يدرك الباحث أن ابن عقيل في شرحه كان ينسب الرأي إلى صاحبه في بعض الأحيان، وقد يذكر المصدر النحوي الذي أخذ منه مادته العلمية، ولكنه في أحيان كثيرة يذكر الرأي خالياً من النسبة إلى أحد، ويكتفي بقوله «ويرى بعضهم كذا...»، وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «أبو حيان النحوي» إلى أن ابن عقيل لم ينقل عن شيخه أبي حيان، ولم يشر إليه في شرحه للألفية[2]، وخالفها في ذلك الدكتور محمد عبد المجيد الطويل، فقرر أنه نقل عن شيخه في أكثر من موضع، ومَثَّلَ لذلك ببعض الأمثلة، مثل ما جاء في شرح قول ابن مالك في الممنوع من الصرف:

ومَنْعُ عدل مع وصف معتبر ... في لفظ مَثْنَى وثُلاثَ وأُخَر

---

(١) ترجمة ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين في مقدمة تحقيق بن عقيل ص ٧، والمدارس النحوية ص ٣٥٥، ومن تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ص ١٨٠، والحركة الفكرية في مصر ص ٢٣٠، شرح ابن عقيل دراسة تحليلية نقدية للدكتور محمد عبد المجيد الطويل ص ٢.

(٢) أبو حيان النحوي ص ٥٦٢.

ووزن مــثــنى وثــلاث كــهــما   مــن واحــد لأربــع فـليُـعْـلَما

يقول ابن عقيل «مما يَمنع صرفَ الاسم العدل والصفـة، وذلك في أسـماء العدد المبنية على «فُعَال، ومَفْعَل» كثُـلاث، ومَثْنَى، فثُلات معـدول عن ثلاثـة ثلاثـة، ومَثْنَى معـدولة عن اثنـين اثنين، وسُمـع استعـمال هـذين الـوزنـين أعني «فُعَـال ومَفْعَل» من واحد، واثنين، وثلاثة وأربعة. . ، وزعم بعضهم أنه سُمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية، وتسعة نحو سُداس، ومَسْدس، وسُباع ومَسْبَع. . »

ويعلق الخضري عـلى ذلك بـأنه لأبي حيـان نقلاً عن جمـع من أهـل اللغـة، ويقول بذلك السيوطي في الهمع، والشيخ خالد في شرح التصريح، والأشموني في شرح الألفية.

ويقول الدكتور الطويل «ورجعتُ إلى التذييل والتكميل، فـوجدت أبـا حيان يقول: والصحيح أن البنـاءين مسموعـان من واحد إلى عشرة. حَكَى أبـو عمر وإسحاق ابن مرار الشيباني مَوْحَد الى مَعْشَر، وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل، ويعقوب بن السكيت أُحاد إلى عُشَار»[1].

وأستطيع أن أقول لعل الدكتورة خديجة تقصد أن ابن عقيل لم ينقـل صراحة عن أبي حيان كما فعل مع غيره من الأئمة، فإننا نـراه مثلاً حـين يشرح بيت ابن مالك

والاسـم مـنــه مُـعْــرَبٌ ومَـبْـنِي   لـشبــه مــن الحــروف مُــدني

يقول في شرحه: «يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعـرب، وهو مـا سلم من شبه الحـرف، والثاني المبني، وهـو مـا أشبـه الحـروف، وهـو المَعْنِيّ بقـوله: «لشبـه من الحروف مـدني» أي لشبه مقـرب من الحـروف، فعلَّة البنـاء منحصرة عند المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في شبه الحرف، ثم نوَّع المصنف وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعـل البناء منحصـراً في شبـه الحـرف، أو مـا تضمن معنـاه، وقـد نص

(١) شرح ابن عقيل. دراسة تحليلية نقدية ص ٢٨.

سيبويه ـ رحمه الله ـ على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف، وبيّن ذكره ابن أبي الربيع»[1].

فها نحن أولاء نرى ابن عقيل في هذه العبارة قد ذكر ثلاثة أئمة هم: أبو علي الفارسي، وسيبويه، وابن أبي الربيع وهو عبيد الله بن أحمد الأموي الأشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ.

كما نلاحظ أيضاً أن ابن عقيل لم يذكر إشارة واضحة محدودة تشير إلى نقله عن أبي حيان، كأن يقول مثلاً: «وذهب شيخنا»، أو «ويرى شيخنا»، أو نحو ذلك.

والحق أن تصريح ابن عقيل بأسماء الأئمة جاء في بعض الأحيان فقط، أما في أكثر الأحيان فإنه يقول «ويرى بعضهم»، أو «وذهب بعضهم»، ومن ثَمَّ يأتي دوْر الحواشي ليظهر أصحابها براعتهم في توضيح المراد من قوله: «بعضهم» كما حدث في مثال الممنوع من الصرف الذي تقدم ذكره، فقد قال ابن عقيل «وزعم بعضهم أنه سُمع في ستة، وسبعة وثمانية، وتسعة»، فعلق الشيخ الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل بأنه لأبي حيان نقلاً عن جمع من أهل اللغة.

ولابن عقيل كتاب آخر اسمه «المساعد على تسهيل الفوائد»، وقد حُقِّق أخيراً، وهو كتاب يشرح فيه ابن عقيل كتاب التسهيل لابن مالك، ولكنه لم ينل من الشهرة مثل ما نال شرح الألفية، وكانت وفاته سنة ٧٦٩ هـ.

ومن أشهر النحاة الذين ظهروا في هذه الحقبة أيضاً محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الصائغ المتوفى سنة ٧٧٦ هـ، ومحمد بن أبي بكر المشهور بالدماميني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، ومحمد بن سليمان الرومي المشهور بالكافِيَجي المتوفي سنة ٨٧٩ هـ، والشيخ خالد الأزهري المتوفي سنة ٩٠٥ هـ، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، ونور الدين علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ.

---

(١) شرح ابن عقيل تحقيق الشيخ محمد محيى الدين ١/٢٨.

ويأتي العصر العثماني فيتوقف نشاط هذه الحركة العلمية قليلاً ويرجع ذلك إلى ما يصاحب في العادة الانتقال من عهد إلى آخر من القلق والاضطراب وإلى نقل العثمانيين كثيراً من المؤلفات العلمية إلى عاصمتهم القسطنطينية، فقد مكث السلطان سليم بعد فتح مصر زهاء ثمانية أشهر في القاهرة يجمع من تراث مصر وثروتها العلمية كل ما استطاع جمعه، ويأخذ الكتب من المساجد والمدارس، والمكتبات ليضعها في مكتبات عاصمته، وما زال منها إلى اليوم عدد كبير في هذه المكتبات، ومنها مصنفات مخطوطة لكثير من أعلام القرن التاسع الهجري مثل المقريزي، والجلال السيوطي والسخاوي مما يندر وجوده في مصر صاحبة هذا التراث المجيد، كما يرجع أيضاً إلى انتقال طائفة من العلماء المصريين إلى عاصمة العثمانيين، وإلى حلول اللغة التركية محل اللغة العربية في الدواوين وفي الكتابة الرسمية وإلى إلغاء ديوان الإنشاء الذي كان له شأن في عصور المماليك السابقة[1]، وقد أدى ذلك كله إلى توقف نشاط الحركة العلمية في مصر. ولكن هذا التوقف لم يستمر طويلاً، فسرعان ما يعود للحياة العلمية نشاطها ويعود للدراسات النحوية استمرارها، وازدهارها، ومن ثَمَّ يظهر كثير من الأدباء، والعلماء مثل عبد الرحيم بن أحمد العباسي المتوفى سنة ٩٦٣ هـ، وابن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ، والشهاب الخفاجي المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ، وعبد القادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ، وعبد الله الشبراوي المتوفى سنة ١١٧١ هـ، والمرتضى الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ، كما يظهر كثير من أئمة النحو مثل الشنواني المتوفى سنة ١٠١٩ هـ، والدنوشري المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ، والشيخ ياسين المتوفى سنة ١٠٦١ هـ، وأحمد السجاعي المتوفى سنة ١١٩٧ هـ، وحسن الكفراوي المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ، ومحمد بن علي الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ.

ويستمر نشاط النحو في القرن الثالث عشر الهجري، ويكون من أهم أحداث هذا القرن قدوم الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٢١٣ هـ، وعلى الرغم من أنها كانت صورة من صور الاستعمار التي تُوَضِّح أطماع الغرب في

---

(١) أبو العرفان. محمد بن علي الصبان ص ٥٥.

الشرق، لكنها من ناحية أخرى ساعدت على تقدم الحياة العلمية في مصر، وذلك لأن هذه الحملة كان مصحوبة بنخبة من العلماء قامت بإنشاء المعهد الفرنسي في القاهرة، كما أن المطبعة التي كانت معها ساعدت على نشاط هذه الحياة العلمية.

وفي هذا القرن أنشئت دار العلوم فكان لها أثر عظيم في تخريج عدد كبير من سَدَنِة اللغة وحماتها، وكان لهم عظيم الأثر في تدريس النحو وتيسيره، ولهذا يقول الأستاذ الدكتور شوقي ضيف «ومنذ أن أنشئت دار العلوم في القرن الماضي يَعُمّ بمصر اتجاه جديد في تصنيف النحو تصنيفاً يُقْصَدُ به التيسير على الناشئة»[1].

ومن أشهر النحاة الذين ظهروا في هذا القرن الثالث عشر الهجري محمد بن أحمد الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ، ومحمد بن محمد بن الأمير المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ، وحسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ، وابراهيم الباجوري المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ، ومحمد الخضري المتوفى سنة ١٢٨٨ هـ، ومحمد عليش المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ.

ومع بداية القرن الرابع عشر الهجري يحدث هذا الحدث الجلل وهو قدوم الاستعمار الإنجليزي إلى مصر، وقد حاول إضعاف اللغة العربية، وإعلاء شأن اللغة الإنجليزية، وبَذَلَ في سبيل ذلك جهوداً كبيرة، ولكنه لم ينجح في تحقيق مأربه، فسرعان ما تصدى له كثير من ذوي الغيرة على اللغة العربية، وفي مقدمتهم علماء الأزهر، كما أن إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٣٢٦ هـ كان له أثره في ازدهار اللغة العربية، وإعلاء شأنها.

خصائص هذا المذهب:

نستطيع في ضوء ما ذكرناه عن مذهب النحويين في مصر أن نقول: إن خصائصه تمثلت في تأثر الدراسات النحوية في مصر بمذهب البصريين والكوفيين في وقت مبكر حين أخذت هذه الدراسات تستقل عن علوم القراءات، والتفسير،

---

(١) المدارس النحوية ص ٣٦٢.

والحديث في القرن الثاني الهجري على يد الولّيد بن محمد التميمي المشهور بولّاد، وأبي الحسن الأعز، ومحمود بن حسان مع مراعاة غلبة المذهب البصري كما سبق.

وظل الأمر كذلك في الجيل الثاني الذي كان من أشهر أئمته: أحمد بن جعفر الدينوري، ومحمد بن ولاد التميمي، وعلي بن سليمان الملقب بالأخفش الأصغر.

وعندما ظهر المذهب البغدادي في القرن الرابع الهجري وجدنا الدراسات النحوية في مصر أخذت تتأثر بهذا المذهب على نحو ما نرى عند علي بن الحسن الملقب بكراع النمل، وأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، وأبي جعفر النحاس، وأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، وعلي بن جعفر السعدي المشهور بابن القطاع، وابن بري المشهور بالمقدسي، وأبي موسى الجزولي، ويحيى بن معط.

وينبغي أن نراعي أن معنى تأثر هؤلاء النحويين بهذه المذاهب لا ينفي أن يكون لكلٍّ منهم رأيه في بعض المسائل النحوية واجتهاده الذي هيأه لأن يكون من أئمة النحويين في عصره.

وكان لاتجاهات ابن الحاجب الفلسفية التي ظهرت في هذه الفترة أثرها في الدراسات النحوية، فقد تأثر بها كثير من النحويين على نحو ما نرى في شروحهم وحواشيهم.

وعندما اكتمل مذهب الأندلسيين سرعان ما رأينا أثره في نحاة مصر بفضل مؤلفاتهم التي أخذت تنتشر في مصر وفي مقدمتها مؤلفات ابن مالك مثل منظومة الكافية الشافية، وهي في ثلاثة آلاف بيت، واختصرها في ألفيته المشهورة، ومثل كتاب تسهيل الفوائد وشرحه، وكتاب إيجاز التعريف في علم التصريف، وغير ذلك من المؤلفات التي بلغت الثلاثين بين منظوم ومنثور.

كما رحل إلى مصر كثير من علماء الأندلس،وقد أكرم المماليك وفادتهم، فطاب لكثير منهم المقام، وزاولوا نشاطهم في التأليف والتدريس، وهكذا صار المجال فسيحاً أمام نحاة مصر، فكانوا يفيدون من آراء البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، وكثيراً ما كانوا يُدَوِّنون آراءهم الخاصة بوحي من اجتهادهم، ومن ثَمَّ ظهرت لهم المؤلفات التي تشتمل على الخصائص المكتملة لهذا

المذهب، فنرى فيها غزارة المادة العلمية ممثلة في عرض آراء جميع المذاهب السابقة، وفي جمال الأسلوب، ودقة الترتيب وحسن الاختيار، وبراعة الاجتهاد.

ومن خير الأمثلة لذلك كله مؤلفات ابن هشام مثل قطر الندى وبَلّ الصدى، وشرحه، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرحه، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وكذلك مؤلفات ابن عقيل مثل شرح الألفية، والمساعد على تسهيل الفوائد، وكذلك مؤلفات السيوطي مثل همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، والأشباه والنظائر، ومن ثَمَّ كُتِبَ لهذه المؤلفات وأمثالها الذيوع والانتشار والاستمرار؛ فلا يزال كثير منها يدرس إلى يومنا هذا في معاهد التعليم التي تُعْنَى بتدريس اللغة في مصر وسائر البلاد العربية.

وظلّ النُّحاة بعد ذلك يحافظون على هذا المستوى العلمي ويَتَرَسَّمُون في تأليفهم هذه المناهج السابقة، كما نرى ذلك واضحاً في مؤلفات الشيخ ياسين، وأحمد السجاعي، وحسن الكفراوي، ومحمد بن علي الصبان، ومحمد الأمير، وحسن العطار وإبراهيم الباجوري، ومحمد الخضري.

وقد اقتفى أثرهم من جاء بعدهم من القائمين على تدريس اللغة العربية.

وقد ظهرت أخيراً بعض الاتجاهات الحديثة التي أخذت تنادي بالتجديد، وتطالب بالتيسير على نحو ما نرى في كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، وعلى نحو ما نقرأ في اقتراحات لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية التي أَلَّفَتْها وزارة المعارف المصرية من الدكتور طه حسين، والأساتذة أحمد أمين، وإبراهيم مصطفى، وعلى الجارم، ومحمد أبي بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي، وقد نَشَرَت جريدة المصري تقرير هذه اللجنة في يومي ٢٦، ٢٧ من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ هـ، إلى غير ذلك من الاتجاهات التي تبعد قليلاً، أو كثيراً عن قواعد النحو الأصيلة.

وقد أثارت هذه الاتجاهات الحديثة المحافظين على قواعد النحو فتصدى كثير منهم للرد عليها على نحو ما نرى في كتاب «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» للشيخ محمد عرفة.

ومما يجدر التنبيه إليه أن الدراسات اللغوية قد نشطت في البلاد الغربية نشاطاً قوياً في هذا القرن الهجري، وحاول بعض المتصلين بهذه الدراسات أن يطبق قوانينها الحديثة على أصول النحو العربي، ومذاهبه على نحو ما سنبينه في الباب الثاني من هذا الكتاب.

ويمكننا أن نقول إن هذه الاتجاهات والدراسات لم يكن لها تأثير يذكر على الدراسات النحوية فلا يزال القائمون على أمرها في المعاهد التي تعنى بتدريس النحو العربي ملتزمين بقواعد النحو الأصيلة، ولا تزال المؤلفات التي يقوم الأساتذة بتأليفها، وتدريسها تسير على وفق هذه القواعد، وتميل غالباً إلى منهج ابن مالك من حيث التبويب، ومعالجة المسائل النحوية.

الباب الثاني

موقف المحدثين من المذاهِب النحوية

تناول بعض علماء اللغة المحدثين هذه المذاهب النحوية في ضوء الاتجاهات اللغوية الحديثة، وسنعرض بالتحليل والمناقشة في هذا الباب أهم الآراء التي دارت حول هذه المذاهب.

ولعل من المناسب أن نمهد لهذه الدراسة بكلمة موجزة عن الدراسات اللغوية الحديثة أتناول فيها الحديث عن أبرز الاتجاهات التي ظهرت في هذه الدراسات.

تمهيد

عندما شرع الغرب يستيقظ من سباته أخذ أبناؤه يعملون على نشر حضارتهم التي شملت أنواع العلوم والفنون إبَّان القرن السادس عشر الميلادي، وشَغَلت الدراسات اللغوية جزءاً كبيراً من عنايتهم، فقد عكفوا على استخراج قوانينها، وتأليف قواعدها، وكانوا في دراستهم متأثرين بالاتجاهات الفلسفية، ويرجع ذلك إلى اهتمام الإغريق القدماء بالفلسفة بوجه خاص، وإلى أن الباحثين منهم في اللغة كانوا من الفلاسفة، ومن ثَمَّ اصطبغت دراساتهم بالصبغة الفلسفية، وتأثرت الدراسات اللغوية التي أتت بعدهم بهذه الاتجاهات، كما ظهر ذلك واضحاً في الدراسات التي قام بها الرومان، ثم الأوربيون في القرون الوسطى وما بعدها حتى جاء القرن الثامن عشر فبدأ البحث اللغوي يتخذ طابعاً جديداً بفضل الجهود التي قام بها المستشرق البريطاني وليم جونز William Jones؛ فقد اكتشف نصوصاً باللغة السنسكريتية، وهي لغة الهند القديمة، وكان من بينها نصوص للعالم الهندي

بانيني Panini الذي ظهرت دراسته لقواعد اللغة السنسكريتية في القرن الرابع قبل الميلاد على الراجح، وقد عكف «جونز» على دراسة هذه النصوص، وكان لجهوده عظيم الأثر في تطوير البحث اللغوي، ولعل من خير الأدلة على ذلك ما قرره العلامة فيرث الإنجليزي من أن مدرسة علم الأصوات الإنجليزية لم تنشأ في القرن التاسع عشر إلا على أكتاف المعلومات التي قدمها وليم جونز عن النحاة، وعلماء الأصوات الهنود.

وقد عُدَّتْ دراساته أساساً لمبحثين كبيرين كتب لهما الذيوع والغلبة في القرن التاسع عشر هما:

علم اللغة التاريخي:	Historical Linguistics
وعلم اللغة المقارن:	Comparative Linguistics

وهكذا توالت الدراسات والبحوث اللغوية التي لم تخرج في الغالب عن إطار المبحثين السابقين، ومن الأسماء التي لمعت في تلك الحقبة اسم الباحث جسبرسن Jespersen الذي تأثر في دراساته اللغوية بمناهج العلوم الطبيعية التي سادت في القرن التاسع عشر، ونادى بخطأ الرأي القائل بأن اللغات الحديثة تمثل مرحلة متقدمة قد تطورت عن اللغات القديمة، وقرر أن اللغات بصورها الحديثة ليست إلا تيسيراً للغات السابقة لأن الإنسان في تطوره الحضاري يميل إلى تبسيط القواعد اللغوية وتسهيل تركيبها.

وكان من مظاهر تأثير الدراسة اللغوية بمناهج العلوم الطبيعية في تلك الفترة أننا وجدنا الباحث اللغوي «ماكس موللر: Max Muller» يقوم بتقسيم اللغات إلى فئات وأسر على أساس الخصائص والصفات المشتركة بينها على نحو ما هو سائد من تقسيم النباتات مثلاً إلى فئات وأسر استناداً إلى الصفات والخصائص المشتركة بينها.

وهكذا يمكننا القول بأن الاتجاهات اللغوية في تلك الحقبة تمثلت في الدراسات التاريخية، والدراسات المقارنة مع مجاراة بعض اللغويين لعلماء الطبيعة في مناهجهم.

وقد مهدت هذه الاتجاهات لظهور الدراسات اللغوية الوصفية في شكلها الحديث.

ومع بداية القرن العشرين اتخذت هذه الاتجاهات وجهة جديدة على يد الباحث السويسري «فرديناند دوسوسير: F. de Saussure وقد كان في بداية حياته العلمية يساير الدراسات المقارنة، والدراسات التاريخية التي كانت سائدة آنذاك على نحو ما ذكرت، ثم بدت له رؤية جديدة أساسها أن اللغة واقع اجتماعي ماثل بين الناطقين بها، ومن ثم لا يجوز أن يكتفى في دراستها بالنواحي التاريخية والمقارنة، بل يجب أن يُعْنَى بدراسة تركيبها، ومعرفة أصواتها، وخصائص مفرداتها، وهذا النوع من البحث اللغوي الوصفي صادف قبولاً كبيراً لدى الباحثين والدارسين، ثم صدر له كتاب بعنوان: «Cours de linguistique générale» وقد اشتمل هذا الكتاب على خلاصة آرائه واتجاهاته التي كانت بمثابة ثورة على الدراسات التقليدية، ويرى كثير من الباحثين أن سمات علم اللغة الحديث قد بدأت ترتسم على صفحات هذا الكتاب.

وكان أهم ما عُنِيَ به «دوسوسير» دعوته إلى النظر في العناصر اللغوية من مفردات وجمل، وأصوات لا على أنها وحدات منفصلة بل على أنها كُلٌّ مترابط لا يكتسب قيمته إلا بارتباط بعضه ببعض، وهكذا أرْسَى في الدراسات اللغوية دعائم المدرسة البنيانية «Structuralism»، ثم توالت على أثر ذلك البحوث، وتعددت المدارس، وعقدت المؤتمرات لتظهر الدراسات المتطورة لعلم اللغة الحديث.

ويقترن اسم دي سوسير أيضاً بعلم اللغة الوصفي، وذلك بفضل جهوده التي بذلها في هذه الدراسات الوصفية، فقَبْلَ ظهوره لم يكن هناك تصور واضح لإمكانِ بحث اللغة الواحدة، أو اللهجة الواحدة على نحو دقيق، وبفضل الدراسات التي قام بها تحددت معالم هذا العلم، وأصبح يُعْرَفُ بين الدارسين بأنه العلم الذي يتناول بالدراسة العلمية لغة واحدة، أو لهجة واحدة في زمن بعينه، ومكان بعينه، ومعنى ذلك أنه يبحث المستوى اللغوي الواحد من جوانبه الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية.

وقد زاد اهتمام الباحثين بهذا المنهج الوصفي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح المنهج السائد لدى أكبر المشتغلين بعلم اللغة الحديث[1].

هذه لمحة خاطفة عن بعض الاتجاهات اللغوية الحديثة، وسنتبين في ضوئها مدي اتصال بعض الآراء التي ندرسها بهذه الاتجاهات.

(١) لمزيد من التفصيل يمكنك ان تراجع:
- علم اللغة العربية. مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ص ٣٥ ـ ٤٢.
- البحث اللغوي عند العرب ص ٤٠ ـ ٥٨.
- البحث اللغوي عند الهنود. الأبحاث السنسكريتية ص ١٦ ـ ١٩.
- اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ص ١١ ـ ٢٣.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٩٥ ـ ١٠٩.

— F. de Saussure Cours de Linguistique Génerale 5th édition. Paris Payot 1955 (First edition 1916) English translation by Wade Baskin, Course in General Linguistics, New York. Philosophical Library. 1959.

— R.H. Robins: A Short History of Linguistics (Longman) 1967.

مدارس النحو العربي بين الرفض والتأييد

من الاستعمالات اللغوية الحديثة استعمال كلمة مدرسة بمعنى الاتجاهات النحوية لطائفة من نحاة النحو العربي تنتمي إلى بلد معين، فنقول مثلاً «مدرسة البصرة النحوية»، ونعني الاتجاهات النحوية لنحاة البصرة.

ومن الرواد السابقين عندنا إلى هذا الاستعمال الأستاذ أحمد أمين، فقد جاء هذا الاستعمال في كتابه ضحى الإسلام الذي بدأ نشره سنة ١٩٣٣ م، وذلك في حديثه عن علم النحو، فقد تحدث من نشأته، ووضح رأيه في مدى تأثير اليونان والسريان في وضعه ثم قال: «وعلى كل حال فقد تَوَّجَ نحوُ البصرة بسيبويه، ونشأت بالكوفة مدرسة، وعلى رأسها أبو جعفر الرؤاسي، وتلميذاه الكسائي والفراء.

أنشأ الرؤاسي مدرسة الكوفة في النحو، ووضع فيها كتاباً لم يصل إلينا، وقالوا إن الخليل اطلع عليه، وانتفع به، وبدأت من ذلك الحين مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة.

بدأ الخلاف هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة، وسيبويه في البصرة، وصار لكل مدرسة علم تنحاز إليه كل فرقة، ويظهر أن هذه العصبية العلمية بين المدرستين كانت مؤسسة على العصبية السياسية التي ظهرت بين البلدين...»[1].

---

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٩٤

وهكذا ظل يستعمل كلمة مدرسة بهذا المعنى في حديثه عن علم النحو، ثم شاع هذا الاستعمال فرأينا عدة بحوث تتناول بالدراسة هذه الاتجاهات النحوية، ويطلق على كل بحث منها كلمة مدرسة مثل «مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو»، وهو اسم البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتورمهدي المخزومي إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٣ م ليحصل به على درجة الدكتوراه، ومثل «مدرسة البصرة النحوية»، وهو اسم البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م ليحصل به على درجة الماجستير، ومثل «المدرسة النحوية في مصر والشام»، وهو اسم البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور عبد العال سالم إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م ليحصل به على درجة الماجستير.

كما وجدنا هذه الكلمة بهذا الاستعمال قد جرت على أقلام بعض الباحثين كما في بحث الأستاذ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وهو «أبو علي الفارسي»، وهو البحث الذي قدمه إلى كلية دار العلوم سنة ١٩٥٧ م ليحصل به على درجة الدكتوراه، فقد تحدث فيه عن جهود أبي الأسود في وضع النحو، ووضح رأيه في عمل أبي الأسود في شكل المصحف عن طريق النقط ثم قال: «ومهما يكن من أمر فإن أبا الأسود قد وضع علم النحو، واستخلفه ابن عباس على البصرة، وظل بها يلقي تعاليمه إلى أن لقي ربه سنة ٦٩ هـ، وقد أخذ عنه عنبسة الفيل، ونصر بن عاصم الليثي (٨٩ هـ)، ويحيى بن يعمر (١٢٨ هـ) وهم رأس المدرسة البصرية في النحو، وتتظاهر الروايات على أن أول كوفي وضع كتاباً في النحو هو أبو جعفر الرؤاسي بعد نحو مائة عام من تأسيس المدرسة البصرية، ولذلك عد الرؤاسي رأس المدرسة الكوفية، ويتتابع تلاميذ كل من أبي الأسود الدؤلي، وأبي جعفر الرؤاسي، على النحو الذي تذكره كتب الطبقات.

وكان لكل مدرسة طابع خاص في تناول الدراسات النحوية مما كان سبباً في اشتداد التنافس بين المدرستين...»[1].

---

(١) أبو علي الفارسي ص ٤٤٠.

وهكذا انتشر عندنا استعمال هذه الكلمة بهذا المعنى، وهو استعمال منقول عن الغرب فالباحثون في حقل الدراسات اللغوية من الغربيين قد سبقونا إلى هذا الاستعمال، وأذكر على سبيل المثال المستشرق «فلوجل: Flugel» الذي درس العربية في ليبزخ، وفينا، وباريس، وعندما رجع إلى ألمانيا عُيِّن أستاذاً للغات الشرقية في معهد ميسان الملكي، وقد ألف كتاباً في مدارس العرب النحوية طبع في ليبزخ سنة ١٨٦٢ م[١].

وأكبر ظني أن استعمال كلمة مدرسة بهذا المعنى عندنا جاء بديلاً لكلمة (مذهب) التي كانت سائدة في هذا المعنى من قبل، ولا يزال كثير من المحدثين يؤثرون استعمالها لأصالتها في هذا المعنى.

وسواء أكانت الكلمة المستعملة هي (مدرسة)، أم (مذهباً) فبعض الباحثين المحدثين يرفضون أن يكون عندنا مدارس، أو مذاهب في النحو العربي. وذهب آخرون إلى وجودها، ويمكننا أن نفصل القول في ذلك على النحو الآتي:

الرافضون للمدارس النحوية

يجدر بنا أن نستهل حديثنا عن الرافضين للمدارس النحوية بما ذكره «كارل بروكلمان: Brockelman, C» في أمر هذه المدارس، فقد ذكر أن العرب افترضوا أن هناك خلافاً كان قائماً بين مذهبين لغويين، وظل كذلك عدة أجيال إلى أن تمت تسويته في بغداد حينما توحد المذهبان في مدرسة بغداد، وذلك حيث يقول «قد افترض العرب فيما بعد استناداً إلى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائماً بين مذهبين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة، وأن هذا الخلاف لم يُسَوَّ إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتَوَحَّدَا في مدرسة بغداد، ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين البصرة والكوفة قد بولغ فيه إلى حد لا مبرر له»[٢].

---

(١) رواية اللغة ص ٢٤.

(٢) تاريخ الآداب العربية لبروكلمان ٢/٢٨.

ومن اليسير أن يدرك القارىء أن هذه العبارة تشعر بالإنكار والتشكيك في أمر هذه المدارس، ولهذا كانت ذريعة للشك فيها.

وأياً ما كان الأمر فقد رفض بعض المحدثين من اللغويين العرب القول بوجود مدارس في النحو العربي، ونذكر منهم الأستاذ سعيد الأفغاني، والأستاذ الدكتور كمال بشر، والأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر.

أما الأستاذ سعيد الأفغاني فنراه حين يتحدث عن هذه المدارس يتساءل قائلاً «ماذا يراد من كلمة «مذهب»، أو «مدرسة» حين يقال في علوم اللغة العربية: «مذهب البصريين، أو مدرسة الكوفيين؟»».

ثم يجيب فيقول: «إن نظرة فاحصة في دراسات المحدثين تقودنا إلى الشك في بعض ما عدّوه من المسلمات انسحاباً على أذيال بعض القدماء ممن تكلم في النحو والنحاة.

لقد أدار هؤلاء التصنيف على البلدان فقالوا «نحاة الكوفة»، و«نحاة البصرة»، و«نحاة بغداد» حين ألفوا في الطبقات، فساق هذا ـ مع تساهل كبير ـ إلى أن قيل فيما بعد، «مذهب البصريين»، و«مذهب الكوفيين»، و«مذهب البغداديين».

وقد حان الوقت لتصحيح هذه التسمية، فالأقدمون ومن تأثر بنظرتهم من المحدثين جعلوا البصريين أهل القياس لأن مَنْ ضَبَطَهُ منهم كثيرون جداً، ولهم فيه عناية بالغة، على حين عدوا الكوفيين أهل سماع لأنهم سجلوا كل ما سمعوا، وأراغوا القياس عليه فلم يُحْكِموه إحكام الأولين، وإن أربَوا عليهم في السماع مقداراً لا ضبطاً وجودة»[1].

وحين يفصل القول في السماع والقياس عند البصريين والكوفيين نجده يختم حديثه بقوله «والدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه، وفي أقوال الكوفيين والبصريين ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي، بل نزعة سماعية

(١) من تاريخ النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٣، ٤.

يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كل منهما صحة وحالاً ومقداراً بين البلدين، بل بين نحاة كل بلد على حدة. على ذلك الأساس يصح أن نعيد النظر في النحو وتاريخه ورجاله بهذا التصنيف الجديد بعد أن علمنا أن النزعتين تتمثلان على حقهما بالبصرة لا بالكوفة»[1].

وحين يتحدث عن المذهب البغدادي يذكر أنه انتهى إلى تصحيح التسمية الشائعة: المذهب البصري، والمذهب البغدادي، وأن الأصوب أن يقال نحاة بصريون ونحاة كوفيون، ونحاة بغداديون.. يختلف سهم كل فريق من حيث النزعة السماعية، والنزعة القياسية عن نصيب غيره كماً وكيفاً[2].

وكذلك الحال حين يتحدث عن المدرسة: الأندلسية، فأننا نجده يذكر أن علماء الأندلس وطلابه عكفوا على كتب البصريين والكوفيين «فدرسوهما، واختاروا منهما، وتَكَوَّنَ لهم مذهب خاص كانوا فيه إلى مذهب البصريين أميل، وكذلك كان أكثر العلماء الوافدين عليهم من المشرق، أو النازحين إليه منهم لطلب العلم»[3]، ويستمر في حديثه عن هذا المذهب، وعن رحلته إلى بلاد الأندلس إلى أن يقول «أما بعد، فأنا لا أقول بالإقليمية بالأدب فكيف تخطر لي في العلم وهو الذي لا وطن له؟ وإنما تتعاون على إنمائه جماهير من كل جنس وبلد، ولعل المسألة من مسائله بُذِلَت في كشفها جهود كثيرة ضخمة من معلومين ومجهولين، بل ما أكثر الجنود المجهولين في العلم، وإنه ليقع في حدسي أنهم أكثر من المعروفين بما لا يخطر على بال»[4].

وهكذا نراه في عدة مواضع يؤكد رفض القول بالمذاهب، أو المدارس النحوية، ويرى أن الوقت قد حان لتصحيح هذه التسمية.

وأما الدكتور كمال بشر فنراه حين يتحدث عن طريقة البحث عند البصريين

---

(١) المرجع السابق ص ٧٦.
(٢) المرجع السابق ص ٩٥.
(٣) المرجع السابق ص ٩٧.
(٤) المرجع السابق ص ١٠٦.

والكوفيين يذكر أن طريقة البحث عندهما تتسم بعدم التكامل، وبالخلط بين المبادىء اللغوية والفلسفية وغيرها، كما تتسم بعدم الالتزام بخط تفكيري واحد، وتنفرد المدرسة البصرية بالاعتماد على الأفكار الفلسفية أكثر من الكوفيين، كما تنفرد هذه الأخيرة بالاهتمام الزائد بكل ما هو مسموع، وبالقياس عليه، ثم يقول: «وليس من شأننا هنا أن نعقد مقارنة بين المدرستين، وإنما يكفينا أن نشير إلى أن المدرستين جميعاً خرجتا عن حدود المنهج الصحيح في كثير من النقاط. أهمها بالنسبة للبصريين الاهتمام بالجانب الفلسفي المنطقي في تقعيد اللغة، والتوسع في الأخذ عن العرب، وعدم تحديد البيئة بالنسبة للكوفيين.

وبناء على ما تقدم ليست هناك في رأينا مدارس لغوية، كوفية، أو بصرية، أو غيرهما، وإنما هناك مجموعات من الدارسين عاشت كل مجموعة في مدينة مختلفة، فهي إذن مدارس جغرافية لا علمية»[1].

وأما الدكتور أحمدمختار عمر فيبدأ حديثه بهذا التساؤل «هل وُجدت مدارس نحوية عند العرب؟»، وعندما يجيب عن هذا التساؤل يذكر عدة نقاط يَعنينا منها نقطتان: **الأولى هي**: ماذا نفهم من المصطلح «مدرسة نحوية». **الثانية**: هي الأساس الذي بُنِيَ عليه تقسيم الدراسة النحوية العربية إلى مدارس.

وفي توضيح النقطة الأولى يقول: «بالنسبة للنقطة الأولى فإن هذا المصطلح يعني - في نظرنا - وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة، ويُحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خطاه، ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه؛ فاستمرار النظرية - أو المنهج - ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكوُّن المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم، أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين.

ومن ناحية أخرى فنحن لا نوافق على اتخاذ المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم

---

(١) دراسات في علم اللغة ص ٥٤.

العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة. إن وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقاً لتشكيل مدرسة، أو لأحقية ربطهم جميعاً بـرباط واحـد، اللهم إلا إذا وجد الخيط الذي يصل بينهم، والخطة أو النظرية التي يشتركون في تطبيقها، وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في خط فكري معين».

وفي توضيح النقطة الثانية يقول: «وإذا نحن انتقلنا إلى النقطة الثانية، وحاولنا أن نتعرف الأساس لتقسيم الدراسات النحوية إلى مدارس وجدنا من الحتم أولاً أن تظهر الحقائق الآتية:

أ ـ أن المعيار الجغرافي كان الأساس الوحيد لهذا التقسيم، وهذا يوضح لماذا حملت كل مدرسة اسم منطقة.

ب ـ لا نجد أي إشارة إلى مدرسة أطلق عليها هذا الاسم لالتفاف أتباعها حول رائد معين فحملت اسمه من أجل ذلك، على عكس ما نجده الآن.

جـ ـ على الرغم من أن المعيار الجغرافي كان هو الأساس الوحيد المستعمل لتقسيم المدارس العربية فإنه قد عجز تماماً عن إبراز الفروق الحقيقية والاتجاهات الفكرية المختلفة لهذه المدارس، كما عجز ـ في نفس الوقت ـ عن تجميع الخصائص المشتركة، والاتجاهات الفكرية الموحدة»[1].

ثم اتخذ من مدرستي البصرة والكوفة مثالاً على ذلك فذكر أننا نجد البصريين، أو الكوفيين يختلفون في المسألة الواحدة، كما نجد بصريين ينضمون إلى المدرسة الكوفية، وكوفيين ينضمون إلى المدرسة البصرية، وساق العديد من الأمثلة التي تصور هذه الحالات.

وهكذا يتضح لنا من كلام هؤلاء الباحثين اتجاههم إلى رفض المذاهب، أو المدارس في النحو العربي، ولا ريب أن هذا الاتجاه فيه هدم لأصلٍ أجمع عليه أئمة العربية، وهو وجود مذاهب في النحو العربي.

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ص ٩٩ ـ ١٠١.

وعلى الرغم من اختلاف هؤلاء الأئمة في عدد هذه المذاهب فقد أجمعوا على وجود مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، وحسبنا أن نرجع إلى كتب التراث التي عُنيت بالحديث عن ترجمة النحويين واللغويين، وعن نشأة العلوم وتقدمها، لنرى الحديث عن هذه المذاهب واضحاً على أكمل وجه، ونذكر من هذه الكتب على سبيل المثال أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، وطبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، والفهرست لابن النديم، ونزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري، وإنباه الرواة للقفطي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ومعجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطي، وغير ذلك من كتب التراث، ونذكر على سبيل المثال أيضاً ما ذكره أبو بكر الزبيدي في ابن كَيسان إذ قال «هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيسان، وكان بصرياً كوفياً يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، وكان أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر»[1].

كما نذكر أيضاً ما ذكره ابن سعيد المغربي في معرض الحديث عن علم النحو، وبيان منزلته عند الأندلسيين في القرن السابع فقال: «والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل، وسيبويه، ولا يزداد مع هرم الزمان إلا جِدة، وهم كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه، كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء»[2].

وهكذا الشأن في كتب اللغة والنحو فهي تفيض بالحديث عن المذاهب النحوية والمسائل الخلافية التي دارت في اللغة والنحو، ونذكر على سبيل المثال ما ذكره ابن جني معلقاً على بعض المسائل اللغوية إذ قال: «هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا»، ويقصد بقوله «أصحابنا» البصريين، ولتوضيح هذه المسألة أقول: جاء الفعل «حثحثوا» في شعر تأبط شراً، فقال بعض اللغويين:

---

(١) طبقات النحويين ص ١٥٣.

(٢) نفح الطيب ١/ ٢٠٦.

«إنه أراد حثّوا فأبدلوا من الثاء الوسطى حاء»، فعلق ابن جني على هذا الكلام بقوله «فأما قول من قال في قول تأبط شراً: «كأنما حثحثوا حصاً. . .» إنه أراد: حثثوا فأبدلوا من الثاء الوسطى حاء فمردود عندنا، وأنما ذهب إلى هذا البغداديون. .

فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها. قال: وإنما حثحث أصل رباعي، وحثث أصل ثلاثي. . .

هذا هو الصواب، وهو قول كافة أصحابنا. على أن أبا بكر محمد بن السري قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم»[1].

ونذكر أيضاً قول ابن مالك في باب «التنازع في العمل» حينما ذكر أن أسلوب التنازع يتحقق إذا وُجد عاملان وذُكر بعدهما اسم صالح لأن يعمل فيه أحد العاملين السابقين، نحو «قابلت، وأكرمت محمداً»، ثم قال:

والثان أولى عند أهل البصرة   واختار عكساً غيرهم ذا أسرة

فذكر في الشطر الأول أن إعمال العامل الثاني في هذا الاسم المتأخر هو مذهب البصريين، وأراد بقوله «غيرهم» في الشطر الثاني الكوفيين، فقد اختاروا إعمال العامل الأول، ولهذا يقول ابن عقيل في شرح هذا البيت «ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما.

فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه»[2].

كما نذكر أيضاً قول ابن هشام في باب الإعراب حين عرفه بقوله «الإعراب أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع»، وقال في شرح هذا التعريف «وقولي في آخر الكلمة بيان لمحل الإعراب من

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٩٧، ١٩٨ بتصرف.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٥٤٨.

الكلمة، وليس باحتراز، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها».

ثم قال «فإن قلت: بلى وجد ذلك في «امرىء»، و«ابنم». ألا ترى أنها إذا دخل عليها الرافع ضم آخرهما، وما قبل آخرهما، فتقول «هذا امرُؤٌ، وابنُمٌ»، وإذا دخل عليها الناصب فتحها فتقول: «رأيت امرَأً، وابنَماً»، وإذا دخل عليها الخافض كسرهما، فتقول «مررت بامرىء، وابنم» قال الله تعالى ﴿إن امرؤ هلك﴾، ﴿ما كان أبوك امرأ سوء﴾، ﴿لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه﴾.

قلت اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنّهما معربان من مكانين، وإذا أفرغنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحد، وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها اتباع لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد»[1].

وما أكثر المسائل النحوية التي تصور الخلاف بين النحويين بعامة، وبين البصريين والكوفيين بخاصة، ومن ثم أفرد بعض الأئمة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين بمؤلفات خاصة، كما فعل أبو البركات بن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف».

وهكذا نجد هؤلاء الأئمة قد ارتضوا أن يكون في العربية مذاهب على هذا النحو، وقد سار على ذلك الباحثون عَبْر هذه الأحقاب الطويلة، ومن ثَم كان رفض بعض المحدثين لهذه المذاهب مخالفاً لما هو سائد ومعروف بين الدارسين.

وقد جاء رفضهم استناداً إلى شروط اشترطوها لتكوين المذهب اللغوي، وهي شروط مستحدثة مستمدة من مذاهب الغربيين واتجاهاتهم اللغوية، فأخذوا ينادون بها ناسين أو متناسين أن للعربية ظروفها الخاصة بها التي تتمثل في الحافز على دراستها، والبحث عن مصادرها، وتكوين مذاهبها.

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٤.

إن المنصفين من الباحثين قد وضَّحُوا لنا نشأة هذه المذاهب، والظروف التي ساعدت على تكوين خصائصها، والمنهج الذي سار عليه إمام كل مذهب، ومن حوله الأتباع والمريدون، وقد عَرَضْتُ لذلك في الحديث عن المذاهب النحوية، وبيان خصائصها في الباب الأول، ومن هنا تَسَنَّى للباحثين أن يُبْرزوا الفروق الحقيقية، والاتجاهات الفكرية المختلفة لهذه المذاهب، ومن ثَم فالمعيار الجغرافي لم يكن هو الأساس الوحيد المستعمل لتقسيمها، وإنما كان هناك المنهج الذي نَعُدُّه الخيط الذي يصل بين أنصار المذهب، ويربطهم جميعاً برباط واحد، كما كان هناك الإمام الذي نَعُده الرائد الذي يسير على هذا المنهج ومن حوله المريدون.

وإذا كان هناك اختلاف بين البصريين في بعض المسائل، أو بين الكوفيين في بعض القضايا، أو كان هناك بعض البصريين الذين انضموا إلى المدرسة الكوفية في بعض المواقف فهذا أكبر دليل على أن الثقافة العربية تكفل حرية البحث، وتضمن للدارس حرية الفكر والرأي، وليس في ذلك أية دلالة على فشل هذه المذاهب.

وعلى ذلك لا يقبل قول من قال «على الرغم من أن المعيار الجغرافي كان هو الأساس الوحيد المستعمل لتقسيم المدارس العربية فأنه قد عجز تماماً عن أبراز الفروق الحقيقية، والاتجاهات الفكرية المختلفة لهذه المدارس، كما عجز ـ في نفس الوقت ـ عن تجميع الخصائص المشتركة، والاتجاهات الفكرية الموحدة».

ولهذا نرى هذا الباحث سرعان ما يستدرك على نفسه فيقول «ولكن إلى جانب هذه الاختلافات بين أبناء المدرسة الواحدة فنحن نجد بعض الخطوط، والإتجاهات المشتركة التي يتميز بها أبناء المدرسة الواحدة، وعلى هذا فربما قبِلْنَا مع شيء من التحفظ هذه القسمة. والنقد الخطير الذي يمكن أن يوجَّه إلى هذا المعيار هو احتمال الانحراف في تطبيقه.

ربما قبلنا تبرير هذا المعيار على أساس أن الفكرة، أو الاتجاه المعين إنما يظهر أول الأمر في مكان ما، ومن أجل هذا فمن المعقول أن ينسب هذا الاتجاه، أو هذه النظرية إلى مكان الميلاد.

ولكن الشيء الذي لا نقبله هو الزعم بأن هذه المدرسة المعينة لا بد أن تشمل كل المواطنين في هذا المكان ـ بغض النظر عن اختلافهم ـ وتستبعد من عداهم، دون نظر إلى آرائهم ومدى اتفاقهم أو اختلافهم، وعلى هذا فنحن نعتقد أن الباب لا بد أن يترك مفتوحاً على مصراعيه ليضم المتفقين، ويعزل المخالفين»[1].

ونحن نؤكد للباحث أن الخطوط والاتجاهات المشتركة التي يتميز بها أبناء المدرسة الواحدة كانت مراعاة في تقسيم هذه المدارس، كما أن المعيار الجغرافي قد قُبل لدى المؤيدين للمذاهب النحوية على أساس أن الاتجاهات المعينة إنما تظهر أول الأمر في مكان ما، ولهذا كان من المعقول أن تنسب إلى مكان الميلاد.

أما احتمال الانحراف في تطبيقه فهو احتمال بعيد، وكذلك الزعم بأن هذه المدرسة المعينة لا بد أن تشمل كل المواطنين في هذا المكان. وأما باب هذه المدارس فهو مفتوح على مصراعيه إلى ما شاء الله، وليس أدلَّ على ذلك من أننا نقرر أن بعض الباحثين المعاصرين بصْري النزعة إذا وجدناه يتفق في آرائه مع اتجاهات البصريين، وبعضهم كوفي النزعة إذا وجدناه يتفق مع اتجاهات الكوفيين.

وإنصافاً للحق نقول: لقد كان لهذه المذاهب دَوْرُها الكبير في الحفاظ على اللغة عَبْرَ هذه الأحقاب الطويلة، وكان فيها ثراء لها بهذه النصوص التي احتج بها المتنافسون، كما أنها كشفت عن الموهبة النادرة التي كان يتمتع بها أبناء العربية، وأعني بها القدرة الفائقة على الجدال، وسرد البراهين، والاحتكام إلى العقل والمنطق السليم، وحسبنا في ذلك أن نرجع إلى كتب المجالس، والمناظرات، والنوادر، ومسائل الخلاف بين النحويين.

ولعل من تتمة هذا الحديث أن أعرض لمناقشة ما وجهه بعض المحدثين من نقد حول المنهج اللغوي الذي سار عليه أئمة هذه المذاهب، وذلك على النحو الآتي:

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ص ١٠٤.

مناقشة ما أخذ على اللغويين العرب

يرى بعض المحدثين أن اللغويين العربَ قد خرجوا عن حدود المنهج اللغوي الصحيح في كثير من المواقف، ومن ثَمّ سجلوا عليهم عِدَّة مآخذ أهمها ما يأتي:

المأخذ الأول:

خلط الدراسات اللغوية بمباحث الفلسفة، والاهتمام بالجانب الفلسفي المنطقي في وضع قواعد اللغة، وقد ظهر هذا المأخذ بصورة واضحة عند البصريين.

ومن اليسير أن ندرك السر في ذلك إذا عرفنا الظروف التي تحققت لمدينة البصرة فساعدت على ذلك، فقد كانت مرفأ تجارياً للعراق على خليج العرب، فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة ساعدت على اتصالها بالثقافات الأجنبية، وبفلسفة اليونان، وما وضعه أرسطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته، كما أنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة «جند يسابور» الفارسية التي كانت تُدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية، فكان هناك عِدة روافد من تلك الثقافات تفد إليها، ومن ثَم ظهر بها المترجمون في وقت مبكر مثل «ماسرجويه» الذي عَهد إليه عمر بن عبد العزيز بترجمة كُتَيِّب في الطب، وجاء من بعده ابن المقفع الذي تَرجم إلى العربية كثيراً من روائع الحِكم الفارسية وآدابها[1].

وكان في طليعة العلوم التي برع فيها علماء البصرة علم الكلام لصلته الوثيقة بمباحث الفلسفة والمنطق، ولهذا يقول الجاحظ: «لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام، متمكناً في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يُحْسِنُ من كلام الدين في وزن الذي يُحْسِن من كلام الفلسفة»[2].

وعلى ذلك كان طبيعياً أن تختلط الدراسات اللغوية بمباحث الفلسفة، وأن

---

(١) المدارس النحوية ص ٢١.
(٢) الحيوان للجاحظ ٢/١٣٤.

يهتم هؤلاء النحويون بالجانب الفلسفي المنطقي في وضع قواعدهم، فما كان في مقدورهم أن يفلتوا من سلطان الفلسفة الذي بسط نفوذه على سائر العلوم في بيئتهم التي عاشوا فيها. ومن ثَم نجد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ يُعنى في دراساته النحوية بتطويل القياس، وذكر العلل، ومصداق ذلك ما ذَكَرَتْهُ بعض المراجع من أنه كان أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل[1]، وكذلك نجد الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ يعنى في دراساته بالعلل، وحين يُسأل عنها يقول عبارته المشهورة «إن العرب نطقت على سجيتها، وطبيعتها وعرفَتْ مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، إن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجلٍ حكيمٍ دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النّظُمِ والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيءمنها قال إنما فُعِل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أَلْيَق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[2].

وذكر بعض المستشرقين أن تأليف الكتب في القياس النحوي قد ظهر في وقت مبكر. فقد قيل إن يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ صنف كتاب القياس في النحو[3]، ولم يصادف هذا القول قبولاً لدى كثير من الباحثين، ومن ثَم قال بعضهم «أعتقد أن التأليف في القياس في عصر يونس غريب، وغير متوقع فقد تنبه الناس إلى القياس، وأكثروا من التحدث عنه في الجيل التالي ليونس أي جيل تلاميذه بعد ما وقع الخلاف بين العلماء من البصرة والكوفة،

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦.

(٣) بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٣٠.

وأخذ الناس يحسون أن كلا من الفريقين يختلف عن الآخر في منحاه ونهجه»[1].

وعلى كل فقد ظهر أثر الفلسفة في دراسة هؤلاء الرواد السابقين، ومن ثَم اقتدى بهم من جاء بعدهم من أئمة اللغة على نحو ما نرى في كتاب الخصائص لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢، فنراه يتحدث عن العلل، وأنواعها، ويقرر رأيه الذي اطمأن إليه في العلة النحوية فيذكر أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء، «وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون بثقل الحال، أو خفتها على النفس»[2].

وحين يتحدث عن الكلام في الاطراد والشذوذ يأتي بهذه القسمة المنطقية، فيقرر أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: الأول مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، ومثَّل له بنحو «قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد»، والثاني مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومثل له بالماضي من «يذر، ويدع»، والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، ومثل له بقولهم «استصوبت الأمر»، ولا يقال كما يقال «استقمت»، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، ومثل له بتتميم اسم المفعول فيما عينه واو نحو «ثوب مصوُون، وفرس مقوُود»، فهذا شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه[3].

وهكذا نرى امتزاج الدراسات اللغوية بالعلوم الفلسفية عند هؤلاء الأئمة جاء طبيعياً بحكم البيئة التي عاشوا فيها على نحو ما قدمت.

المأخذ الثاني:

إنهم في جمع مادتهم اللغوية كانوا «يقعون في مخالفات منهجية من ناحيتين:

١ ـ فهم أولاً يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية تبدأ

---

(١) يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار ص ٦٣.

(٢) الخصائص ١/٤٨.

(٣) المرجع السابق ١/١٠١.

من حوالى مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج . . .

٢ ـ ثم هم يعمدون ثانياً إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً»[١].

ولا ريب أن هاتين الناحيتين لهما قيمتهما في سير الدراسة اللغوية على منهج سليم، فعلى الباحث اللغوي إذا أراد أن يسير في دراسته على منهج قويم ألا يشمل بدراسته مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة التي يدرسها، ولا يعمد إلى لهجات متعددة من نفس اللغة فيخلط بينها، ويحاول إيجاد نحو عام لها، وعلى هذا المنهج السليم سار كثير من علماء اللغة الأجانب الذين وضعوا قواعد النحو في لغتهم، فالنحاة اليونانيون قديماً وضعوا نُصب أعينهم أفصح لهجة يونانية في نظرهم، واعتبروها المقياس السليم للغة اليونان بلهجاتها المختلفة، وذلك لأن هذه اللهجة كانت هي السائدة في منطقة «الأتيك» في جنوب اليونان التي تتوسطها تقريباً مدينة «أثينا» التي كانت تعد العاصمةالكبرى لليونان، إذ تركزت فيها أكبر حركة للنشاط السياسي، والاقتصادي، والعقلي، ومن ثَم أضْفَت هذه الظروف على لهجتها ثوباً من الصفاء، وأكسبتها لوناً من السيادة، فلم يكن بد لعلماء هذه المنطقة من أن يتخذوها نموذجاً للهجات اليونانية، ويختصوها بالدراسة، ويستخلصوا من نظمها الأسس والقواعد النحوية.

وكذلك كان الشأن في نحو اللغة اللاتينية، فقد كانت منطقة «لاسيوم» في وسط إيطاليا من الجهة الغربية تتزعم شبه الجزيرة بحكم ظروفها التاريخية، والجغرافية، والاجتماعية، فسادت لهجتها، وهي اللهجة اللاتينية تبعاً لذلك، ومن ثَم أصبحت نموذجاً للغة السياسة، والمجتمع، والأدب، واختصها العلماء بالدراسة ليضعوا في ضوئها القواعد النحوية، وهكذا نشأ النحو اللاتيني على اللهجة اللاتينية، وعلى أيدي العلماء الذين يقيمون في العاصمة اللاتينية «روما»

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٤.

دون أن يُدخلوا في اعتبارهم اللهجات الأخرى التي كانت منتشرة في شبه الجزيرة الإيطالية.

وما حدث في نحو اللغات القديمة كاليونانية، واللاتينية حدث أيضاً في نحو اللغات الحديثة؛ فنحو اللغة الفرنسية قد استمد قواعده من لهجة باريس حينما سادت هذه المدينة غيرها من المدن الفرنسية، وتبع ذلك سيادة لهجتها، وقامت طبقة من العلماء المقيمين في باريس، أو فيما حولها فوضعوا قواعد النحو على اللهجة الباريسية دون نظر إلى ما كانت تمتاز به اللهجات الأخرى من أمور خاصة.

وكذلك الشأن في النحو الإنجليزي، فقد استمد قواعده من لهجة لندن بعد أن مرت هذه اللهجة بأطوار تشبه أطوار اللهجات السابقة.

أما النحو العربي فقد سار على منهج مخالف للمناهج السابقة، فقد تهيأت له عوامل خاصة جعلته يخالف نظيره في اللغات الأخرى من حيث البيئة التي نشأ، ونما فيها، ومن حيث الينابيع المتعددة التي أمدته بالنصوص اللغوية، ومن حيث العلماء الذين عكفوا على وضع أسسه وقواعده، ومن حيث الحوافز التي حفزت على التخطيط له، والنهوض به.

فالبيئة التي نشأ فيها النحو العربي بيئة جديدة بالنسبة للعرب، وهي بيئة العراق التي وفد إليها العرب من أنحاء الجزيرة العربية، ومن جميع القبائل العربية، فكوَّنوا وحدة متماسكة لتكون في مواجهة ما كان هناك في تلك البيئة الجديدة من خليط عجيب من الأجناس البشرية، ومن اللغات والثقافات المختلفة، وهكذا سارت لهجة قريش مع اللهجات العربية الأخرى التي وفدت مع أصحابها إلى تلك البيئة الجديدة.

حقاً لقد وُجدت دعوة عامة تنادي بأهمية لهجة قريش، ولكن رغم ذلك استمرت اللهجات العربية الأخرى يُعْتَرَفُ بفصاحتها، ولم يكن في الإمكان أن يُفْرَض التعامل بلهجة قريش ما دام أهل هذه اللهجة لا يقيمون في موطنهم الأصلي، وما دام باب الهجرة إلى العراق مفتوحاً أمام جميع القبائل العربية التي

وحينما ظهر من بين هؤلاء الأجانب من يبحث في العلوم العربية، وفي طليعتهم من كان ينتمي إلى الجنس الفارسي، وأرادوا تنشيط الدراسة اللغوية لم يضعوا في اعتبارهم لهجة عربية واحدة هي لهجة قريش، بل اتخذوا من جميع اللهجات التي كانت تصل إليهم عن طريق الحديث، والرواية، والجمع ميداناً فسيحاً يمارسون فيه نشاطهم اللغوي، ويعتمدون عليه في وضع قواعدهم، وهكذا يتضح لنا أن الينابيع التي استمد منها هؤلاء اللغويون النصوص العربية كانت متعددة، كما كانت تضم عدداً من اللهجات العربية التي كانت تمارس نشاطها جنباً إلى جنب مع اللهجة القرشية من بيئة العراق مثل لهجة تميم، وطيِّيء، والحارث بن كعب، وهذيل، وعقيل، وغير ذلك من اللهجات التي نجدها ماثلة في مراجع النحو العربي.

وإذا نظرنا إلى حوافز الدرس النحوي في اللغة العربية نجد في طليعتها الخوف من تسرب اللحن إلى العربية التي دخلت في صراع عنيف مع الرطانات الأجنبية بعد أن أصبحت لغةَ الدين والدولة، ولا ننسى الحافز القومي الذي كان يخامر شعور العرب إذ كانوا يعتقدون أن لغتهم أثمن رصيد لهم، وقد ظهر ذلك واضحاً حينما انفجرت حركة الشعوبية فيما بعد، وهكذا كرَّسوا جهودهم في المحافظة عليها، وسلامتها من اللحن والخطأ، وفي هذا اعتراف ضِمْني بأن اللغة العربية وصلت في تطورها، ورقيها إلى منتهى ما يمكن أن تصل إليه مما جعل الدارسين ينظرون فقط إلى ماضيها على أنه قيمة لما يمكن أن تحظى به لغة من اللغات، ومن أجل ذلك اتجهوا إلى درسها على أنها كائن مكتمل ينبغي أن يحافظوا عليه، وأن يحاط بسياج من الرقابة والرعاية والاهتمام[1].

---

(١) دراسات في اللغة والنحو العربي ص ٧٦ بتصرف.

وأستطيع أن أضيف إلى ذلك أن نحاة العرب لم يغب عن ذهنهم هذا المقصد السامي من وضع القواعد وهو حفظ القرآن الكريم بقراءاته المتعددة، ولا يخفى مدى ارتباط هذه القراءات القرآنية باللهجات العربية، ومن ثم راعَوا هذه اللهجات في وضع قواعدِهِم حرصاً على صحة هذه القراءات.

وهكذا عُني اللغويون العرب بالحديث عن اللهجات التي يصح القياس عليها، وهل تتفاوت هذه اللهجات في ذلك؟ وإذا تفاوتت فبأي اللهجات نأخذ، وعلى أيها نقيس؟ وقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص باباً لدراسة هذه النقاط، وجعل عنوانه «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»، وفيه يقول «إعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القولين ضرباً من القياس يُؤخذ به، ويُخلد إلى مثله، وليس لك أن تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسَيْن أقبل لها، وأشدُّ أنْسابها، وأما رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا. أوَلَا ترى إلى قول النبي ﷺ (نزل القرآن بسبع لغات. كلها كاف شاف) ثم يذكر أن هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متقاربتين، أما إذا اختلفتا فعلينا أن نأخذ بأوسعها رواية، وأقواهما قياساً، ولو أن إنساناً استعمل اللغة التي هي أقل رواية لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين»[1].

هكذا شرح ابن جني قضية القياس على لهجات العرب وقد اقتدى به كثير من النحويين، ومن ثم نجد أبا حيان يقول «كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه»[2]. ويقول السيوطي «أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه، أو يتفقون عليه»[3].

---

(١) الخصائص ٢/١٠.
(٢) المزهر ١/١٥٣.
(٣) المرجع السابع ١/٦.

وهناك قبائل عربية اشتهرت بفصاحتها ونقاء لغتها، ومن ثم حرص النحاة على أخذ اللغة عنها. يقول السيوطي «والذين عنهم نُقِلَتْ اللغة العربية، وبهم اقتُدِي، وعنهم أُخِذ اللسان العربي، من بين قبائل العرب، هم قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[1].

ومن اليسير أن نلاحظ أنّ ابن جني في حديثه عن اللهجات قد استأنس بالحديث الشريف «نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف»، وهذه إشارة ذكية منه تدل على مدى ارتباط القراءات القرآنية باللهجات العربية، وقد صرح كثير من الأئمة بأهمية هذه القراءات في الاستدلال على صحة اللغة، فابن خالويه يقل «قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في قراءات القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن. لا خلاف في ذلك»[2]، والسيوطي يقول «أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً»[3].

وصفوة القول أن للغة العربية ظروفها الخاصة التي جعلت قدامى النحاة ينهجون هذا المنهج في وضع قواعدهم، وعلى الذين ينحون عليهم باللائمة أن يراعوا هذه الظروف، وأكبر ظني أنهم لو فعلوا لخففوا من حدة نقدهم، واعترفوا لهم بالفضل لما بذلوه من جهود جبارة في خدمة اللغة جزاهم الله عن العربية وأهلها خير الجزاء.

المأخذ الثالث:

إهمال عامل الزمن في الدراسات اللغوية عند البصريين، والكوفيين على حد

---

(١) الاقتراح ص ١٩.
(٢) المزهر ١/١٢٩.
(٣) الاقتراح ص ١٤.

سواء، ويتضح ذلك في أنهم «درسوا العربية في فترة محدودة لم يتجاوزوها، فلم ينظروا فيما قبل هذه الفترة، أو بعدها نظرة علمية، أو لم يحاولوا الاستفادة من ماضي اللغة، أو النظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة»[١].

ولمناقشة هذا المأخذ أقول إن العربية قُبَيْل البعثة النبوية قد تحقق لها من عوامل القوة والنماء، والصفاء ما أهَّلها لأن ينزل بها كتاب الله عزوجل الذي يُعَدّ قِمة في الفصاحة والبيان، وكان المعجزة الكبرى للرسول عليه السلام، وكان صلوات الله وسلامه عليه المثلَ الأعلى في الفصاحة، كما كان المثل الأعلى في الحفاظ على هذا المستوى اللغوي الذي وصلت إليه العربية، وقد عَلَّمَ صحابته كيف تكون المحافظة على هذا المستوى حينما لحَنَ أحدُهم أثناء وجوده بينهم فقال لهم عليه السلام «أرشدوا أخاكم فقد ضل»، وهكذا عرف الصحابة رضوان الله عليهم أن الخطأ في اللغة إثْمٌ وضلال، ويجب على من سمع هذا الآثم الضال أن يرشده إلى الصواب، وسار الخلفاء الراشدون على هذا المنهج القويم، فقد رُوِيَ أن كاتباً لبعض الولاة لحن في رسالة بعث بها إلى أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، فكتب عمر إلى الوالي «قَنِّع كاتبك سوطاً»[٢]، كما رُوي أن عمر أيضاً مر على جماعة يرمون ويسيئون الرمي، فعاتبهم على سوء رميهم، فقالوا: «نحن قوم متعلمين»، فغضب عمر لذلك، وقال لهم: «لحنكم أشد من فساد رميكم»[٣]، وتذكر بعض الروايات أنه قدم أعرابي في خلافة عمر، فقال: من يُقريني شيئاً مما أنزل الله على محمد ﷺ، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ بالجر، فقال الأعرابي: أوَقَدْ بريء الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه وسمع منه قصته، وصحح قراءته، وأمر ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو»[٤].

---

(١) دراسات فى علم اللغة ص ٥١.
(٢) البيان والتبيين ٢/٢١٦.
(٣) الأضداد لابن الأنباري ص ٢٤٤.
(٤) نزهة الألباء ص ٤.

وهناك بعض روايات أخرى تَنْسُب وضع النحـو إلى علي بن أبي طـالب كرم الله وجهه[1]، وعلى كل فهذه الأخبار تصور استنكـار العربي للحن في عهـد الخلفاء الراشدين، وسار الأمر على هذا النحو في العصر الأموي عـلى الرغم من اتسـاع رقعـة البلاد، وانتشـار كثـير من الأعـاجم بـين العـرب فكـان الخلفـاء والـولاة يحرصون كل الحرص على سلامة اللغة من اللحن، فالخليفة الورع عمر بن عبد العزيز يصور أثر اللحن في نفسه فيقول «إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأرده عنها، وكـأني أقضم حب الرمـان الحامض لبغضي استماع اللحن، ويكلمنـي آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجيبه إليهـا التذاذاً لمـا أسمع من كلامه»[2]، ويقول عبد الملك بن مروان «شَيَّبَني ارتقاء المنـابر، وتـوقع اللحن»، ويقول أيضاً «الإعراب جمال للوضيع، واللحن هجنة على الشريف»[3]، كما كان يحذر أبناءه من اللحن أيضاً، ويصوره لهم في أقبح صوره إذ يـذكر أنـه في منطق الشريف أقبح من آثار الجـدري في الوجـه، وأقبح من الشق في ثـوب نفيس[4]، وقد اشتهر الحجاج بن يوسف بحرصه الشـديد عـلى سلامـة كلامـه من الخطأ، وكثيراً ما حاول أن يعرف رأيَ أئمَّةِ اللغة في أسلوبـه كما يتضح ذلك في قصتـه التي رواهـا يونس بن حبيب فقـد ذكر أن الحجـاج قـال ليحيى: أتسمعني ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليـه، فقال يحيى: حـرفاً. قـال الحجاج: أيًّا؟ قال يحيى: في القرآن. قـال الحجاج: ذلـك أشنع لـه. فما هـو؟ قـال: تقول ﴿قل إن كان آبـاؤكم وأبنـاؤكم. . .﴾ إلى قـولـه عـز وجـل «أحب» فتقرؤها «أحبُّ» بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان».

ومن خلال هذه الأحداث، وما ماثلها ظهر الحافز على الـدراسات اللغـوية، فهـو حافـز قـومي وديني يهـدف إلى الحفـاظ عـلى العـربيـة سليمـة من شـوائب الـدخيل، كـما يهدف إلى الحفـاظ على القـرآن الكـريم من اللحن والتحـريف،

---

(١) المرجع السابق.
(٢) الأضددا ص ٢٤٥.
(٣) العقد الفريد ٢/٤٧٩.
(٤) العربية ليوهان فك ص ٢٧.

وهكذا تحددت سمات المنهج الذي سار على هديه اللغويون العرب، وأصبح من الواضح أنه لا يدرس اللغة للغةِ حتى يُعنى بالبحث عن مراحل تطورها كما حدث في اللغات الأجنبية، فكيف نأخذ عليهم إهمال عامل الزمن، ونُسَجِّل عليهم تقصيرهم في البحث عن سمات المرحلة التي سبقت مرحلة الفصحى، أو تتبع التطور في المراحل التي تلتها؟

لقد عرفوا أن أي انحراف عن سمات العربية الفصحى يعد إثماً وضلالاً كما سبق في حديث الرسول عليه السلام مع صحابته، وأدركوا مدى اشمئزاز الخلفاء الراشدين من اللحن، وحرصهم على سلامة اللغة، وكذلك كان شأن الولاة من بعدهم، ومن ثَم ساروا في دراستهم على نحو ما ذكرنا.

حقاً إن عدداً منهم قد تناولوا الحديث عن بعض سمات التطور التي طرأت على الفصحى، ولكنهم في تناولهم لهذه السمات قد تحدثوا عنها على أنها لحن يقع فيه العامة، ويجب أن يترفع عنه الخاصة[1] كما يتجلى ذلك في أسماء الكتب التي ألَّفوها في هذا المجال مثل كتاب لحن العوام المنسوب لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، وكتاب ما يلحن فيه العامة لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وكتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) وكتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وكتاب لحن العامة لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)، وكتاب لحن الخاصة لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، وكتاب درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت ٥١٦ هـ).

إلى غير ذلك من الكتب الكثيرة التي تناولت هذا اللون من الدراسة اللغوية، وكان لها أثرها العظيم في نقاء اللغة[2].

وأستطيع أن أقول إن جهود علماء اللغة على اختلاف مشاربهم ظلت طوال

---

(١) يمكنك أن تراجع معنى اللحن، ومعنى العامة، والخاصة في الباب الأول من كتاب «لحن العامة. في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة».

(٢) ذكر الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب من هذه الكتب اثنين وخمسين كتاباً في كتابه «لحن العامة والتطور اللغوي».

هذه الأحقاب حريصة على الحفاظ على اللغة الفصيحة، واحترام قوانينها، ومن ثَم لم تَقْوَ اللهجات العامية في أنحاء الوطن العربي على منافستها. ولم يجرؤ أحد على المطالبة بتعليم هذه اللهجات العامية وتدريسها ووضع قواعدها، واستمر الأمر كذلك في أحلك الظروف التي تعرضت لها الأمة العربية بطغيان المغول، وامتداد أثر هذا الطغيان في كثير من أجزاء الوطن العربي.

وإن من دواعي الأسف أن نراها قد تعرضت أخيراً لتحديات شديدة كان لها أثرها في هذا التدني الذي آلت إليه في عصرنا، ومن ثَم تعالت صيحات ذوي الغيرة عليها تنادي باستعادة مجدها، ودراسة مشكلاتها، ومعرفة أسباب ضعفها، والبحث عن أنجح الوسائل للنهوض بها، والتنديد بالتحديات التي واجهتها، وكان من أخطر هذه التحديات التي واجهتها نشاط بعض المثقفين العرب في الدعوة إلى العامية، واللهجات المحلية واتهام الفصحى بالجمود والعجز عن التعبير عن مستحدثات العصر، وأنها مثقلة بقواعدها السقيمة التي ترهق كل من يلتزمها، أو يحاول التعبير بها، وبذلك كانوا يُرَدِّدُون ما ردده المستعمر منذ أمد بعيد حين عز عليه أن يرى الأمة العربية يربطها رباط متين يحافظ على وحدتها وهو اللغة القومية فأخذ يعمل على تفتيت وحدتها وذلك بالقضاء على هذا الرباط الذي يربط بين أجزائها، وخير وسيلة لذلك هي الدعوة إلى العامية، ونشر اللهجات المحلية، وهكذا نشطت الحرب الاستعمارية ضد اللغة العربية، وكان في طليعة الأبطال الذين حملوا لواء هذه الحرب الدكتور ولهلم سبيتا Dr. Wilhelm Spitta الذي يعد أول من كتب في العامية المصرية من الأجانب، وقد ألف كتابه «قواعد العربية العامية في مصر» سنة ١٨٨٠ م وكان مديراً لدار الكتب المصرية أيام الاحتلال البريطاني، «والناظرون في تاريخ هذه الحرب الاستعمارية ضد اللغة العربية يرون أن هذا الكتاب كان من المحاولات الأولى التي أثارت بحق شكوكاً حول العربية لا تزال آثارها عالقة بالأذهان إلى اليوم، كما لا تزال القضايا التي حركها نعاني منها، ونحاول جاهدين القضاء عليها»[1]، وأعتقد أن الداعين إلى العامية في هذه الأيام الأخيرة

---

(١) اللحن في اللغة العربية. تاريخه وأثره ص ٥٥.

من المثقفين العرب متأثرون إلى حد كبير بهذه الحملات الاستعمارية ناسين أو متناسين ما تجنيه العامية وإحياء اللهجات المحلية على وحدة العرب والدول الإسلامية، وحسبي أن أشير هنا إلى هذا القرار المنصف الذي أصدره المستشرقون في مؤتمرهم الذي عقد ببلاد اليونان؛ فقد جاء في هذا القرار «إن اللغة العربية الفصحى هي اللغة التي تصلح للبلاد الإسلامية، والعربية للتخاطب والكتابة والتأليف، وإن من واجب الحكومات في هذه البلاد أن تعنى بنشرها بين الطبقات الشعبية لتقضي على اللهجات العامية التي لا تصلح كلغة أساسية لأمم تجمعها جامعة الدين والعادات والأخلاق»[1].

ومن اليسير أن ندرك أن القرار يشير إلى أهمية اللغة العربية الفصحى في البلاد الإسلامية والعربية، وأن واجب الحكومات في هذا البلاد أن تُعْنَى بها عناية فائقة لأنها اللغة التي تصلح للتخاطب، والكتابة، والتأليف في هذه البلاد، وأستطيع أن أضم إلى ذلك أن العناية بها يوطد العلاقة بين هذه البلاد والقرآن الكريم والتراث العربي الأصيل، كما أن نشر العامية وإحياء اللهجات المحلية يبعدها عن ذلك، ومن هنا تعالت صيحات بعض البلاد الإسلامية حين استشرى خطر العامية، وتفاقم خطْبها، واتجه بعض اللغويين إلى مناهج وأساليب تتفق مع اللغات الأجنبية، ولا تـوائم العربية، ومن خير الأمثلة التي تصور استياء الأمم الإسلامية من هذا الخطر الداهم ما جاء في بيان «جاكرتا» الذي أصدره المؤتمر العالمي الأول للإعلام الإسلامي الذي عقد في الواحد والعشرين من شهر شوال سنة أربعمائة وألف للهجرة واستمر ثلاثة أيام، فقد اشتمل هذا البيان على التوصية التالية:

«تواجه اللغة العربية الفصحى بوصفها لغة القرآن تحديات خطيرة تستهدف القضاء عليها وإعلاء شأن العاميات في البلاد العربية، وإحياء اللهجات، واللغات القديمة باستعمالها في وسائل الإعلام من طباعة وصحافة وإذاعة وتلفاز، وذلك للحيلولة دون فهم القرآن الكريم، والحيلولة دون الاعتزاز بالتراث

---

(١) العربية الصحيحة. دليل الباحث إلى الصواب اللغوي ص ٢٢.

الإسلامي العربي، ومن هذه التحديات محاولة إخضاعها لمنهج اللغات الذي وضع أساساً على مقايسة اللغات الأجنبية، وكذلك محاولة تصويرها بأنها لغة قومية تخص العرب وحدهم، ولهم حق تطويرها ،بينما هي لغة ألف مليون مسلم من بينهم العرب ولذلك نأمل العمل على حماية اللغة العربية من هذه الأخطار، وذلك بنشر الوسائط التي تحقق تعليم الأجيال الجديدة الفصحى لغة القرآن وخاصة في البلاد الإسلامية، وتقديم الدعم المادي للمؤسسات التي تقوم بهذا الغرض، واستعمال جميع الوسائل العصرية في تقديمها إلى مختلف الأجيال والأوطان بطريقة مبسطة ومشوقة».

ولا ريب أن هذه التوصية قد بينت بوضوح هذه الأمور الخطيرة التي تعرضت لها اللغة الفصحى في هذه الأيام، وكان من نتيجتها هذا التدني الذي نراه في الأجيال الناشئة، ومن أخطر هذه الأمور انتشار العامية، وإحياء اللهجات المحلية استجابة للقول بأن هذا التغيير ما هو إلا تطور مألوف تقرره الدراسات الحديثة.

إنا نهيب بالقائمين بأمر اللغة العربية أن يضاعفوا جهودهم في سبيل حمايتها، والعمل على رقيها وليضعوا نصب أعينهم هذه الجهود الجبارة التي بذلها الأئمة السابقون لتحقيق هذه الغاية النبيلة، وما اتخذوه من القرارات في سبيل نقائها وصفائها، وأذكر على سبيل المثال ما قرره بعضهم من أن أهل المدن أكثر عرضة للأخطاء اللغوية من سكان البادية مع ملاحظة أن الأساس في أخذ اللغة هو سلامتها بغض النظر عن نوع المكان الذي أخذت منه، بمعنى أننا لو علمنا أن أهل مدينة ظلوا محافظين على سلامة لغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل البادية، وكذلك إذا عرفنا أن أهل بادية قد فشا فيهم اللحن فمن الواجب رفض لغتهم لانتشار اللحن بها، وقد تناول هذه الفكرة الإمام أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص إذ عقد لها باباً جعل عنوانه «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أُخِذَ عن أهل الوبر»، وفيه يقول:

«علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يَعْتَرِضْ شيء من

الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر، من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنَسْنَا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض سنه»[1].

وقد عَلَّق محقق الكتاب على هذا الكلام بقوله «ذكر صاحب القاموس في (عكد) أن باليمن قرب زبيد جبلاً يسمى (عكاداً) أهله باقون على اللغة الفصيحة، ويقول السيد مرتضى الزبيدي شارح القاموس: إنهم لا يزالون على ذلك إلى زمنه، وإنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم، والسيد مرتضى كانت وفاته سنة ١٢٠٥ هـ، وله ترجمة واسعة في تاريخ الجبرتي، ويقول ياقوت في معجم البلدان في ترجمة «عكوتان»: «وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحتهم، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه، ولا يخرجون منه».

وما أجدرنا أن نلاحظ ما قرره ابن جني من انتشار اللحن في عصره حتى بين سكان البادية، وقد أدى ذلك إلى رفض أخذ اللغةعن كثير منهم لانتشار اللحن بينهم، ومعلوم أن ابن جني من أئمة القرن الرابع الهجري، فقد تُوُفِّيَ سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة بعد أن بلغ سبعين سنة، وقد أدى هذا الحديث وما ماثله إلى هذه الفكرة التي عُرفت بعصور الاحتجاج، ويمكننا تلخيصها على النحو الآتي:

عصور الاحتجاج:

المراد بعصور الاحتجاج الفترة التي ظلّ فيها كلام العرب سليماً من شوائب

---

(١) الخصائص ٢/٥.

الدخيل، ومن ثَم يصح الاحتجاج به والقياس عليه، وقد اختلفت آراء الباحثين في تحديد هذه العصور، وخير ما قيل فيها هو هذا القرار الذي اتخذه مجمع اللغة العربية في مصر وهذا نصه «إن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع»[1].

وفكرة عصور الاحتجاج كانت مثار احتجاج لدى كثير من المثقفين، فقد ظهر بعد هذه الفترة كثير من الأدباء الذين امتلكوا ناصية البلاغة، وبرعوا في الشعر والنثر مثل المتنبي، وأبي العلاء، والبارودي، وشوقي وحافظ ابراهيم، ومثل ابن العميد، والمنفلوطي، والرافعي، والزيات، وطه حسين، وغيرهم ممن صاروا أئمة الفصاحة، وزعماء البيان، وقد تصدى للرد على هؤلاء المحتجين بعض أعضاء المجمع اللغوي إذ قرر أن من يسمونهم «زعماء البيان» لا يستحقون هذه التسمية إلا إذا صحَّت لغتهم، ولن يَتِمَّ لهم هذا إلا إذا جَرَوا على النمط العربي السليم، ومتى فعلوا فقد صاروا عرباً بلغتهم، وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة «فلا يضير هؤلاء الزعماء وأمثالهم تحديد عصور الاستشهاد، وتضييق أمرها، لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ، وصدُّ تيار العجمة عنها، وهؤلاء «الزعماء البيانيون» عَرَفوا الغرض، وعمِلوا على تحقيقه، بل سبقوا إليه فنزَّهُوا لسانهم عن الخطأ، وأخذوا أنفسهم بشدة الصيانة والحفاظ، فلا عليهم أن يشترط اللغويون ما يشترطون لحماية اللغة ووقايتها، أما إذا تهاون هؤلاء القادة، وسمحوا للخطأ أن يتسرب إلى لغتهم فليسوا جديرين بالزعامة ولا أهلاً للتوثيق، ولمثل هؤلاء المتهاونين وضع التحديد والتشديد»[2].

المؤيدون للمدارس النحوية:

أكثر المؤيدين لوجود مدارس في النحو العربي يتفقون على وجود مذهبين هما

---

(١) الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي ص (٢٠٢).

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص (٢٥).

مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومنهم من يكتفي بالقول بهما، ومنهم من يضم إليهما بعض المذاهب الأخرى.

أما القول بوجود مذهب واحد فقط اشتهر به المستشرق «جوتولد فايل» إذ قال في مقدمة كتاب الأنصاف لابن الأنباري «ومع عظيم الإجلال لمناقبهم (يعني الكوفيين) في غير ذلك من النواحي فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة».

ولا ريب أن هذا الرأي يخالف ما اتفق عليه المؤيدون لهذه المدارس، فالأستاذ «أحمد أمين» حين تحدث عن نشأة علم النحو، ومدى تأثير اليونان والسريان في وضعه قال: «وعلى كل حال فقد تُوِّجَ نحو البصرة بسيبويه وكتابه، ونشأ بالكوفة مدرسة وعلى رأسها أبو جعفر الرؤاسي وتلميذاه الكسائي والفراء.

أنشأ الرؤاسي مدرسة الكوفة في النحو، ووضع فيها كتاباً لم يصل إلينا، وقالوا إن الخليل اطلع عليه، وانتفع به، وبدأت من ذلك الحين مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة»[1].

والأستاذ مصطفى السقا يتحدث عن منهج كل مدرسة من هاتين المدرستين فيذكر أنهما منهجان مختلفان إختلافاً كثيراً في مقاييسهما لتفسير الظواهر اللغوية والنحوية، ثم يقول: «أول المنهجين منهج علماء البصرة، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (١٠٠ ـ ١٧٥ هـ) وهم يعتمدون على القياس العقلي ويفسرون الظواهر غالباً تفسيراً عقلياً محضاً، بدون نظر إلى طبيعة اللغة ويتكلفون الحدود والرسوم والقضايا المنطقية في تعبيرهم. وثاني المنهجين منهج علماء الكوفة، ورأسهم علي بن حمزة الكسائي النحوي شيخ القراء في مدينة السلام (توفي عام ١٨٩ هـ)، وهؤلاء لا يسرفون في القياس إسراف علماء البصرة وإنما يُعَوِّلون على ما سُمع من العرب، وهو كثير عندهم دون إفراط في

---

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٩٤.

ويتحدث الأستاذ أمين الخولي عن هاتين المدرستين أيضاً في بحثه الذي قدمه لمؤتمر المستشرقين سنة ١٩٥١ م بإستنبول وكان عنوانه: «الاجتهاد في النحو العربي» وفيه يقول: «وأما في البيئة النحوية نفسها فهذا الكسائي حين سئل عن اختلاف أحوال (أي) وتعليله أجاب بقوله: (أَيٌّ كذا خُلِقَتْ)، ومعنى هذا في وضوح أن تلك الظواهر تُنْقَل، ولا تُنْطَق، ولا تُفَسَّر بعمل عقلي، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوي.. والكسائي الكوفي بإجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو، وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة»[٢].

وكذلك يتحدث الدكتور تمام عن هاتين المدرستين فيقرر أن الباحث إذا أراد أن يُكَوِّنَ صورة للفروق بينهما فعليه أن يعرف كيف تختلف البلدان حول الأصول، فهذا الخلاف حول الأصول هو المحك الوحيد لدعوى وجود مدرستين نحويتين هما مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، وفي ذلك يقول: «ومن الواضح أن الخلاف حول المسائل لا ينهض مبرراً لدعوى وجود مدرستين نحويتين لأن البصريين فيما بينهم يختلفون حول المسائل تأويلاً وتخريجاً، ولكن الأصول واحدة، ومن ثم يكون مجرد الخلاف في المسائل بين البصريين والكوفيين أبعد ما يكون عن الدلالة على اختلاف المدرستين، وقد كانت عناية كتب الخلاف تنصب في العادة على مسائل الخلاف دون الخلاف حول الأصول، ولهذا لا يمكن للباحث عن الأسس التي قامت عليها المدرستان أن يلتمسها في الخلاف حول المسائل، ولكن كتب الخلاف نفسها جاءت دون قصد وتعمد

---

(١) ص ٦ من مقدمة بقلم الأستاذ مصطفى السقا لكتاب «في النحو العربي نقد وتوجيه» للدكتور مهدي المخزومي.

(٢) الاجتهاد في النحو ص ١٢.

بالكثير من الأصول التي اختلف البلدان حولها في معرض نقاش الخلاف حول المسائل، وأصبح على الطالب إذا أراد أن يكون صورة للفروق بين المدرستين أن يقف عند العبارات العارضة في سياق النص ويجمعها ويصنفها ثم يرى بعد ذلك كيف يختلف البلدان حول الأصول، فهذا الخلاف حول الأصول كما يفهم من سياق كلامنا هو المحك الوحيد لدعوى وجود مدرستين نحويتين أحداهما مدرسة البصرة والأخرى مدرسة الكوفة»[1].

ويتحدث أيضاً الشيخ محمد الطنطاوي عن هاتين المدرستين فيقول: «تَكَوَّنَ على يد الإمامين الخليل ومن معه من البصريين، والرؤاسي ومن معه من الكوفيين بكل من البلدين مدرسة خاصة لها علم تنحاز إليه كل فرقة، وتتابعت الطبقات المتعاصرة من كلا البلدين»[2].

ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد في حديثه عن هاتين المدرستين: «وقد استمرت كل من المدرستين في الدراسة والبحث وفق أصولها التي وضعتها وأسسها التي التزمت السير على هديها، وإن لم يمنع ذلك من أن يكون لأحد علماء إحدى المدرستين رَأْيٌ يوافق ما ذهبت إليه المدرسة الأخرى»[3].

ويقول الدكتور عبد الحميد طلب: «والمتتبع لكتب النحو وتاريخه ومسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين يرى بوضوح وجلاء مذهبين مُتَكَامِلَيْنَ في النحو لكل منهما أصوله ومنهجه»[4].

ويتحدث الدكتور شوقي ضيف عن الصلة بين مدرستي البصرة والكوفة

---

(١) كتاب الأصول ص ٤٤.
(٢) نشأة النحو ص ٣٣.
(٣) نحو ابن مالك ص ٩.
(٤) تاريخ النحو وأصوله ص ١٧٤.

فيقـول: «وينبغي أن يستقر في الأذهـان أن المدرسـة الكوفيـة لا تباين المـدرسـة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها عـلى ما أحكمتـه البصرة من تلك الأركان التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديـداً له طـوابعه، ولـه أسسه ومبادئه»[١].

ويقول الدكتور محمد حسين آل ياسـين: «المدرسـة في المصطلح العلمي لفظ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة النظر، ويكون لها منهج خـاص يؤلف منها جبهة علمية، ويرتبط أفرادها برباط الرأي الموحد، وعلى هـذا فهناك مدرستان في الدراسة اللغوية قديماً هما مدرسة البصرة، ومدرسـة الكوفـة لصحة انطباق الحد المذكور على كلتا المدرستين»[٢].

إلى غير ذلك من العبارات التي تفيض بها الكتب التي تتحـدث عن المذاهب النحوية.

وحين جَمَعَتْ بغداد بين طائفة من أئمة الكوفيين والبصريين نشأ هـذا المذهب الثالث وهو مذهب البغداديين، وذلك بعد أن ظل لهيب المنـافسة بـين المذهـبين مستعراً حتى نشأ جيل من الدارسين في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري أخذوا عن علماء هذين المـذهبين، وأفـادوا من دراسة هـذين المنهجين، ومن ثم ظهر على أيديهم هذا المذهب الذي يستمد أصوله من المذهبين السابقـين، وكان من أهم سماته أنـه يقوم عـلى الاختيار والانتخـاب من آراء هذين المـذهبين كـما سبق[٣].

---

(١) المدارس النحوية ص ١٥٨.
(٢) الدراسات اللغوية عند العرب ص ٣٩١.
(٣) راجع ص ٧٣.

المؤيدون للمذهب البغدادي:

وقد قال بهذا المذهب كثير من اللغويين المحدثين، فالدكتور إبراهيم محمد نجا له بحث عنوانه: «رسالة في المذهب البغدادي» تحدث فيه عن نشأة هذا المذهب، وبيان مراحل تطوره وأئمة كل مرحلة، كما فصَّل القول في بيان مسائله، حيث تحدث عن المسائل التي تتفق مع مذهب البصريين، والمسائل التي تتفق مع مذهب الكوفيين، والمسائل التي انفرد بها البغداديون.

والدكتور مهدي المخزومي تحدث عن النحويين البغداديين فقال: «وأما البغداديون فقد أخذوا عن البصريين والكوفيين. ومادة الدرس عند هؤلاء إنما هي النحو البصري المتمثل في كتاب سيبويه، وكل ما في الأمر أنهم خلطوا أقوال هؤلاء وهؤلاء، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء، ويَسَّر لهم هذا أن بغداد كانت مقصد البصريين والكوفيين جميعاً لأنها عاصمة الخلافة الإسلامية، وموطن الأعمال، واكتساب الرزق، فكان يفد عليها بصريون وكوفيون وغيرهم من أهل سائر الأمصار، فلما اجتمعت هذه العناصر في صعيد بغداد، وانحاز إلى كل فريق تلاميذ وأصحاب، وُجِدَ من هؤلاء التلاميذ من لم يَقْصُرِ الأخذ على بَصريٍّ وحده، وإنما كان يأخذ عن هذا، ويرجع إلى ذاك، ومن البغداديين ناس كثيرون درسوا النحوين، وتخرجوا من المدرستين، فليس المذهب البغدادي إذن إلا مذهباً إنتخابياً فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعاً»[1].

والدكتور عبد الرحمن السيد تحدث عن رحلة بعض أئمة البصريين إلى بغداد ثم قال: «وكانت رحلتهم إليها، وإقامتهم بها، وتثقيفهم للطلاب والدارسين فيها في الوقت الذي كان فيه علماء الكوفة يحتلون مراكزهم، وينافحون عن سلطانهم ويُعَلِّمون مذهبهم سبباً في أن نشأ من المتعلمين جيل نهل من الثقافتين، واغترف من المعينين، ووقف على أسرار المدرستين فتهيأت له فرصة

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٧٠.

الموازنة والمقارنة، وأتيحت له ظروف الانتقاء والاختيار، وكان ذلك كما قلنا من قبل إرهاصاً بظهور مذهب جديد وإيذاناً بإشراق وليد حديث، هذا الوليد تتضح معالمه، وتظهر سماته في محاولة التوفيق بين المذهبين، وفي اختيار الأقوى من أصول المدرستين، ولقد كان المبرد البصري المتوفي سنة ٢٨٥ هـ، وثعلب الكوفي المتوفي سنة ٢٩١ هـ شيخا المدرستين في عصرهما آخر هؤلاء الشيوخ الذين يمثلون سمات المدرستين اللتين ظلت كل منهما منفصلة عن الأخرى، سائرة في طريقها، مستقلة بنفسها، متميزة بمعالمها، لقد كان عهدهما نهاية عهد النضج والاكتمال، أو بداية عهد التلاشي والاضمحلال.

فلقد خلف من بعدهما خلف درس عليهما وعلى غيرهما من أعلام المدرستين فكانت أمامهم فرصة المزج مهيأة، بل إن هذا المزج كان نتيجة طبيعية لهذه الدراسة المزدوجة، وتلك الثقافة الجامعة، ولذلك لن نعجب إذا ما وجدنا ابن النديم قد عقد فصلاً عقب انتهائه من الحديث عن رجال المدرستين، عرض فيه للجامعين بين المذهبين، الخالطين بين المدرستين، الذين آثروا التوفيق والاختيار، وإذا ما وجدنا أن بداية هؤلاء هم تلاميذ الشيخين السابقين ثعلب والمبرد وتلاميذ معاصريهما من علماء مدرستيهما.

وإذا كنا سنسمع أن من العلماء اللاحقين من يميل إلى مذهب البصريين، وأن بعضهم ينحو منحى الكوفيين فليس معنى هذا أن كل مدرسة منها كانت قائمة بذاتها، منفصلة برجالها، تتابع البحث وتشترع القوانين، وتعمل مستقلة كما كان شأنها في إبان ازدهارها، وإنما معناه أن هذه الأصول الموضوعة، وأن تلك القوانين الموروثة وأن هذه الآراء التي حفظها الخلف، بعد أن تلقوها عن السلف قد وجدت عند بعض الناس قبولاً، وحلت من عقولهم موضعاً، ووجدوا وجه الصواب فيها بارزاً، فآمنوا بها أو بأكثرها، وساروا على هديها.

أما أن تكون هناك مدرسة بصرية تستقل بدراسة المذهب البصري وتعمل

على إنمائه وإذكائه، ومدرسة كوفية تفرغ لـدراسة النحـو الكوفي فهـذا ما لم يكن موجوداً، ولم يُسلك إليه سبيل»[1].

والدكتور أمين علي السيد كتب تحت عنوان مدرسة بغداد «ثم كانت مـدرسة بغداد تطوراً طبيعياً للدراسة النحوية لأنه في بغداد عـاصمة الـرشيد التقى علماء البصرة بعلماء الكـوفة، وكـانت بينهـما المسـاجـلات والمنـاظـرات، ففيهـا التقى الكسائي وسيبويـه وكان مـا كان، وفيهـا التقى المبرد وثعلب ثم كـان من العلماء من أخذ عنهما ودرس عليهما»[2].

والدكتور عبد العال سالم يرد على من أنكر هذا المذهب فيقول وهذا الإنكـار للمذهب البغدادي لا نسلم بصحتـه لأن آراء البغداديـين ضمتها كتب النحـو، وكانت لهم آراء مستقلة لا تسير في موكب آراء البصريين أو تتبع خطى الكوفيين ويكفي أن أحيل الباحث الى كتب النحو التي تخرجنـا عليها كـالهمع والتصريـح والأشموني ليرى صحة ما أقول.

عـلى أن اختيار البغـداديين لـرأي بصري أو كوفي يـدل على أن لهم نـظرات خاصة، ومقاييس معينة يستخدمونها في تفضيل رأي على رأي، أو إيثـار مذهب على مذهب»[3].

والـدكتور شـوقي ضيف كتب تحت عنوان نشـوء المدرسة البغداديـة: «إتبع نحـاة بغداد في القـرن الرابـع الهجري نهجـاً جديـداً في دراسـاتهم ومصنفـاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكـوفية جميعـاً، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بـالتعمق في مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك الى كثير من الآراء النحوية الجديدة»[4].

---

(١) مدرسة البصرة النحوية، ص ٤٠٠.

(٢) الاتجاهات النحوية في الاندلس ص ١٤١.

(٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ١٣٧.

(٤) المدارس النحوية ص ٢٤٥.

إزدهر هذا النشاط إذن أواخر القرن الثالث، وما كاد القرن الرابع يبدأ حتى أخذت مدرسة بغداد تتميز بمنهجها الخاص، ولم يكن هذا المنهج جديداً من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج ولكنه منهج ينبني على الانتقاء من المدرستين البصرية والكوفية»[1].

وذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى أن المؤسس لهذا المذهب هو الإمام أبو زكريا الفراء (١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ) وذلك حيث يقول: «إن صدقت البوادر، ولم تخطئني الدلائل، فإني أقول إن الفراء في النحو كان نسيج وحده، كان يؤسس مذهباً خاصاً به، ذلك هو المذهب البغدادي فيما أرى.

وطالما أشفقت على نفسي، وعلى صاحبي من الإقدام على هذه الدعوى العريضة التي تحتاج في إثباتها إلى مجهود شاق، كما تحتاج في تقبلها وإقناع الآخرين بها إلى مجهود أكثر مشقة وعسراً، إذ أنها تصطدم بالإلف القديم، وللإلف تحكم في النفوس، وسيطرة على العقول حتى عند بعض الخاصة في كثير من الأحيان، فطالما رأيناهم ينفرون من كل جديد لم يألفوه، وإن كان عين الصواب.

على أنني لست أزعم أنها قضية جديدة كل الجدة، فقد لمحها كثير من الدارسين في القديم والحديث، وفي الشرق والغرب على السواء، ولكنهم لمسوها لمساً خفيفاً في عبارات متناثرة، وأحكام خاطفة يُلقونها هنا أو هناك دون أن يجرؤ

---

(١) دروس في المذاهب النحوية ص ١٥٩.

واحد منهم على تَبَنِّيها، والتعمق فيها، وبحث مظاهرها، ونشأتها، وتطورها، وتأييدِ ذلك بالحجج والبراهين، وأخيراً شاءت الأقدار أن أحمل عبء هذه القَضِيَّة، فوجدتُني ـ بعد البحث الطويل ـ أمام حقيقة علمية لا مناص منها، وإن لم تكن حقيقة علمية بالمعنى الدقيق، فلا أقل من أن تكون وجهة نظر لها ما يؤيدها من النصوص الصريحة والأدلة القوية»[1].

ثم ذكر بعد ذلك أنه عاش طويلاً مع النحويين في كتب الطبقات، وتَتَبَّعَ آراءهم في مظانها من أمهات الكتب النحوية باحثاً عن الخيوط الرفيعة للمدرسة البغدادية منذ كانت لمحات مبعثرة هنا وهناك قبل أن تكون مدرسة بالمعنى العلمي لهذه الكلمة، وظل يغوص وراء جذورها الضاربة، وخيوطها الناحلة حتى وضع يده على البذرة الأولى عند عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) فرآه بدأ يمزج إلى علمه البصْري ظلالاً من خصائص المدرسة الكوفية، كما رأى هذه النزعة نفسها بصورة أوضح عند أبي زيد الأنصاري، وذكر أن يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ربما كان مثلاً جيداً للخروج على المدرستين (البصرية والكوفية) معاً، ثم ذهب إلى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة فرأى فيه طوراً جديداً من أطوار هذه النشأة، رآه قد اقترب من الكوفيين اقتراباً كبيراً، ووافقهم في مسائل كثيرة، واستخلص من كل ذلك أن خيوط المدرسة البغدادية بدأت تظهر بشكل أقوى وأوضح مما كانت عليه من قبل، أما الكسائي فقد ذكر أنه وإن ظهرت فيه بعض الملامح إلا أنها كانت خافتة إلى حد كبير، وخَتَم هذا الحديث بقوله: «كل هذه الحركات الفكرية كانت بمثابة الإرهاص والتمهيد للمذهب الجديد ذلك الذي اكتمل في شخصية الفراء وعقليته نتيجة امتزاج المنهجين، واتحادهما اتحاداً كاملاً نشأ عنه عنصر جديد له خصائصه المميزة، وطابعه المستقل وبذلك كان الفراء ـ في نظرنا ـ هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي كما سيأتي بالتفصيل»[2].

---

(١) أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة ص ٣٥١.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٦.

ثم قرر أنه لا يزعم أنه أول من تنبه إلى هذه النظرية، فإن كثيرين من القدامى، والمحدثين جالت في نفوسهم هذه الخاطرة، فعبروا عنها في لمحات خاطفة بين الحين والحين مع تفاوت بينهم في مدى وضوح الفكرة في أذهان بعضهم، وغموضها عند الآخرين، وذكر من القدامى الذين عبّروا عن هذه الخاطرة في لمحات خاطفة أبا الطيب اللغوي، وأبا بكر الزبيدي، والجاحظ، ومن المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى، والمستشرق جوتولد فايل، والأستاذ أحمد أمين، والدكتور مهدي المخزومي.

ولم يصادف هذا الرأي قبولاً لدى بعض علماء اللغة المحدثين، ومن ثَم نرى الدكتور شوقي ضيف يقول: «وغلا بعض المعاصرين في كتاب له عن الفراء فأخرجه من المدرسة الكوفية وجعله إمام المدرسة البغدادية التي تكونت بعده بنحو مائة عام والتي أقامت مذهبها على عُمُد الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية، وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الفراء يتأثر المدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه. كأن يعمد أحياناً في الإعراب إلى تقدير العوامل المحذوفة. أو يرفض بعض اللغات الشاذة، أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد، أو يُخَطِّيء شاعراً في تعبير. وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شيء انتخبه الفراء من آراء المدرسة البصرية وأقوال أئمتها النحويين، وإنما هو فيه يُدلي بآرائه الخاصة، وأَبْعَدَ في الغلو فقال إنه تأثر البصريين في تخطئة بعض القراءات متورطاً في ذلك مع بعض الباحثين، ورَأَيْنا في ترجمة الأخفش كيف كان يوجه القراءات التي لا تجري على مقاييس مدرسته، وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها، وقد صرح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه، إذ قال: «إن القراءة لا تخالف، لأنها سنة»[1].

وأرى أن الوضع المناسب لأبي زكريا الفراء أن يكون أحد المؤسسين الثلاثة لمدرسة الكوفة، فأكثر المراجع القديمة والحديثة تؤكد أن المؤسسين لهذه المدرسة هم علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا الفراء، وأحمد بن يحيى ثعلب، أما المدرسة البغدادية فقد تأخر ظهورها إلى النصف الثاني من القرن الثالث

---

(١) المدارس النحوية ص ١٥٦، ١٥٧.

الهجري حين ظهر جيل من الدارسين أخذوا عن علماء مذهبي البصريين والكوفيين، ومن ثم كان من أهم سمات المذهب البغدادي أنه يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء هذين المذهبين.

الرافضون للمذهب البغدادي:

ومن الباحثين المحدثين من رفض القول بهذا المذهب البغدادي مكتفياً بوجود مذهبين فحسب في النحو العربي، ومن هؤلاء الدكتور عبد الفتاح شلبي، وقد صرح بهذا الرأي وهو يعرض لما قرره المستشرق: Howell، فقد قرر هذا المستشرق أن المبرد البصري المتوفى سنة ٢٨٥ هـ، وثعلب الكوفي المتوفى سنة ٢٩١ هـ يُعَدَّان آخر ممثلين للمدرستين، وقد سكن هذان العالمان المتنافسان بغداد، كما اشتركا في تأديب الشاعر الأمير ابن المعتز، وقد سمع الناس محاضرات كلا الأستاذين، وكان اندماج تعاليم المدرستين في الجيل التالي من النحويين الذين أسسوا مدرسة بغداد.

كما قرر هذا المستشرق أيضاً أن المدرسة البصرية إحتفظت بتعاليمها إلى أواسط القرن الرابع، لأن ابن دريد الذي عاصر المبرد لمدة اثنين وستين عاماً ظل حياً حتى سنة ٣٢١ هـ، وباستثناء هذا العمر الذي كان البقية الباقية من مدرسة البصرة فإن مَنْ خلف المبرد وثعلب يُسَمَّون بالبغداديين كأبي بكر بن السراج ومبرمان، لا لأنهم سكنوا وحاضروا في بغداد، ولكنهم لُقِّنُوا هناك مذهباً جديداً مزيجاً من تعاليم المدرستين القديمتين مع تفاوت بينهم في النزوع إلى إحداهما دون الأخرى.

هذا ما قرره المستشرق: Howell، وقد علق عليه الدكتور عبد الفتاح شلبي بقوله: «وأرى أن هذا الذي يقوله Howell، وما يذهب إليه بعض الباحثين من أن هناك مدرسة نحوية باسم مدرسة بغداد متميزة عن المدرستين البصرية والكوفية لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأولون من أصحاب التراجم والطبقات، ثم لا يتفق كذلك مع نصوص العلماء الأقدمين».

ثم ساق بعض العبارات التي وردت على لسان بعض هؤلاء العلماء ليدعم

بها رأيه كابن النديم، والزبيدي، وابن جني، وختم حديثه بقوله: «فالقول بأن ابن السراج، ومبرمان يمثلان المدرسة البغدادية كما يذهب إليه Howell مردود، ويشهد على رده كذلك أن الزبيدي - هو معاصر لهما - يجعلهما من البصريين، وكذلك يفعل ابن النديم.

وإذن فلم تكن هناك - فيما أرى - مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها، غاية ما في الأمر أن رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية فرأوا رأياً من هذه، ورأياً من الأخرى، وإن كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه، أو يميلون إلى تلك فيكونون بصريين أو كوفيين فحسب، فابن كيْسان يحفظ المذهبين لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ميله إلى البصريين أكثر، وكذلك كان ابن قتيبة، وابن شقير شديد التعصب مع الكوفيين مع اعتقاده مذهب البصريين، وأبو علي نفسه أحد هؤلاء، فعلى الرغم من نزعته التي تميل به إلى البصرية كان يرى رأي الكوفيين في بعض المسائل النحوية»[1].

ولم يصادف هذا الرأي قبولاً لدى بعض علماء اللغة المحدثين، ومن ثَمَّ نرى الدكتور شوقي ضيف يقول: «وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفي وجود المدرسة البغدادية، معتمداً على من ينظمون أفرادها في البصريين والكوفيين، وأن عَلَمَيْنْ من أعلام جيلها الثاني يَنْسُبان أنفسهما في البصريين، وهما أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، إذ يُعَبِّران في تصانيفهما عنهم كثيراً بكلمة أصحابنا، وينتصران في أغلب الأمر للآراء البصرية، وكثيراً ما يطلق ابن جني على الكوفيين اسم البغداديين، وكأنهم مدرسة واحدة.

ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما في البصريين لنعدهما حقاً منهم، فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي، وإن كان قد غلبت عليهما النزعة البصرية، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وعلى غرارهما الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين.

---

(١) أبو علي الفارسي. حياته ومكانته بين أئمة العربية ص ٤٤٥ وما بعدها.

أما اطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحياناً فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، فسماهم الكوفيين تارة، وتارة سماهم البغداديين، وأهم ثلاثة: ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة، وابن شقير المتوفى ٣١٥ وابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠»[١].

ويقول أيضاً «وكان يعاصرهم من يخلط بين آراء المدرستين نازعاً نزعة بصرية قوية، على نحو ما يلقانا عند الزجاجي، وخلفه أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وكان أشد منه نزوعاً إلى آراء المدرسة البصرية، ولعلهما من أجل ذلك كانا ينسبان أنفسهما إلى تلك المدرسة، مما جعل الأمر يغم على بعض المعاصرين فيضيفهما إلى البصريين»[٢].

ومن اللغويين المعاصرين الذين ذهبوا إلى رفض القول بهذا المذهب أيضاً أستاذنا علي النجدي ناصف، فقد سمعته في إحدى مناقشاته العلنية يقرر أن النحو العربي فيه مذهبان فحسب هما مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين.

ومنهم أيضاً الدكتور فاضل صالح السامرائي فقد قرر أن قسماً من الباحثين قد أطلق على التطور النحوي الذي كان في بغداد، وعلى رجاله بعد رجال الطبقتين اسم المدرسة البغدادية ونحاة بغداد، وذكر من هؤلاء الباحثين الأستاذ عبد الحميد حسن، والمستشرق Howell، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور محمد أسعد طلس، والأستاذ محمد الطنطاوي.

كما قرر أن الجدير بالذكر أن قدامى النحويين كانوا يطلقون كلمة (نحاة بغداد)، أو (البغداديين) ويريدون بها الكوفيين، وذلك لأن علماء الكوفة كانوا في بغداد متصلين بالخلافة، وساق لدعم رأيه عدة عبارات من بعض كتب التراث مثل كتاب (مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي، و (سر صناعة الإعراب) لابن جني، و (نزهة الألباء) لابن الأنباري.

وختم حديثه بقوله: «ولا نرجح أن هناك مدرسة نحوية مستقلة اسمها

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٤٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٧.

(المدرسة البغدادية) كما ذهب إليه قسم من الباحثين إذ أن من المعلوم أن لكل مدرسة أسساً تقوم عليها من حيث قبول الرواية ورفضها، والقياس والسماع، وعمن تأخذ؟ ومن تدع من القبائل؟ كما هو معلوم في أسس مدرستي البصرة والكوفة ـ كما مر ـ فما أسس المدرسة البغدادية؟

وأن لكل من مدرستي البصرة والكوفة مصطلحات نحوية كالخفض والجر، والنعت والصفة، والبدل والترجمة، والظرف أو المَحَلّ، والمنصرف، والمجرى، والمتعدي والواقع، وواو المعية وواو الصرف، والضمير والكناية والمكنى. . . الخ فما مصطلحات المدرسة البغدادية؟ إن هناك مسائل خلافية كثيرة ذكر ابن الأنباري منها في كتاب (الإنصاف) (١٢١) مسألة عدا ما لم يذكره، وما لم يذكره كثير، فما المسائل الخلافية التي تعتمدها مدرسة بغداد؟

إن ما يذكر لمدرسة بغداد من المسائل الخلافية إنما هي مسائل قليلة جداً وكثير منها إن لم نقل أكثرها موافق لمذهب أهل الكوفة وهذا ما لا يصح أن يتقوم به مذهب نحوي أو مدرسة نحوية.

إن أي نحوي بصري أو كوفي عنده من مخالفات مذهبه نحو هذا القدر ولا يُخرجه ذلك عن عداد رجال مدرسته كالكسائي والمبرد وغيرهما من رجال الطبقتين.

إن الذي يمكن أن يقال إنه بعد زوال رجال الطبقات نشأ في بغداد من تلامذتهم أو ممن تلمذ لتلاميذهم نحويون أخذوا بهذا المذهب أو ذاك أو مزجوا بينهما ولا يعني ذلك تشكل مدرسة نحوية مستقلة»[1].

ومن الذين رفضوا القول بهذا المذهب أيضاً الأستاذ طارق الجنابي، ونستطيع أن ندرك ذلك في قوله: «فدارسو النحو لم يتفقوا حتى الآن على أن هناك مدرسة نحوية متميزة يمكن أن ندعوها باسم مدرسة بغداد، وليس هناك نحو متميز ذو منهج بيِّن يمكن أن ندعوه بالنحو البغدادي، ولو كانت دعوى الانتقاء من آراء المدرستين والمزج بينهما تشكل منهجاً خاصاً في النحو لافترضنا أن

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٣١٤ وما بعدها.

الأخفش الأوسط (ت ٢٢١ هـ) واحد من متقدمي نحاة بغداد، لأنه عاش في بغداد، واتصل بالكسائي (ت ١٩٢ هـ) شيخ الكوفيين وتابعهم في خمسين مسألة، وهو ما قد خالف سيبويه في مسائل كثيرة ولم يقل لنا أحد أن الأخفش بغدادي، وإذا خالف المبرد سيبويه وتتبع كلامه في (مسائل الغلط) فلا يعني هذا أن المبرد بغدادي، ولا أن وشائجه بمدرسة البصرة التي كان علماً بارزاً من أعلامها فقد انبتّت لأن سيبويه وإن كان رأس نحاة البصرة بعد الخليل فإن الخلاف أو الاختلاف معه إنما هو من باب اختلاف التلاميذ في المدرسة الواحدة»[1].

ومن الرافضين لهذا المذهب أيضاً الأستاذ محمد حسين آل ياسين فقد ذكر أن المدرسة في المصطلح العلمي لفظ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة النظر، ويكون لها منهج خاص يؤلف منها جبهة علمية، ويرتبط أفرادها برباط الرأي الموحد، وعلى هذا الأساس نراه يختلف مع من أطلق على جماعة من الدارسين في بغداد اسم المدرسة البغدادية، وقد دعم رأيه بقوله: «والقدماء أنفسهم أطلقوا على منهج البصريين اسم المذهب، ومثله على منهج الكوفيين وهم يقصدون بهذا الاسم ما نقصد بالمدرسة، ولكنهم أطلقوا على تلاميذ المبرد وثعلب (الجماعة الذين خلطوا المذهبين) ولم يطلقوا عليهم اسم المدرسة أو المذهب وعياً منهم لطبيعة المنهج»[2].

وأرى أن هناك من الاتجاهات والسمات التي كانت تتحقق بين النحويين البغداديين ما يبرر إطلاق كلمة مدرسة أو مذهب عليها، نعم إن هذه السمات لم تكن من القوة والأصالة على نحو ما رأينا في مدرسة البصرة، أو الكوفة، ولهذا يمكن أن نقول إن استعمال كلمة «مدرسة بغداد النحوية»، أو «مذهب البغداديين» فيه شيء من التسامح، ومثل ذلك يمكن أن يقال في «مدرسة الأندلسيين النحوية»، و «المدرسة النحوية في مصر» كما سيأتي.

أما المذهب الرابع، وهو مذهب الأندلسيين فقد قال به كثير من اللغويين

---

(٢) ابن الحاجب النحوي ص ١٦.

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب ص ٣٩٢.

المحدثين، نذكر منهم الدكتور أمين علي السيد في بحثه «الاتجاهات النحوية في الأندلس، وأثرها في تطوير النحو»، والدكتور أحمد كحيل في بحثه «النحو في الأندلس»، والشيخ محمد الطنطاوي في كتابه «نشأة النحو، وتاريخ أشهر النحاة»، والدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «أبو حيان النحوي»، والأستاذ طه الراوي في بحثه «نظرة في النحو»، والدكتور شوقي ضيف في كتابه «المدارس النحوية»، والأستاذ عبد القادر رحيم الهيتي في بحثه «خصائص مذهب الأندلس النحوي»، والدكتور عبده الراجحي في كتابه «دروس في المذاهب النحوية»، وهكذا نرى كثيراً من الباحثين قد اهتموا بالحديث عن النحويين الأندلسيين ومذهبهم، «وكانت النتيجة أن كُتِب حديثاً عن علماء العربية في الأندلس باعتبارهم نحويين أكثر مما كُتِبَ عنهم باعتبارهم لغويين»[1].

ومن هؤلاء الباحثين من ذهب إلى أن مذهب البغداديين مرجعه الكوفة، ومذهب الأندلسيين يرجع إلى البصرة[2].

ولا ريب أن هذا الرأي يخالف ما ذكرناه سابقاً أن مذهب البغداديين يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء البصريين والكوفيين، وكذلك مذهب الأندلسيين لا يختص بمذهب البصريين كما سبق[3]، ومن ثَم نرى الدكتور مهدي المخزومي يعقب على هذا الرأي بقوله: «وعليه فلا وجه لما ذكره بعض الباحثين من أن أمهات المذاهب النحوية أربع، وأصول تلك الأمهات اثنان. البصرية، والكوفية، أما مذهب البغدادية فمرجعه الكوفه، ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرة «لأن النحو البغدادي - كما ذكروا - يقوم على الخلط بين المذهبين، والنحو الأندلسي ممثلاً في كتب وصلت إلينا، بعضه يميل إلى التوفيق بين المذهبين، كنحو ابن مالك، وبعضه يذهب مذهب الكوفيين كالنحو الممثل في مقدمة ابن آجروم، وبعضه يميل إلى اصطناع مذهب جديد لا هو كوفي، ولا

---

(١) الدراسات اللغوية في الأندلس ص ٢٤٢.

(٢) نظرة في النحو للأستاذ طه الراوي. مجلة المجمع العلمي بدمشق. م ١٤ (حـ ٩، ١٠ ص ٣١٨).

(٣) راجع ص ٦٤، ٦٥.

هو بصري، وهو الممثل في كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء القرطبي. ولا يعني هذا ألا يكون من أئمتهم من كان يذهب مذهب البصريين»[1].

وهكذا نرى كثيراً من اللغويين المعاصرين تناولوا الحديث عن مذهب الأندلسيين، ويعنيني آن أخص بالذكر الحديث عن بحث «خصائص مذهب الأندلس النحوي في القرن السابع الهجري»، فقد تناول فيه الأستاذ عبد القادر رحيم الهيتي الرد على بعض المعارضين لوجود مذهب نحوي للأندلس وذلك حيث يقول: «يقف على رأس المعارضين الأستاذ الأفغاني، وكان موقفه من ذلك يتراوح بين التردد والتشكيك، وقد بنى هذا الموقف على أشياء عدة. نوردها ونحاول الرد عليها»[2].

ثم ذكر هذه الأشياء، وهي أربعة، وردَّ عليها، فكان **أولها** أن الأستاذ سعيد الأفغاني ذهب إلى أن ابن مالك، وأبا حيان ـ وهما من أعلام المذهب الأندلسي ـ ليسا أندلسيين لأنهما رحلا صغيرين إلى المشرق، ولأنهما لم يتلقيا في الأندلس نحواً إلا نادراً كابن مالك، أو قليلاً كأبي حيان، وقد رد الأستاذ عبد القادر على ذلك حيث أثبت أن ابن مالك رحل عن الأندلس وعمره ما بين خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة، وكذلك أبو حيان فقد بدأ رحلته وعمره أربعة وعشرون عاماً على أقل تقدير، وعلى ذلك لا يمكن وصفهما بالصغر وهما في هذه المرحلة من العمر.

أما القول بأنهما لم يتلقيا علماً يذكر في الأندلس فكان رده عليه بإثبات أن ابن مالك كان له شيخ في العربية غير الشلوبين هو ثابت بن خيار، وأما أبو حيان فأمره أكثر وضوحاً لأن شيوخه كثيرون.

وأما **ثاني** هذه الأشياء فهي قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد ذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى أنها ليست ظاهرة أندلسية، وإنما هي شرقية، ومن ثَم رد عليه الأستاذ عبد القادر بأن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به في النحو

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٩٤، ٩٥.

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص ٤٥.

العربي كثيراً ظاهرة من ظواهر النحو الأندلسي، فلقد كان النحاة السابقون يستشهدون بالحديث قليلاً، وذلك لتوضيح قاعدة، أو تأكيد مسألة ثبتت بغير الحديث، أما الأندلسيون فقد استشهدوا به محتجين لقاعدة، أو مؤسسين به مسألة، وكثيراً ما فعلوا ذلك في نحوهم.

وأما ثالث هذه الأشياء فهو ما ذهب إليه الأستاذ سعيد الأفغاني من أن ظاهرة القول بفساد القياس والعلل التي نادى بها ابن حزم لم تجد صدى عند من جاء بعده من نحاة الأندلس، ولو حاول أحد من الأندلسيين البناء على الأساس الذي نادى به ابن حزم لصح أن يكون هناك مذهب نحوي للأندلس، وقد رد الأستاذ عبد القادر علي ذلك بأنه إذا ترك ابن مضاء لأنه ليس نحوياً في نظره، ولأنه ليس من رجال العصر الذي يتحدث عنه فإنه سيجد أبا حيان، فقد اتخذ موقفاً قريباً من موقف ابن حزم، فقد كان ينفر كثيراً من تلك العلل.

وأما رابع هذه الأشياء فهو ما ذهب إليه الأستاذ سعيد الأفغاني من أن سمات النحو الأندلسي ليست كافية لإطلاق اسم مدرسة عليه، فما جاء به الأندلسيون من آراء نحوية، وما جددوا فيه من كثرة الاستشهاد بالحديث وموقفهم من العلل، كل ذلك لا يؤهلهم لتكوين مدرسة نحوية خاصة بهم، وقد رد عليه الأستاذ عبد القادر بأن هذا الرأي فيه كثير من البعد عن الحقيقة، خاصة أن المنكرين أنفسهم قد أطلقوا على دراسات نحوية أخرى أسماء «مدارس» وهي لم تأت بأكثر مما جاء به الأندلسيون حيناً، أو لم تأت بجديد على الإطلاق إلا على أكتاف الأندلسيين حيناً آخر، فنراهم يطلقون اسم «مدرسة» على نحو الكوفة ويقولون إن ما جاءوا به هو التوسع في الرواية.

كما يطلقون اسم «مدرسة» على الدراسات النحوية في بغداد، وهي لم تأت بجديد سوى قيامها بالاختيار من آراء القدماء حيناً وبالتوفيق بين آرائهم حيناً آخر.

وكذلك يطلقون اسم مدرسة على الدراسات النحوية في مصر والشام، تلك الدراسات التي قامت على أكتاف نحاة بعضهم من الأندلس كابن مالك، وابن معط، وأبي حيان.

وختم الأستاذ عبد القادر هذا الحديث بقوله: «والرأي عندي بعد ذلك كله أننا إذا سرنا كما سار من سبقنا في تقسيم المدارس النحوية تقسيماً جغرافياً نستطيع أن نؤكد أن هناك مدرسة نحوية للأندلس لها آراؤها الخاصة بها، وسماتها المميزة لها عن غيرها من مدارس النحو في المشرق»[1].

ثم تناول بعد ذلك الحديث عن خصائص هذا المذهب وجعل حديثه متضمناً ثلاثة مباحث **أولها**: الاستشهاد عندهم، **ثانيها**: موقفهم من التعليل، **ثالثها**: اتجاههم إلى تيسير النحو العربي.

وقد ذكر في المبحث الأول أن الطابع الذي درجوا عليه في الاستشهاد يتميز بشيئين هما: موقفهم من القراءات القرآنية، وكثرة استشهادهم بالحديث الشريف.

أما موقفهم من القراءات القرآنية فقد كان موقفاً وسطاً بين موقف نحاة البصرة الذين تشددوا في الأخذ بها، وموقف الكوفيين الذين أخذوا بكل قراءة قرآنية.

وأما كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو فقد كانت إحدى سمات النحو بالأندلس، ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث لكنهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم.

وذكر في المبحث الثاني أن موقفهم من التعليل تمثل في نفورهم من كثرة العلل النحوية، وقرر أن ذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب:

السبب الأول: محاولتهم خلق شخصية مستقلة للنحو في الأندلس مماثلة لشخصيته المستقلة في المشرق إن لم تفقها، ولهذا طبقوا بعض ما نادى به ابن مضاء من إلغاء العلل الثواني، والثوالث لعدم جدواها.

السبب الثاني: تأثرهم بالمذهب الظاهري الفقهي الذي ساد البلاد في وقتهم، وذلك بطريق مباشرٍ تارة، كما هو عند ابن الضائع، وأبي حيان، أو

---

(١) المرجع السابق ص ٥٤.

بطريق غير مباشر كما هو عند ابن خروف.

السبب الثالث: محاولتهم تهذيب النحو بحذف الأدلة والتعليلات الكثيرة منه ليكون في متناول طالبيه.

وذكر في المبحث الثالث أن اتجاههم إلى تيسير النحو العربي قد ظهر في أمرين:

أولهما: نفورهم من كثرة التعليل النحوي كما سبق.

ثانيهما: تذليل الصعاب أمام دارس النحو العربي وقد ظهر ذلك واضحاً في وضعهم للمتون النحوية، وشرحهم لكتب النحو القديم منها والمعاصر.

وهكذا نرى الباحث قد بذل جهوداً موفقة في تأييد هذا المذهب وبيان خصائصه، ونحن نحمد له هذه الجهود، ولكن لنا عليه ثلاث ملاحظات.

الأولى في مناقشة الأمر الثاني الذي ذكره الأستاذ سعيد الأفغاني وهو قضية الاستشهاد بالحديث قرر أن الأستاذ سعيد الأفغاني يرى أن هذه القضية ليست ظاهرة أندلسية، وإنما هي مشرقية حينما قال: «والشيء الذي يجوز أن يناقش هنا ما ذكروا من أن ابن مالك وابن خروف شرعا الاستشهاد بالحديث الشريف والاحتجاج به في قضايا اللغة والنحو».

هذا ما قاله الأستاذ سعيد الأفغاني، ومن الواضح في حديثه أنه جمع بين اللغة والنحو في قضية الاستشهاد بالحديث، وأرى أن الجمع بينهما في هذه القضية كان يستوجب من الباحث أن يقف وقفة يوضح فيها الفرق بين الاستشهاد بالحديث في اللغة، والاستشهاد به في النحو، فأئمة اللغة كانوا يستشهدون بالحديث الشريف في مسائل اللغة وتوثيقها، ولم يحدث بينهم اختلاف حول الاحتجاج به في هذه المسائل، ومن ثم نجد المعاجم العربية منذ نشأتها تتخذ من الأحاديث النبوية مصدراً أساسياً لتوثيق اللغة، وحسبنا أن نرجع إلى ما قد ذكره الدكتور حسين نصار في كتابه «المعجم العربي»؛ فقد قسم المعاجم إلى أربع مدارس. هي مدرسة العين، ومدرسة الجمهرة، ومدرسة الصحاح، ومدرسة أساس البلاغة، وذكر أن هذه المعاجم قد احتجت بالحديث

الشريف، واتخذت من ألفاظه مادة غزيرة للمعاني اللغوية وتوثيقها.

والدكتورة خديجة الحديثي قررت ذلك أيضاً في كتابها: «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف»، ويتضح ذلك في قولها: «من تتبعي للكتب التي تهيأت لي وأنا أقوم بهذا البحث، لغوية كانت أم نحوية أم صرفية، واستخراجي للأحاديث التي أوردها أصحاب هذه المؤلفات لاحظت أن كتب اللغة جميعها، المعجم منها وغيره، تعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث الذي تأتي ألفاظه المحتج بها في الكتب اللغوية في الكثرة بعد ألفاظ آيات الكتاب العزيز إن لم تكن أكثر منها، وكونت ألفاظه ركناً مهماً من أركان المعجم العربي الشامل، فقد اعتمد عليه من ألفوا في غريب القرآن، أو تفسيره وبيان ما غمض من آياته وما تشابه منها، فكان الحديث أحد مصدرين رئيسيين في هذه المؤلفات وكان كلام العرب منثوره ومنظومه المصدر الثاني»[1].

وإذا رجعنا إلى بعض الأئمة الذين ألفوا في اللغة والنحو نجد أنهم كانوا يستشهدون بالحديث كثيراً وهم يعالجون مسائل اللغة، ولا يستشهدون به في مسائل النحو إلا نادراً، ويمكن تعليل هذه الظاهرة في ضوء ما أثير حولها من تفسيرات بأن لدينا في دراسة العربية مستوى وظيفياً، وهو الذي نعني فيه بيان وظيفة الكلمة في التركيب على نحو ما هو معروف في علم النحو، وقد رفض كثير من العلماء الاستشهاد بالحديث في هذا المستوى إلا في القليل النادر لصحة رواية الحديث بالمعنى، كما أن لدينا مستوى ثانياً هو المستوى المعجمي الذي يعنى فيه ببيان المعنى اللغوي للكلمات على ما هو معروف في علم المعاجم، وقد أجاز علماء اللغة الاستشهاد فيه بالحديث على نحو ما سبق، وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمد عيد إذ يقول: «إن علماءنا فرَّقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي، والمستوى المعجمي، فَرُفِضَ الأول وقُبِلَ الثاني»[2].

وعلى ذلك لا يصح الجمع بين اللغة والنحو في قضية الاستشهاد بالحديث،

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣٨.

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٣٤.

ومن ثم لا يقبل قول من قال: «والشيء الذي يجوز أن يناقش هنا ما ذكروا من أن ابن مالك وابن خرّوف شرعا الاستشهاد بالحديث الشريف والاحتجاج به في قضايا اللغة والنحو»[1].

الملاحظة الثانية: يرى الباحث أن ابن مضاء ليس نحوياً في نظره، كما صرح بذلك في قوله: «ونحن إذا تركنا ابن مضاء لأنه ليس نحوياً في نظرنا. .»[2].

وأنا لا أوافق الباحث على هذا الرأي، لأني لا أحب أن أبخسه حقه في الدراسة النحوية، حقاً إن له بعض الآراء المتطرفة في هذه الدراسة، مثل رأيه في نظرية العامل، ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بجهوده التي بذلها في علم النحو، وليس أدل على ذلك من أننا نرى بعض الأئمة قد سجلوا رأيه في بعض المسائل النحوية في مؤلفاتهم، ووضعوه في عداد النحويين الذين يعترف برأيهم في الدراسات النحوية، وأذكر من هؤلاء الأئمة الذين دونوا آراءه في مؤلفاتهم ابن هشام الأنصاري، فنجده مثلاً يذكر رأيه في كتابه: «شرح شذور الذهب» حين يقرر أن من أحكام الفاعل أنه لا يحذف، ثم يقول: «وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل، وتابعه على ذلك السهيلي وابن مضاء»[3]، وما دام الأمر كذلك، واعترف برأيه بعض الأئمة مثل ابن هشام فمن العدل والإنصاف أن نعده من النحويين.

الملاحظة الثالثة: يرى الباحث أن مدرسة الكوفة النحوية تتساوى مع المدرسة البغدادية، والمدرسة المصرية في إطلاق كلمة «مدرسة» على الدراسات النحوية في كل منها، وذلك في مناقشة المسألة الرابعة التي ذكرها الأستاذ الأفغاني، وهي أن سمات النحو الأندلسي ليست كافية لإطلاق اسم «مدرسة» عليه، فقد رد عليه الباحث بقوله: «إن القول بأن ما جاء به الأندلسيون ليس كافياً لإطلاق اسم المدرسة الأندلسية على نحوهم فيه كثير من البعد عن الحقيقة خاصة أن المنكرين أنفسهم قد أطلقوا على دراسات نحوية أخرى أسماء

---

(١) من تاريخ النحو ص ١٠١.

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص ٥١.

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٦٦.

مدارس، وهي لم تأت بأكثر مما جاء به الأندلسيون حيناً، أو لم تأت بجديد على الإطلاق إلا على أكتاف الأندلسيين حيناً آخر.

فنراهم يطلقون اسم (مدرسة) على نحو الكوفة، ويقولون إن ما جاءوا به هو التوسع في الرواية، وذلك عن طريق الأخذ بالمثال الواحد، والتقعيد عليه، والاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة أحياناً.

وهذه الدراسات النحوية في بغداد أطلقوا عليها اسم «مدرسة» وهي لم تأت بجديد سوى قيامها بالاختيار من آراء القدماء حيناً، وبالتوفيق بين آرائهم حيناً آخر.

كما أنهم قد أطلقوا اسم «مدرسة» على الدراسات النحوية في مصر والشام، تلك الدراسات التي قامت على أكتاف نحاةٍ بعضهم من الأندلس كابن مالك، وابن معط، وأبي حيان الذين اعتبرهم الدكتور عبد العال مكرم من أعلام مدرسة النحو في مصر والشام[1].

ولا شك أن في هذا الرد ما يدل على أن الباحث يرى أن مدرسة الكوفة تتساوى مع المدرسة البغدادية، والمدرسة المصرية في إطلاق كلمة «مدرسة» على الدراسات النحوية في كل منها.

وإني أختلف مع الباحث في هذا الرأي، وذلك لأن الدراسات النحوية في الكوفة قد تحقق لها من السمات ما أَهَّلَهَا لأن يطلق عليها حقاً كلمة «مدرسة» من غير تجاوز أو تسامح، بخلاف المدرسة البغدادية، أو المصرية فإن إطلاق كلمة مدرسة على كلتيهما فيه شيء من التجاوز والتسامح، وحسبنا أن نرجع إلى خصائص مدرسة الكوفة فإننا نجد نحاة هذه المدرسة قد توسعوا في السماع فسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، كما سمعوا من قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها كالأعراب الذين عاشوا في قرى سواد بغداد مثل أعراب الحطمية وغيرهم، وكذلك قبلوا جميع ما رُوى من الشعر، وما أُثِر من كلام العرب، وَعَّولُوا على ذلك كله في الاستشهاد، ووضع القواعد، وتوسعوا

---

(١) خصائص مذهب الأندلس النحوي ص٥٣٠.

كذلك في قبول القراءات القرآنية على اختلاف درجاتها، ووضعوا القواعد في ضوئها.

كما نجد نحاة هذه المدرسة أيضاً كانوا أقل استعمالاً لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل، والاستناد إلى البراهين المنطقية، والعلل الفلسفية، ويرجع ذلك إلى أن الكسائي مؤسس هذه المدرسة كان من أئمة القراء، ومن ثَمَّ تأثرت اتجاهاته النحوية بمنهج القُراء، وهو منهج يعتمد على النقل والرواية، وعلى ذلك لم يستكثروا من الأدلة الفلسفية، والبراهين العقلية، ولم يلتمسوا العلل لتوضيح الظواهر اللغوية على نحو ما كان يفعل البصريون.

وكذلك نجد نحاة هذه المدرسة أرادوا أن يستكملوا لدراستهم خصائص المدرسة اللغوية بوضع مصطلحات خاصة بدراستهم النحوية، ومن ثَم وضعوا هذه المصطلحات الخاصة التي خالفوا بها مصطلحات البصريين، ونذكر على سبيل المثال أن ما يسمى بالنفي عند البصريين سماه الكوفيون (الجحد)، وما يسمى بالظرف مثل (أمام)، و(يوم) سماه الكوفيون (المحل، والصفة)، وما يسمى بالضمير سماه الكوفيون (المكنى)، وما يسمى بضمير الفصل نحو «محمد هو الناجح» سماه الكوفيون (العباد)، وما يسمى ضمير الشأن نحو «قل هو الله أحد» سماه الكوفيون (المجهول)، وما يسمى البدل سموه (الترجمة، أو التبيين)، وما يسمى حروف المعاني مثل «هل»، و«في»، و«لم» سموه (الأدوات) إلى غير ذلك من المصطلحات التي وضعها الكوفيون، وخالفوا بها مصطلحات البصريين كما سبق[1].

وهكذا نجد السمات التي تحققت للاتجاهات النحوية في الكوفة قد أهّلتها لإطلاق كلمة «المدرسة» عليها دون تجاوز أو تسامح، بخلاف الاتجاهات النحوية في بغداد، والأندلس، ومصر فلم تتحقق لها من السمات مثل هذا القدر، ومن ثَم كان إطلاق كلمة «مدرسة» عليها فيه بعض التجاوز والتسامح، وقد صرح بذلك الدكتور عبد العال سالم في مستهل كتابه «المدرسة النحوية في

---

(١) راجع الصفحات ٤٤ ـ ٤٦.

مصر والشام» إذ قال: «نعم إن مدرسة مصر والشام لم تصطبغ بمذهب معين، ولم تلون بمنهج موحّد كما كان ذلك واضحاً في أخواتها من المدارس البصرية والكوفية والبغدادية، ولهذا كان إطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة فيه تجوز في التعبير، لأن المدرسة لا تكون مدرسة إلا إذا توحدت فيها الأهداف، وتناسقت الأصول، وتميزت مناهجها بطابع خاص، ولم يكن الشأن كذلك في هذه المدرسة التي نؤرخ لها كما هو واضح في هذا البحث»[1]، ولا يخفى أن في هذا التصريح ما يدل دلالة واضحة على أن المدارس النحوية لا تتساوى في إطلاق كلمة المدرسة على الاتجاهات النحوية فيها، وهذا ما ذكرته سابقاً من أن بعض المدراس النحوية تُطلق كلمة «مدرسة» أو «مذهب» على اتجاهاتها ويكون في هذا الإطلاق بعض التجاوز والتسامح لأن سمات المدرسة لم تتحقق فيها بصورة قوية متكاملة، وهذا ـ فيما أرى ـ يتمثل في المدرسة البغدادية، والمدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية.

أما خامس المذاهب النحوية وهو مذهب النحويين المصريين فقد قال به كثير من اللغويين المعاصرين. نذكر منهم الدكتور عبد العال سالم في كتابه: «المدرسة النحوية في مصر والشام»، والشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: «نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة»، والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه «تاريخ اللغة العربية في مصر»، والدكتور شوقي ضيف في كتابه: «المدارس النحوية»، والدكتور أحمد نصيف الجنابي في كتابه «الدراسات اللغوية والنحوية في مصر»، والدكتور عبد الكريم محمد الأسعد في بحثه «أبو العرفان محمد بن علي الصبان»، والدكتور عبده الراجحي في كتابه «دروس في المذاهب النحوية».

وقد رفض القول بهذا المذهب بعض الباحثين. نذكر منهم الأستاذ طه الراوي، ومحمد طلس مع اعترافهما بوجود مدرسة نحوية في الأندلس، وكان رفضهما لمذهب النحويين المصريين مثار عجب لدى بعض الباحثين، ومن ثم نرى الدكتور أحمد مختار عمر يذكر أن من الغريب أن يعترف الإمام أبو بكر

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ٦، ٧.

محمد بن الحسن الزبيدي باللغويين المصريين والأندلسيين ولا يذكر البغداديين، ثم يقول الدكتور أحمد مختار «وأغرب من هذا أن يعترف طه الراوي، ومحمد طلس بوجود مدرسة في الأندلس، ولا يعترفان بوجود مدرسة في مصر، رغم أسبقية مصر في هذا الميدان واعتماد النحو الأندلسي في نشأته ووجوده وبنائه على مصر»[1].

كما تعرض المتأخرون من النحويين المصريين لنقد لاذع، وَجَّهَهُ إليهم بعضُ الباحثين المحدثين نذكر منهم الدكتور مهدي المخزومي، فقد عَدَّ هذا الجيل المتأخر هو جيل الملفقين، والجمّاعين، فقد حشدُوا في مصنفاتهم آراء النحويين السابقين من البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، وكانوا في حشد هذه الآراء غير مراعين للأسس المذهبية التي ينبغي أن تكون أساساً لاختيار المسائل النحوية، وقد تجلى ذلك في قوله «وجيل النحاة المصريين المتأخرين جيل الشراح وأصحاب الحواشي مثل ابن عقيل، وابن الصائغ والدماميني، والكافيجي والسيوطي، والصبان، والخضري، وهو جيل الجَمَّاعين الملفقين الذين حشدوا في مصنفاتهم آراء النحاة الأولين من بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وأندلسيين ومصريين، ولم يبد عليهم أنهم إذ كانوا يختارون هذا الرأي أو ذاك كانوا يصدرون عن أسس مذهبية»[2].

ولا يخفى مدى بُعد هذا الرأي عن الحقيقة فإن لهذا الجيل آثاره العظيمة في الدراسات النحوية، فالباحث في مؤلفات هؤلاء الأئمة يدرك مدى الجهد الذي بذلوه في اختيار الآراء، وذكر الأسباب التي دعت إلى ترجيح بعض المذاهب على بعضها الآخر، وهذا سرٌّ بقاء هذه المؤلفات إلى يومنا بين أيدي الدارسين في الجامعات، والباحثين في أقسام الدراسات العليا. جزى الله هؤلاء الأئمة عن العربية وأهلها خير الجزاء.

والحق أن الدراسات النحوية في مصر قد تحقق لها من السمات والخصائص ما

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ص ١٠٧.

(٢) الدرس النحوي في بغداد ص ١٧٠.

يؤهلها لأن نطلق عليها كلمة «مدرسة»، أو «مذهب». شأنها في ذلك شأن الدراسات النحوية في بغداد والأندلس، ومصداق ذلك أننا نرى الدكتور عبد العال سالم يتحدث عن جهود النحويين في مصر، فيذكر أن كتب النحاة السابقين كانت تموج بمختلف الآراء البصرية، والكوفية، والبغدادية، فضلاً عن الآراء الخاصة التي كان ينفرد بها أحياناً كبار النحاة، ثم يقول: «ولم يملك نحاة مصر والشام إزاء هذه الآراء المختلفة، والمذاهب المتعددة إلا أن يمزجوا بينها، ويوازنوا بين أدلتها، فما صح في رأيهم، واستقام في منطقهم أخذوه بغض النظر عن المصدر الذي استقوا منه هذا الرأي، والتمسوا فيه هذا المنطق بصرياً، أو كوفياً، أو بغدادياً، وبغض النظر عن أن يكون هذا الرأي لفلان من النحويين أو غيره، وإنما المهم أن يكون الرأي له دليل يصاحبه، وحجة تسنده، وبرهان يؤيده».

ثم يوضح اجتهادهم في هذه الدراسة فيقول: «ولما كان للنحاة في هذه الفترة العمق في الدراسات النحوية، والوقوف على أسرارها وحقائقها فقد كانت لهم نظرات في هذه الدراسات صائبة، وآراء قيمة، وتوجيهات سديدة.

كانوا إذا أخذوا برأي من الآراء، أو مذهب من المذاهب في النحو صححوا هذا الرأي بكل ما يملكون من رصيد ثقافي، فقد يؤيدون وجهتهم بالدليل القرآني، أو بالحديث الشريف، أو بالشواهد الشعرية، أو بالقياس والتعليل.

وقد لا يقتصرون على دائرة التوجيه لآرء غيرهم، والتماس الأدلة لها بل كانوا يتجاوزون ذلك إلى آراء يصدرونها، ومسائل ينفردون بها، وبحوث لم يسبقهم أحد فيها»[1].

وهكذا يوضح لنا الدكتور عبد العال موقف النحاة المصريين من كتب السابقين وآرائهم، ويبين مدى اجتهادهم في دراساتهم النحوية، ومن ثَمَّ تحقق لهم كثير من السمات التي امتازت بها هذه الدراسة، وحسبك أن ترجع إلى ما

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ٤٥٢.

قدمناه من خصائص هذا المذهب لتدرك ما تحقق له من هذه السمات التي أهلته ليذكر في عداد المذاهب النحوية[1].

وبعد فإننا نستطيع في ضوء هذا العرض السابق للمدارس النحوية أن ندرك أن هذه المدارس قد ظفرت بدراسة بعض اللغويين المعاصرين، وكانت لهم فيها نظرات مختلفة على نحو ما قدمنا.

ولعل من تتمة هذه الدراسة أن نعرض لبعض المحاولات الجديدة التي نادى بها بعض المحدثين في دراسة المذاهب النحوية، وذلك على النحو الآتي.

(١) راجع ص ٦٧.

محاولات جديدة لمدارس النحو العربي

ذهب بعض الباحثين في مدارس النحو العربي إلى اقتراح مناهج جديدة يمكن أن نتبعها في دراستها، ونستطيع أن نعد هذه المناهج محاولات جديدة في دراسة هذه المدارس.

ويعنيني أن أخص بالذكر الحديث عن محاولتين ذهب إلى إحداهما الدكتور حسن عون، وإلى الأخرى الدكتور أحمد مختار عمر.

أما الدكتور حسن عون فقد ذهب إلى أن تطور الدرس النحوي لم يكن مديناً للبيئة كما ألفنا أن ندرس نحونا على أنه نتاج مدرسة البصرة، أو الكوفة، أو بغداد، ولكنه في الواقع كان مديناً لمجهود بعض علماء النحو، وثمرة من ثمرات نشاطهم العقلي، ولهذا ينبغي أن ندرس ملامح هذا التطور في مدارس منسوبة إلى أصحابها من أئمة النحاة بدل أن تنسب إلى مدن عرفت بنشاطها في الدرس النحوي، فقد أصبح ذلك منذ القرن الثالث الهجري لا يصور الواقع ولا يعبر عن الحقيقة[1].

وعلى ذلك وضع منهجه الذي يتناول تطور الدرس النحوي في مدرسة سيبويه، ثم في مدرسة الزمخشري، ثم في مدرسة ابن مالك، ثم في العصر الحديث، أو القرن الرابع عشر الهجري.

وهكذا كان المنهج في وضعه الأول، ولكنه في مرحلة التنفيذ امتد إلى

(١) تطور الدرس النحوي ص ٦.

المدرستين الأولين فحسب، أعني مدرسة سيبويه، ومدرسة الزمخشري.

أما مدرسة سيبويه فقد مهّد لها بالحديث عن الدرس النحوي قبل ظهورها، ثم شرع في الحديث عنها ذاكراً السبب في اختيار هذه الفترة التي ظهرت فيها، وتحدث عن تخطيط الدرس النحوي عند سيبويه في ضوء ما جاء في كتابه الذي صور لنا بوضوح جهود النحاة السابقين، واتجاه سيبويه في وضع ضوابط النحو، وتقنين أحكامه، كما تحدث عن مدى المجهود الشخصي لسيبويه في هذا الكتاب، وعن مكانة هذا الكتاب في ضوء ما جاء فيه، وما قيل عنه، وختم حديثه ببيان تطور الدرس النحوي بعد سيبويه حتى مجيء الزمخشري.

وأرى أن مكانة سيبويه غنية عن البيان، وجهوده في تأسيس النحو العربي لا يجهلها أحد من الباحثين، ولكني أريد أن أشير هنا إلى ما قاله بعض اللغويين العرب عن كتابه، كقول أبي الطيب اللغوي «عقد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل»، وكقول أبي سعيد السيرافي «عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه»، وكقول ثعلب «اجتمع على صنعة الكتاب اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه»، ولا أقصد بذلك أن أنتقص من مكانة سيبويه، فهو إمام النحاة بلا منازع، ولكني أريد أن أشير إلى أن هناك جهوداً تضافرت، وتعاونت على ظهور الاتجاهات النحوية على الصورة التي ظهرت عليها في كتاب سيبويه، فكان من الصواب أن ينسب تطور الدرس النحوي إلى الأئمة الذين ظهروا في هذه البيئة، وأكبر ظني أن ذلك هو الذي دعا اللغويين العرب إلى أنهم يذهبون إلى نسبة هذا التطور إلى طائفة من الأئمة الذين ظهروا في بيئة معينة، فقالوا مثلاً مذهب البصريين، أو مذهب الكوفيين، أو مذهب البغداديين، لأنه في الحقيقة نتاج طائفة من العلماء، ظهروا في البصرة، أو الكوفة، أو بغداد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اللغوية عند العرب تختلف عنها عند الغرب، فتطور الدرس اللغوي عند الغربيين يسمح لهم بنسبة هذا التطور إلى أحدهم لأنه قد عُرِف بينهم بأنه مؤسس هذا الاتجاه، وإليه يرجع الفضل في هذا التطور.

ونذكر على سبيل المثال هذا التطور اللغوي الذي حدث مع بداية القرن

العشرين علىَ يد الباحث السويسري «فرديناند دو سوسير»، فقد كـان في بدايـة حياته العلمية يساير الدراسات التاريخية التي كانت سـائدة آنـذاك، ثم بدت لـه رؤية جديدة أساسها أن اللغة واقع اجتماعي ماثل بين الناطقـين بها، ومن ثَم لا يجوز أن يُكتفَى في دراستها بالنواحي التاريخية والمقارنة بل يجب أن يُعنى بدراسة تركيبها، ومعرفة أصواتها وخصائص مفرداتهـا، وهذا النـوع من البحث اللغوي الوصفي صادف قبولاً كبيراً لدى الباحثين والدارسـين، ثم أصدر كتـاباً يشتمـل على خلاصة آرائه التي كانت بمثابة ثورة على الدراسات التقليدية، وكان أهم ما عُني به دعوته إلى النظر في العناصر اللغوية من مفردات وجمـل وأصوات لا عـلى أنها وحدات منفصلة بل على أنها كـل مـترابط، وهكـذا أرسى في الـدراسـات اللغوية دعائم المدرسة البنيانية.

ويقترن اسم «دي سوسير» أيضاً بعلم اللغة الوصفي، وذلـك بفضل جهـوده التي بذلها في هذه الدراسات الوصفية، فقبل ظهوره لم يكن هناك تصـور واضح لإمكـان بحث اللغة الـواحدة، أو اللهجـة الواحـدة على نحـو دقيق، وبفضـل الدراسات التي قام بها تحددت معالم هـذا العلم، وأصبح يعـرف بين الـدارسين بأنه العلم الذي يتناول بالدراسـة العلمية لغـة واحدة، أو لهجـة واحدة في زمن بعينه، ومكان بعينه، ومعنى ذلك أنه يبحث المستوى اللغوي الواحد من جوانبه الصـوتيـة، والنحـويـة، والمعجميـة، وعـلى ذلـك لم يكن عجبـاً أن يصـير «دي سوسير» صاحب مدرسة لغوية من أوسع المـدارس شهرة في الـدراسات اللغـوية الحديثة[1].

* * *

والمـدرسة الثـانية في منهـج الدكتـور حسن عون هي مـدرسة الـزمخشري كما ذكرنا، وقد مهَّد لها بالحديث عن الأمور التي جـدَّت على الـدرس النحوي أيـام الزمخشري، ثم تحدث عن هذه المدرسة وأثرها في البيئة العلمية، وتناول في هذا الحـديث قضيـة من أهم القضـايـا التي شغلت رجـال النحـو واللغـة من عصر

(١) راجع الصفحات ٧٧ ـ ٧٩.

سيبويه حتى عصرنا الحديث، ويمكن أن توضع هذه القضية في صيغة هذا السؤال:

هل تصورنا للنحو يمتد إلى الدلالة اللغوية في الجملة أو التركيب؟ أو بمعنى آخر: هل من وظيفة النحو أن يتناول المعاني البيانية للنص اللغوي كما يتناول الأشكال الإعرابية، أم أنه قاصر على النظر في الأشكال المختلفة على أواخر الكلمات في النص اللغوي؟

وقد قرر أن هذه القضية عولجت في بعض المصنفات القديمة التي وصلت إلينا دون إبرازها، وإثارتها كقضية مستقلة. عالجها أبو عبيدة في كتابه «مجاز القرآن»، وعالجها الفراء في كتابه «معاني القرآن»، وعالجها الشيخ عبد القادر الجرجاني في كتابه «إعجاز القرآن».

كما قرر أيضاً أن هذه القضية قد أثيرت منذ سنوات، واتخذت أبعاداً في مجال الدراسات اللغوية، وانقسم اللغويون بشأنها إلى فريقين. فريق يؤيد وجهة النظر التي تعتبرها من صلب النحو، وتراها من مكملاته، ولا تجد غضاضة في معالجتها بهذا الاعتبار على المستوى الدراسي، والمستوى التصنيفي، وكان على رأس هذا الفريق الأستاذ إبراهيم مصطفى، وفريق آخر يؤمن بنظرية التخصص الدقيق في العلوم مهما اقتربت أصولها، فيبعد هذه القضية عن المجال النحوي، ويرى فيها ملامح قضية بلاغية، وعلى ذلك فموطن دراستها ومعالجتها هو في علوم المعاني، وليس في المباحث النحوية التي ينبغي أن تقتصر على الأشكال الإعرابية والبنائية المتعاقبة على أواخر الكلمات، والدالة على وظائف هذه الكلمات في التراكيب اللغوية، وكان على رأس هذا الفريق الأستاذ أمين الخولي.

ثم صرح برأيه فقال: «وإذا كان لنا رأي في هذه القضية فإننا نؤثر عرضه في إيجاز، إننا نعتقد أنها قضية نحوية وأن البحث النحوي ينبغي أن يمتد فيشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية إعراباً وبناء. ذلك لأن النحو في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية، وكان يطلَق عليها جميعها، وكان مرادفاً لكل العلوم اللغوية، كما كان القائمون على هذه المباحث اللغوية يُعْرَفون بالنحاة،

على أن ذلك لم تنفرد به اللغة العربية، بل كان هذا شأن النحو والنحاة بالنسبة للإغريقية واللاتينية.

صحيح أنه عندما اتسعت دائرة المعارف اللغوية أخذت تَظْهَر تخصصات متعددة في هذه اللغات الثلاث، كل واحد منها يحاول أن يعالِج النص اللغوي من زاوية معينة لعل أهمها في الماضي زاوية الدلالة البيانية، ولكن أمر النحو والبيان قد انتهى في العصر الحديث أو كاد ينتهي إلى اعتبارهما مبحثاً واحداً يعرف بالبحث النحوي تعالج فيه قضايا اللفظ من حيث البنية والصيغة والشكل، كما تعالج فيه قضايا التركيب اللغوي من حيث المعنى والدلالات البيانية، وهكذا أخذ النحو يعود كما بدأ في كثير من اللغات الأجنبية الحديثة، وينبغي ألا تَشُذ العربية عن غيرها في هذا السبيل»[1].

وتناول بعد ذلك الحديث عن موقف الزمخشري من هذه القضية، وحاول أن يصل إلى هذا الرأي من خلال أربعة مؤلفات تُعَد من أهم مؤلفات الزمخشري بالنسبة لهذه القضية هي المُفَصّل، والأنموذج، ومقدمة الأدب، والمفرد والمؤلف.

وفي ضوء هذه المؤلفات وصل إلى أن الزمخشري دلنا بصنيعه لا بتصريحه على أنه يرى الفصل بين المبحث النحوي والمبحث البياني، وذلك عكس ما رأيناه في المباحث النحوية التي كانت تمزج المباحث اللغوية بعضها ببعض، وتوحي بأنها جميعاً تصدر عن أصل واحد هو النص اللغوي وتهدف إلى غاية واحدة هي الفهم الدقيق لأسرار اللغة حتى يتمكن العلماء من إدراك النصوص، واستنباط القوانين.

ويضاف إلى ذلك أيضاً ما صنعه في كتابه «أساس البلاغة» حيث بحث فيه بشكل واضح قضية الدلالة البيانية، ويدل هذا على أنه عزل هذه القضية عن البحث النحوي، ورأى لها مكاناً آخر هو علوم البلاغة.

وأرى أن ما ذهب إليه الزمخشري هو الأوفق، والأحق بالاتباع، فعندما تنمو العلوم، ويتسع مجال البحث فيها يظهر دور التخصص الدقيق في فروعها

---

(١) تطور الدرس النحوي ص ٩٤، ٩٥.

المختلفة لتواصل النمو والازدهار، وإذا صح أن النحو العربي في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية، وأن القائمين على هذه المباحث كان يُعْرَفون بالنحاة فقد كان ذلك في مرحلة مبكرة هي مرحلة نشوئها، أو طفولتها ـ إذا صح هذا التعبير ـ وعندما نمت، وشبت ظهرت فيها التخصصات المتعددة، وكان من بينها علم البلاغة الذي تكفل بمباحث المعاني، والأساليب البيانية، وعلى ذلك سار النحاة المتأخرون في مؤلفاتهم، فإذا عرض أحدهم لمسألة بيانية أرشد القارىء إلى أن هذه المسألة ليست من مباحث النحو، وإنما هي من مسائل البيان، وعليه إذا أراد بسطها أن يرجع إلى كتب البلاغة، وأذكر على سبيل المثال ما ذكره السيوطي في كتابه «همع الهوامع» في درس المفعول به حين قرر أن تقديم المفعول به في نحو «إياك نعبد» لإفادة الاختصاص، ثم قال: «والمشهور أن الاختصاص، والحصر مترادفان، واختار السبكي التفرقة بينهما، وأن الحصر نفي غير المذكور، وإثبات المذكور، والاختصاص قصر الخاص من جهة خصومه من غير تعرض لنفي غيره، وهاتان المسألتان من علم البيان، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا (شرح ألفية المعاني)، وكتاب (الإتقان)»[1].

فنراه قد صرح بأن هاتين المسألتين من علم البيان لا النحو، وعلى من يطلب بسط الكلام فيهما فليرجع إلى كتاب له في البلاغة يسمى «شرح ألفية المعاني»، أو إلى كتابه «الإتقان في علوم القرآن».

وهكذا نرى الدكتور حسن عون عرض لهذه القضية بالبحث والمناقشة في حديثه عن مدرسة الزمخشري، وقد ختم كلامه عن هذه المدرسة بالحديث عن كتاب «المفصل» لأن هذه المدرسة تقوم على هذا الكتاب، ومن ثم بَيَّنَ قيمته من حيث مادته، ومنهجه، ومعالجته لقضايا النحو، كما بَيَّنَ أثره الذي لم يقف عند نحاة عصره، بل امتد إلى عصر ابن مالك والعصر الحديث.

وأرى أن تخصيص الزمخشري ليكون صاحب المدرسة النحوية في هذه الحقبة موضع نظر، فقد يرى بعض الباحثين أن غيره يستحق أن يكون صاحب هذه

---

(١) همع الهوامع ١٢/٣.

المدرسة مثل ابن جنى. حقاً إن ابن جنى ليس له كتاب متكامل في علم النحو مثل المفصل لكن يمكنْ أن يقال إن هذه الفترة لم تكن في حاجة إلى مثل هذا الكتاب، فقد ظهر فيها الكتب المتكاملة في النحو، وفي مقدمتها كتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد، وإنما كانت في حاجة إلى بحث ظاهرة نحوية نمت وازدهرت، وهي فلسفة النحو العربي، وكان في مقدمة المؤسسين لهذه الظاهرة العلامة ابن جنى، بجانب بحوثه القيّمة في العديد من مسائل النحو، واللغة، وحسبنا أن نرجع إلى مؤلفاته الكثيرة لنرى ذلك واضحاً فيها، وفي مقدمة هذه المؤلفات «كتاب الخصائص»، و «سر صناعة الإعراب»، و «المحتسب».

وقد يرى بعض الباحثين أن غير الزمخشري وابن جنى يستحق أن يكون صاحب مدرسة في النحو العربي أيضاً، فتاريخ هذا العلم العريق حافل بالأئمة الذين يضارعون هذين العالمين مثل المبرد، والفراء، والسيوطي، وابن الحاجب، وابن هشام. أما مَنْ وصل منهم إلى القمة فيما أرى فهما اثنان. أولهما سيبويه، وثانيهما ابن مالك، وإني أتفق في هذا الرأي مع الدكتور يوسف خليف، فقد صرح بذلك إذ يقول: «كأنما انقسم تاريخ النحو العربي الطويل منذ نشأته إلى اليوم إلى مرحلتين أساسيتين. يقف سيبويه على قمة المرحلة الأولى، ويقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى، وإذا كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذي سجل قواعد النحو العربي، وخَطَا بِهِ الخطوة الأولى التي حددت معالمه، ورسمت اتجاهاته، فإن أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه هو الذي قام بأكبر عملية تصفية تمت في تاريخ هذا النحو، وخطا به الخطوة الأخيرة التي استقر بعدها في صورته الثابتة إلى اليوم، وكأنما ضَنَّ الزمن بعد سيبويه بمقاليد خزائنه ليسلمها لابن مالك في القرن السابع حتى يفتح بها هذه الخزائن النفيسة ليستخرج ما فيها من كنوز غالية»[1].

وأستطيع أن أقول في ختام الحديث عن هذه المحاولة التي نادى بها الدكتور حسن عون إنها لا تخلو من المآخذ التي تجعلها لا تصل إلى المستوى الذي عُرِفَت

---

(١) تسهيل الفرائد، وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. مقدمة التحقيق بقلم الدكتور يوسف خلف.

عليه المذاهب النحوية الخمسة التي تحدثت عنها من قبل.

* * *

أما المحاولة الثانية التي نادى بها الدكتور أحمد مختار فقد ذكرها عقب حديثه عن اختلاف الباحثين في عدد المدارس النحوية، وتباين وجهات نظرهم في الاعتراف ببعض المدارس، ورفض بعضها الآخر، ثم قال: «وأخيراً فإننا نؤمن بأن تقسيم العلوم إلى مدارس ـ مهما كان المعيار ـ ليس خير سبيل. إنه يعطي إحساساً بمحلية العلوم، ويخلق جوًّا من التحيز والتعصب، إنه يظهر اتفاقاً سطحياً بين أتباع المدرسة الواحدة حول مبادىء معينة، أو قواعد خاصة، ولكنه يخفي من ورائه خلافات جوهرية.

ومن أجل هذا فنحن نفضل المعيار المبني على أساس النظريات المنفصلة والاتجاهات المستقلة. وعلى هذا يمكننا أن نتكلم عن نظرية سيبويه في الالتزام بما سمع عن العرب وعدم استخدام القياس النظري، لأن العرب يمتنعون عن التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن القياس يمنعه. وعن نظرية الفراء في النصب على الخلاف أو المخالفة، وعن نظرية ابن فارس في رد الكلمات الكبيرة البنية إلى أصول أقل حجماً، وهكذا.

هذا الاتجاه ربما يكون أكثر دقة وفائدة في تتبع النظرية أو الاتجاه، وفي رسم حدود كل ومعالمه عبر العصور من غير استخدام التعميمات، أو إصدار الأحكام الكلية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الدقة ويعوزها الحذر العلمي».

هكذا وضح لنا الدكتور مختار رأيه في دراسة الاتجاهات النحوية، ومن اليسير أن يدرك القارىء أن المنهج الذي نادى به يُعد محاولة جديدة في هذه الدراسة، فهو يعتمد على النظريات المنفصلة، والاتجاهات المستقلة مثل نظرية سيبويه في الالتزام بما سمع عن العرب، وعدم استخدام القياس النظري، ومثل نظرية الفراء في النصب على الخلاف أو المخالفة، ومثل نظرية ابن فارس في رد الكلمات الكبيرة البنية إلى أصول أقل حجماً وهكذا.

ولا ريب في سلامة هذا المنهج إذا قطعنا بنسبة النظرية إلى صاحبها، ولكن

من أين لنا هذا والمراجع التي بين أيدينا لا تساعدنا على ذلك، ويعنيني في مناقشة هذه المحاولة أن أقف امام النظريتين الأوليين من هذه النظريات التي مثل بها الدكتور مختار، وهما نظرية سيبويه، ونظرية الفراء.

أما نظرية سيبويه فنحن نعلم أن مصدرها هو كتابه الذي يعد مرجعنا الأول في نحو البصريين، وقد حوى كثيراً من آرائهم، ونظرياتهم، واتجاهاتهم، بجانب ما حواه من المادة اللغوية الغريزة، وقد علمنا موقف اللغويين العرب من نسبة محتوى هذا الكتاب لسيبويه في حديثي عن محاولة الدكتور حسن عون إذ ذكرت عدة آراء لعدد من اللغويين كقول أبي الطيب اللغوي «عقد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل»، وقول أبي سعيد السيرافي «عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه»، وقول ثعلب «اجتمع على صنعة الكتاب اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه»، وأستطيع أن أضم إلى هذه الأقوال ما رُوِيَ عن يونس بن حبيب أنه عندما أُخْبِرَ بكتاب سيبويه، وأنه يحتوي ألف ورقة من علم الخليل قال: «ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه»، فلما نظر في كتابه، ورأى ما حكى قال: «يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكا عني»[1].

فهذه الروايات، وما شابهها تجعلنا نرجح نسبة هذه النظرية، وما ماثلها لطائفة من النحويين البصريين وفيهم سيبويه، ويظل هذا الإمام صاحب الفضل في الحفاظ على هذه النظريات بوضعها في كتابه القيِّم الذي سيظل المرجع الأول في نحو البصريين.

أما نظرية الفراء في النصب على الخلاف فنحن إذا رجعنا إلى مراجع النحو العربي لنعرف أساس هذه النظرية فإننا نجد من العوامل النحوية التي قال بها الكوفيون عامل الخلاف، أو المخالفة، وقد قالوا بهذا العامل في عدة مواضع أهمها ما يأتي: ـ

الموضع الأول: المفعول معه. نحو «استوى الماء والخشبة»، واحتجوا لنصبه

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٤٩.

على الخلاف بقولهم: «إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف لأنه إذا قال: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء، واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن في «جاء زيد وعمرو» فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف[1].

الموضع الثاني: الظرف الواقع خبراً نحو «زيد أمامك»، و «عمرو وراءك»، واحتجوا لنصب هذا الظرف على الخلاف بقولهم: «قلنا أنه ينتصب بالخلاف لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، وعمرو منطلق، كان «قائم» في المعنى هو «زيد»، ومنطلق في المعنى هو «عمرو»، فإذا قلت: «زيد أمامك»، و «عمر وراءك» لم يكن «أمامك في المعنى هو «زيد»، ولا «وراءك» في المعنى هو «عمرو» كما كان «قائم» في المعنى هو «زيد»، و «منطلق» في المعنى هو «عمرو» فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما»[2].

الموضع الثالث: الفعل المضارع المنصور بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفي، أو طلب، وبعد أو. فمثال المضارع المنصوب بعد الواو الفعل «تأتيَ» في قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

وكذلك الفعل «يكون» في قول الحطيئة:

ألم أك جاركم ويكونَ بيني   وبينكم المودة والإخاءُ

ومثال المضارع المنصوب بعد الفاء الفعل «يُسْحِتَ» في قوله تعالى: ﴿لا تفتروا على الله كذاباً فيُسْحِتَكم بعذاب﴾، وكذلك الفعل «أفوز» في قوله تعالى ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾، وكذلك الفعل «نستريحَ» في قول أبي النجم العجلي:

يا ناق سيري عنقاً فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

---

(١) الإنصاف. المسألة رقم ٣٠.

(٢) الإنصاف المسألة رقم ٢٩.

ومثال المضارع المنصوب بعد (أو) الفعل «نموتَ» في قول أمرىء القيس:

فقلت لـه لا تبـك عينـك إنما نحـاول ملكـاً أو نمـوتَ فـنعُـذرا

وكذلك الفعل «تستقيمَ» في قول زياد الأعجم:

وكـنت إذا غـمـزت قنـاة قـوم كسرت كـعـوبهـا أو تستـقيـما

وكذلك الفعل «أُدْرِكَ» في قول الشاعر:

لأستسهلن الصعـب أو أُدْرِكَ المنى فـما انقـادت الآمـال إلا لصـابـر

وقد ذكر السيوطي في الهمع أن المضارع في هذه الحـالة منصـوب بأن مضمـرة بعـد «أو»، وهـذا مـذهب البصريـين، ثم قـال: «وذهب الفـراء، وقـوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني لـلأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه»[1].

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن مصدر الإلهام لفكـرة عامـل الخلاف عنـد الكوفيـين هو الخليـل بن أحمد مـرجعهم الأول في هذه الـدراسة، كـما هو مـرجع البصريـين الأول، فقد رُوِيَ عنـه كلام في مبحث الاستثـناء يشبه كـلام الكـوفيين في الخـلاف، وقد قـرر الدكتـور مهدي هـذا الرأي وهـو يتحدث عن عوامل الإعراب المعنوية عند الكوفيين، فقـد قال: «وأهم عـواملهم المعنويـة ما سموه بالخلاف، المعروف أنه مصطلح كوفي، لم يقل به بصري، إلا أن الظاهـر أنهم تصيدوه من كلام الخليل مرجعهم الأول في هذه الدراسـة، كما هـو مرجـع البصريين الأول، وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في «الخـلاف» فقد كان يقول «إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره».

وقـد علق الدكتـور مهدي عـلى هذهْ العبـارة التي قالهـا الخليل في الاستثـناء بقوله: «فمقالة الخليل في نصب المستثني بالإ ـ عنـدي ـ مبعث القول بـالخلاف عند الكوفيين، ولكنهم رسموا له حدوداً، وطبقوه في موضوعات أخرى»[2].

---

(١) همع الهوامع ٤/١١٧

(٢) مدرسة الكوفة ص ٢٩٤.

وتحدث الدكتور شوقي ضيف أيضاً عن العوامل النحوية عند الكوفيين فقال: «لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعاً على كتاب سيبويه ينهلون منه ويعلون حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم في بعض العوامل والمعمولات:

ونحن نعرض لأهم مصطلحاتهم التي تداولوها على ألسنتهم وسُجِّلت في تصانيفهم وتصانيف من خلفوهم من النحاة، فمن ذلك اصطلاح «الخلاف» وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل «محمد أمامك» بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له»[1].

وهكذا نجد المراجع التي بين أيدينا تنسب عامل الخلاف إلى الكوفيين، وبعضها يصرح بأن الفراء وقوم من الكوفيين ذهبوا إلى الأخذ به في بعض المسائل النحوية.

كما أن محاولة الدكتور مهدي في البحث عن أصل عامل الخلاف تدل على أنه يرى أن مصدر الإلهام لهذا العامل هو الخليل بن أحمد، ثم يصرح بعد ذلك بأن الكوفيين عكفوا على دراسته فرسموا له حدوداً، وطبقوه في موضوعات أخرى.

ومن ثم فإني أرى من الصواب نسبة نظرية الخلاف، أو المخالفة إلى مذهب الكوفيين، أما نسبتها إلى الفراء فهي في حاجة إلى ما يثبت صحتها لأن المراجع التي بين أيدينا لا تساعدنا على ذلك.

وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدراسة اللغوية عند الغربيين تسمح بنسبة النظرية اللغوية إلى صاحبها لأنه عرف عندهم بأنه هو أول من نادى بها، وأسس نظامها، وتعهدها بالبحث حتى كُتِبَ لها الذيوع والانتشار، ونذكر على سبيل المثال ما يعرف عن اللغويين الألمان بنظرية جريم، أو قانون جريم، فهذا

---

(١) المدارس النحوية ص ١٦٥.

العالم الألماني له كتاب مشهور عن النحو الألماني، ولهذا الكتاب أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية الحديثة لأنه يعد مرحلة واضحة في دراسة «النحو التاريخي»، وقد ألف «جرَيم» الجزء الأول من هذا الكتاب سنة ١٨١٩، ثم عدَّل هذا الجزء سنة ١٨٢٢ م إذ أضاف إليه الحديث عن تغيُّر الأصوات بين اللغات التي قارن بينها مبيناً أهمية هذا التغير في هذه الدراسة، وقد عُرِفَت هذه الإضافة فيما بعد بقانون جريم، وصارت أهمية جريم تأتي من أنه وسع دائرة البحث في اللغة إذ قرر أن النصوص الأدبية المكتوبة لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من اللغة، ومن ثم انطلق الى دراسة اللهجات والآداب الشعبية بهدف الوصول إلى فهم الحياة الثقافية للأمة[1].

وهكذا نجد من اليسير عند الغربيين نسبة الآراء، والنظريات، والاتجاهات إلى أصحابها لأن الدراسات والمراجع تساعد على ذلك، أما عند اللغويين العرب فمن العسير اتباع هذا المنهج، ومن ثم كان من الصواب نسبتها إلى المذاهب التي تنتمي إليها على نحو ما هو مذكور في المراجع التي بين أيدينا.

---

(١) راجع بحث فقه اللغة عند الغربيين في كتاب «فقه اللغة في الكتب العربية» ص ١٥.

موازنات بين البصريين والكوفيين

حرص كثير من علماء اللغة المحدثين على عقد الموازنة بين مذهبي البصريين والكوفيين في حديثهم عن المذاهب النحوية، وقد رأيت أن أستكمل بحث موقف المحدثين من هذه المذاهب بالحديث عن بعض هذه الموازنات، وذلك على النحو الآتي:

تحدث الأستاذ أحمد أمين عن نشأة علم النحو، كما تحدث عن نشأة مدرستي البصرة والكوفة، ثم قال «وأيًّا ما كان فقد اختلفت مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة في مبادىء أساسية، وربما كان أهم الفروق الأساسية بين المدرستين أن مدرسة البصرة رأت أن أهم غرض وضع قواعد عامة للغة في الرفع، والنصب، والجر، والجزم، ونحوها تلتزمها، وتريد أن تسير عليها في دقة وحزم، وإذا كانت اللغات دائماً لا تلتزم القواعد العامة دائماً، بل فيها مسائل لا يمكن أن تجري على القاعدة، وخصوصاً اللغة العربية التي هي لغات قبائل متعددة تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً كما رأيت، أراد البصريون تمشياً مع غرضهم أن يهدروا الشواذ، فإذا ثبت صحتها قالوا «إنها تحفظ ولا يقاس عليها»، بل جرءوا على أكثر من ذلك فخطأوا بعض العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد كما رأيت من تخطئة ابن أبي اسحاق الحضرمي للفرزدق في بعض شعره، مع أن الفرزدق عربي صميم يَحْتج العلماءُ بشعره ولا يشكّون في ذلك؛ فالبصريون إذا رأوا (استجاد)، و(استزاد)، و(استخار)، و(استعار)، ورأوا الأكثر يجري على هذا النسق ثم رأوا (استصوَب)، و(استحوَذ) عَدُّوا ذلك شذوذاً يُسمع ولا

يقـاس عليه، وإذا رأوا (إنَّ) تنصب الاسم وتـرفع الخـبر غالبـاً، ثم رأوا بعض المواضع لا تسير هذا السير مع الوثوق بصحة ما وَرَدَ نحو «إنَّ هذان لسـاحران» ألزموا الناس بـاتباع الأكـثر الأغلب، فهم قد فضَّلوا القيـاس وآمنوا بسلطانـه، وجَرَوا عليه وأهدروا ما عداه، وإذا رأوا لغتين: لغةً تسير مـع القياس، ولغـة لا تسـير عليه فضلوا التي تسـير عليه، وضَعَّفُـوا من قيمة غـيرها، فهم في الـواقـع أرادُوا أن يُنَـظِّمُوا اللغـة ولو بـإهدار بعضهـا، وأرادُوا أن يكـون مـا سمـع من العرب مخالفاً لهذا التـنظيم مسائـل شخصية جـزئية يتسـامحون فيهـا نفسها، ولا يتسامحون في مثلهـا، والقياس عليهـا، حتى لا تكثر فتفسـد القواعـد والتنظيم، هذا إذا لم يتمكنوا من أن يُؤَوِّلُوا الشاذ تأويلاً يتفق وقواعدهم ولو بنوع تكلف.

أمـا الكوفيـون فلم يروا هـذا المسلك، ورأوا أن يحـترمـوا كـل مـا جـاء من العرب، ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القـواعد العـامة، بـل يجعلون هذا الشـذوذ أساسـاً لوضـع قاعـدة عامـة. قال السيوطي في بغية الـوعاة «إن الكسـائي كان يسمـع الشاذ الـذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصـلاً ويقيس عليه فـأفسد النحـو بذلـك»، وقـال الأنـدلسي «الكوفيون لـو سمعوا بيتـاً واحداً فيـه جواز شيء مخـالف للأصـول جعلوه أصلاً وبَوَّبُوا عليه «فهم أكثر تجويزاً للوجوه المختلفة في المسائل، فـإذا سمعوا مثـلاً «يا ليت عدة حول كله رجب» وضعوا لذلك قاعدة مع أنـه شاذ لأنـه وصف الحول وهو نكرة بـ «كله» وهي معرفة، وقالوا «إن تـوكيد النكـرة بغير لفـظها جـائز إذا كانت مؤقتة» وأجازوا أن تقول «صمت شهـراً كله»، و«تهجدت ليلة كلهـا» مع أن البصريين في ذلك يقولون أولاً إن هذا البيت لم يعرف قائله، وثانيـاً لو صَحّ لكان شاذاً لا يقاس عليه، فإذا أضفت إلى ذلك أن الكـوفيين كـانوا أكـثر رواية للشعـر، وأن الشعر المصنـوع لديهم أكـثر من الشعـر المصنـوع عنـد البصريـين أدركت مقدار الخلف بين البصريين والكوفيين في مسلكهم.

وكانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامهـا الأولى، فهم يقولـون إن ابن أبي إسحـاق الحضرمي، وتلميذه عيسى بن عمـر كانـا أشد ميـلاً للقياس وكـانـا لا يـأبهان بـالشواذ، وكـانا لا يتحـرجان من تخـطئة العـرب، وكان أبـو عمـرو بن

العلاءوتلميذه يونس ابن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعدُ من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعدُ من الكوفيين، ولا سيما الكسائي الكوفي.

وترى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً، وأن طريقتهم أكثر تنظيماً، وأقوى سلطاناً على اللغة، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما وَرَدَ عن العرب ولو موضوعاً، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة، أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئاً حتى الموضوع، فكل عملهم أن يضعوا الشيء إلى لفقه فإذا كان للشيء الواحد جملة صور وضعوا له جملة قواعد»[1].

هكذا عقد الأستاذ أحمد أمين هذه الموازنة المسهبة بين مدرستي البصرة والكوفة ليبين لنا في وضوح أوجه الخلاف بين هاتين المدرستين.

* * *

وتحدث الشيخ محمد الطنطاوي أيضاً عن الاتجاهات النحوية عند البصريين والكوفيين، فبدأ حديثه بأهمية مدينة البصرة، وسبب نشوء النحو بها، وبيَّن أن مذهب البصريين يتمثل في أنهم وضعوا قواعدهم مدعومة بعناصر ثلاثة: ـ

أولها: سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة.

ثانيها: الثقة برواية ما سمعوا عنهم من طريق الحفظة والأثبات.

ثالثها: الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهم القطع بنظائره، وتسلمهم إلى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به.

ثم ذكر أن البصريين عُنُوا عناية فائقة بسلامة شواهدهم، وفي ذلك يقول:

---

(١) ضحى الإسلام حـ ٢، ص ٢٩٤ وما بعدها.

«بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، وأبلَوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل، وآية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيبويه، وقد اعترفت له شهادة العلماء من شيوخه وأترابه الذين بعده، فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحَكَمَ بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفاً لها مما لا ظهير له، ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول، فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه تأويلاً يتفق وقواعدهم، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم، فإن اعتاص كل ذلك عليهم، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئياً شاذاً يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها، وفي كتب النحو ما يقفك على كل هذا»[1].

ثم ساق عدة أمثلة للنصوص التي وردت على خلاف قواعدهم، وَوَضَّح كيف وقفوا أمامها بالتأويل والتقدير أو القول بأنها ضرورة أو شاذة تحفظ ولا يقاس عليها.

وتحدث بعد ذلك عن مذهب الكوفيين، وبدأ حديثه عنهم بأنهم تأخروا عن البصريين حقبة طويلة في دراسة هذا العلم، وكان مما شغلهم عنه الشعر وروايته، والأدب وطرائفه، وحينما صحَوا من سباتهم أرادوا أن يكون للنحو عندهم نمط خاص لا ينتحون فيه اتجاه البصريين، فلديهم ـ فيما يظنون ـ من الوسائل ما يساعدهم على ذلك، فاستمعوا من الأعراب المقيمين بالكوفة، وقد كانوا أقل عدداً، وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة، وإن كان فيهم لفيف من فصحاء العرب، هذا مع بعدهم عن جزيرة العرب، وكثرة الانتحال في شعرهم، كما أن الكسائي ـ وهو ناشر المذهب الكوفي وصاحب الفضل فيه ـ عندما أقام ببغداد استمع إلى الأعراب الذين فيها وحولها، وهم خليط من مختلف القبائل غير العريقة في العروبة، وقد اقتفى الكوفيون طريقه فعوَّلوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا بالمتحضرين.

---

(١) نشأة النحو ص ١١٣.

وهكذا وصل الشيخ محمد الطنطاوي إلى أن الكوفيين لم تتهيأ لهم بيئة صالحة لعلم النحو، ولهذا نراه يقول: «من ذلك كله ترى أنه لم تتهيأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعاً لنمير هذا الفن كبيئة البصريين بمن فيها وفي أرباضها، وما دنا منها من العرب الخلص، يضاف إلى هذا ما استفزهم للعمل حثيثاً في إبراز فن لهم يضارع الفن البصري غيرة منهم وحنقاً على البصريين، فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه فعثرت بهم عجلة الرأي، ولم يدققوا البصريين بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين، قال الأندلسي: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبَوَّبُوا عليه بخلاف البصريين».

وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا يعلم قائله كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر لكن بقول المجهول:

.... ولكنني من حبها لعميد

وأول من سنَّ لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي «وذلك أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[1].

وقرر أيضاً أن المخالفة بين المذهبين قد ترتب عليها ظهور كثير من المسائل الخلافية التي يُخطئها العد، ويعيي الحاصر استقراؤه، وسَرَدَ عناوين مائة وأربع من هذه المسائل، وختم هذا الحديث بهذه الموازنة التي قال فيها:

«لا إخالك بعد أن تستحضر ما عرضناه عليك إلا مرجحاً كفة مذهب البصريين، ولسنا في حاجة إلى البسط بعد ما فات، غير أنا هنا نلم التشعيب الفائت ليتركز في الذهن، ويبقى في الذاكرة، فنقول: إن مذهب البصريين إنما رجح لأنه نشأ على ملاحظة أمور ثلاثة لا يراها الكوفيون:

١ - أنهم يؤثرون السماع على القياس، فلا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٢.

الحاجة، وحملهم على هذا سهولة اتصالهم بجمهرة العرب، ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا في رواياتهم فلا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته.

أما الكوفيون فعلى عكسهم فضّلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم لتنائيهم عن خُلصّ العرب، ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم.

٢ - أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يُدَوِّنُوها إلا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تفككوا من قيودهم، ولذا يقول السيوطي: «اتفقوا على أن البصريين أصحّ قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ».

٣ - أنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد إلا فيما ندر جداً، أما الكوفيون فطالما جنحوا إليه»[1].

وهكذا نرى الشيخ محمد الطنطاوي قد بيَّن لنا رأيه في هذين المذهبين، ووضَّح في هذه الموازنة سبب ترجيح مذهب البصريين.

* * *

وتحدث الدكتور شوقي ضيف في موازنته بين هاتين المدرستين عن أهم أوجه الخلاف بينهما فقال: «لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار، وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوا من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والمجاز وتهامة»[2].

ثم ذكر أن اتساع الكوفيين في رواية الأشعار واللغة وتشدد البصريين فيها كان بداية لخلاف واسع بينهما، وقرر أيضاً أن المسألة لم تقف عند حد الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٢.

(٢) المدارس النحوية ص ١٥٩.

المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة. وبذلك أحكموا قواعد النحو، وضبطوها ضبطاً دقيقاً، بحيث أصبحت علماً واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول، وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم، ومقاييسهم لسبب طبيعي، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها، وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها. ولم يقفوا عند حد الرفض أحياناً، إذ وصفوا بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه»[1].

ثم وضَّح رأيه في موقف الكوفيين من علم النحو فقال:

«وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفاً يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدُّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدُّوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها، وقاسوا كثيراً، مما أحدث إختلاطاً وتشويشاً في نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضاً، مع ما يؤول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان»[2].

ثم عرض لرأي لغوي معاصر كان يطعن على البصريين لتشددهم في رواية الأشعار واللغة، ويحمد للكوفيين موقفهم الذي يتمثل في اتساع هذه الرواية فقال: «وكأنما غاب غور هذا العمل وما أرسى من علم النحو على بعض المعاصرين فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمد للكوفيين

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٠.
(٢) المرجع السابق ص ١٦١.

موقفهم مُطرياً لهم زاعماً أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية، والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائماً لمنطق العقل، وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم، وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطاً تاماً كاملاً، وما أعرف كتاباً يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيبويه، بحيث لا أغلو إذا قلت إنه يلقن قارئه سليقة العربية والحس بها حساً دقيقاً مرهفاً، والشعور بها شعوراً رقيقاً حاداً»[1].

ثم ذكر أنه يصل من خلال حديثه عن هاتين المدرستين إلى بيان منزلة البصريين، وما امتازت به مدرستهم فقال:

«ونحن نخلص من ذلك كله إلى أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصح قياساً منها، لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول، كما جعلها أكثر تحرياً منها للرواية عن الأعراب وأكثر تثبتاً، لأنها لم ترو إلا عمن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر، ولم تفسد طبائعهم بل ظلت مصفاة منقاة، ولا فسدت ألسنتهم، بل ظلت تجري على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم.

والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حساً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضعاً سديداً قويماً، بل لقد بلغ من تعمقها أن أخذت تصحح ما ند عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير، لا على أسس عقلية فحسب، بل أيضاً على أسس سليقية، مما سال في فِطَر عباقرتها من أمثال الخليل واضع العروض، وسيبويه مشرع النحو وصائغ قواعده وقوانينه»[2].

وقد ساق بعد ذلك عدة أمثلة تثبت أن الكوفيين كانوا أيضاً يخضعون

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٢.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٣.

بـدورهم للمنطق والفلسفـة مثل البصريـين، بل زادوا عنهم خضـوعاً أحيـانـاً، ودعم كلامه بأن الفراء وهو الواضع الحقيقي للنحو الكـوفي كان معـتزلياً ومتكلماً متفلسفاً، وبأن من يرجع إلى كتاب الإنصاف في مسـائل الخـلاف يجد بـه كثيراً من الأدلـة المنطقيـة، والحجج العقليـة التي أدلى بها الكـوفيون في حـوارهم مـع البصريين، وختم هذا الحديث بقوله: «ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كـانوا يبنـون قياسهم دائـماً على السـماع، فقـد كانـوا يجافـونه أحيـاناً، ويضربـون عنـه صفحـاً مهتـدين بـالمنـطق العقـلي الخالص»[1].

وهكذا نجد الـدكتور شـوقي ضيف قد فصـل القول في المـوازنة بـين هاتـين المدرستين، وبين رأيه فيما امتازت به مدرسة البصريين.

* * *

وتحدث أيضاً الأستاذ سعيد الأفغاني عن الفروق التي بـين مذهبي البصريـين والكوفيين، فقرر أنه يحصر كلامه في ناحيتين اثنتين: «إليهما مرد الأمر كله، وهما السماع والقياس»[2].

ثم تحـدث عن أمر السـماع في البصرة والكوفـة، فذكـر أن البصرة تقع عـلى سيف البـادية، وأكـثر عربهـا من قيس، وتميم، وشأنهما في الاحتجـاج معروف، وتحف بها قبائل عربية سليمة السليقـة، فكانت هـذه القبائـل ترد سـوق البصرة المشهـورة «المربـد»، وذلك لـه أثره في فصـاحة أهـل البصرة، ثم كـانت هنـاك الرحلات المتبادلة بين علماء البصرة والأعراب، هذا إلى ما عـرف به البصريـون من التحري في الأخذ عن العرب والرواة.

أمـا الكوفـة فهي أدخل في العـراق، وأقرب إلى الاختـلاط بالأعـاجم، ولغة أعرابها ليست لها سلامـة لغة أعـراب البصرة، ثم بين الكـوفة وجـزيرة العـرب صحـراء السماوة الشـاسعة فلذا لم تكن رحـلات علمائها إلى الجـزيرة كـرحلات

---

(١) المرجع السابق ص ١٦٥.

(٢) من تاريخ النحو ص ٦٤.

علماء البصرة. نعم كان للكوفة سوق أرادوا بها أن تحاكي مربد البصرة وهي سوق «كناسة» لكن لم يكن لها ذلك الشأن، وهي إلى أن تكون داعية إفساد اللغة أقرب منها إلى أن تكون عاملاً في صيانتها لأن العرب الذين يؤمونها غير سليمي السلائق، وهذا من جهة من ينقلون عنه من حيث السليقة وسلامة اللغة، وأما من الجهة الثانية، وهي صدق الراوي وضبطه، فلم يعنوا بها، ولذا كثر الموضوع المصنوع في أكثر روايتهم.

هكذا كان أمر السماع في البصرة والكوفة، أما القياس فيهما فيتضح في أن البصريين رسموا خطتهم في النحو بعد أن جعلوا نُصب أعينهم الهدف الذي إليه يرمون، وهو عصمة اللسان من الخطأ، وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم، ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقرأوا أحواله، فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثرت هنا وهناك نصوص قليلة لاتشملها قواعدهم سلكوا بها إحدى طريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، كما أنهم هم الذين أمعنوا في أحوال الكلام العربي، واستنبطوا علله، وحكّموا فيها المنطق والعقل حتى جاءت قواعدهم في القياس والنحو الذي بُنِيَ عليها متماسكة متناسقة في الجملة.

أما الكوفيون فلم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، ولم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب، وأهل الحضر، فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري، ثم جعلوا كل شاذ، ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم، ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق.

هكذا وضح الأستاذ سعيد الأفغاني رأيه في أمر القياس والسماع عند البصريين والكوفيين، ثم أكد هذا الرأي بقوله: «الحق أن البصريين عُنُوا بالسماع فحرروه، وضبطوه، واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه، والأمر في القياس على هذه الوتيرة، نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون،

على حين هو في يد الكوفيين مشوش غير واضح المعالم، ولا منسجم في أجزائه ولا مطرد. . .»[1].

وبعد ذلك صرح بقوله: «أميل إذاً إلى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم، لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين مذهب السماع، ومذهب القياس، وهما حقاً رجدا، ولكن في البصرة لا في الكوفة»[2].

ثم ختم حديثه بأن هذه الأحكام أحكام تقريبية لا مطردة «إذ أن في المذهب الكوفي مسائل جيدات تختار على مثيلاتها في المذهب البصري»[3]، وذكر لذلك بعض الأمثلة. مثل إعمالهم اسم المصدر عمل المصدر، ومثل الاتجاه الذي اتجهوا إليه في إعراب (نعم، وبئس) على نحو ما هو مفصل في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

وهكذا وضح لنا الأستاذ سعيد الأفغاني رأيه في الفوارق التي بين مذهبي البصريين والكوفيين، وينبغي أن نلاحظ أنه حين يستعمل في هذا الحديث كلمة «المذهب الكوفي»، أو «المذهب البصري» إنما يحكي بها ما ورد في حديث غيره من الباحثين، أما رأيه الخاص فقد عرفناه من قبل في الحديث عن الرافضين للمدارس النحوية إذ قرر أنه انتهى إلى تصحيح التسمية الشائعة: المذهب البصري والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي، وأن الأصوب أن يقال نحاة بصريون، ونحاة كوفيون ونحاة بغداديون[4].

ومن اليسير أن يلاحظ القارىء أن الموازنات السابقة كان أصحابها يفضلون مذهب البصريين، وهناك موازنات أخرى يميل أصحابها إلى تفضيل مذهب الكوفيين كما يتضح ذلك في الموازنات الآتية.

* * *

---

(١) المرجع السابق ص ٧٤.
(٢) المرجع السابق ص ٧٥.
(٣) المرجع السابق ص ٧٦.
(٤) راجع ص ٦٨، و ٦٩.

تحدث الأستاذ مصطفى السقا عن منهج البصريين، ومنهج الكوفيين فذكر أنهما منهجان مختلفان اختلافاً كثيراً في مقاييسهما لتفسير الظواهر اللغوية والنحوية، ثم قال: «أول المنهجين منهج علماء البصرة، ورأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (١٠٠ ـ ١٧٥ هـ) وهم يعتمدون على القياس العقلي، ويفسرون الظواهر غالباً تفسيراً عقلياً محضاً، بدون نظر إلى طبيعة اللغة، ويتكلفون الحدود والرسوم والقضية المنطقية في تعبيرهم، وثاني المنهجين منهج علماء الكوفة ورأسهم علي بن حمزة الكسائي النحوي شيخ القراء في مدينة السلام (توفي عام ١٨٩) وهؤلاء لا يسرفون في القياس إسراف علماء البصرة، وإنما يعولون على ما سمع من العرب وهو كثير عندهم دون إفراط في القياس، كما أنهم يفسرون الظواهر الإعرابية تفسيراً أدنى إلى طبيعة اللغة لا إلى الأقيسة المنطقية.

وقد تميز المذهبان والمنهجان بعضهما عن بعض، واصطرعا، وتعصب أتباع كل مذهب لآراء رئيسهم الأول، ونرى مثالاً من ذلك الاصطراع في المناظرة التي جمعت بين سيبويه البصري، وعلي بن حمزة الكسائي في مجلس البرامكة ببغداد، وقد أثبتها أبو البركات بن الأنباري في آخر كتابه: «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفين» كما نرى صورة أخرى للجدال بين الفريقين فيما وقع بين أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ابصري (٢١٠ ـ ٢٨٦)، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفة (٢٠٠ ـ ٢٩١) تلميذ الفراء في مجالسهما العلمية ببغداد، وقد كسبت العربية من وراء الحجاج والنقاش احتجاجات لطيفة، ودراسات خصبة انتفع بها المؤلفون في كتبهم لتبين الفروق بين المذهبين مدة تربي على قرنين، لكن المذهب البصري تغلب أخيراً على المذهب الكوفي لا لأنه أقوى المذهبين بل لأنه كان أكثر أنصاراً، وأيسر طريقاً لطلاب اللغة، ودارس النحو لكثرة المؤلفات فيه، ولأن الأساس الأول الذي قام عليه المذهب وهو: «الكتاب الذي ألفه سيبويه من محاضرات أستاذه الخليل وأمثاله من كبار النحويين البصريين السابقين كعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وغيرهما، فكان الكتاب ثروة منظمة ضخمة للدارسين في اللغة، والأصوات، والنحو، والتصريف، ولم يكن للكوفيين مثل هذه الثروة التي انبثقت منها الدراسات

اللغوية جمعاء، بل كان الكوفيون يتمرسون بكتاب سيبويه، ويدرسونه أولاً، ثم يخالفونه ويفرغون عليه قواعدهم وآراءهم، ولم يكن لشيخهم الأول الكسائي غير رسالة صغيرة في النحو لم يُعن بدرسها إلا المغاربة، والأندلسيون حتى إذا جاء شيخهم الثاني (يحيى بن زياد الفراء. توفي سنة ٢٠٧ هـ) نمت الدراسات الكوفية عنده في كتابه «معاني القرآن»، وهو أشبه بتفسير للقرآن بث فيه آراء الكوفيين اللغوية، والنحوية، ولم يكن كتاباً مستقلاً بالدراسات النحوية مثل كتاب سيبويه»[1].

وهكذ وضح الأستاذ مصطفى السقا رأيه في الفروق التي كانت بين منهجي البصريين والكوفيين، ومن اليسير أن نتبين من كلامه تفضيل مذهب الكوفيين في رأيه فهم لا يسرفون في القياس إسراف البصريين، وإنما يعولون على ما سمع من العرب، كما أنهم يفسرون الظواهر الإعرابية تفسيراً أدنى إلى طبيعة اللغة لا إلى الأقيسة المنطقية كما كان يفعل البصريون الذين كانوا يفسرون الظواهر اللغوية غالباً تفسيراً عقلياً محضاً بدون نظر إلى طبيعة اللغة، ويتكلفون الحدود والرسوم والقضايا المنطقية في تعبيرهم.

* * *

وتحدث الأستاذ أمين الخولي أيضاً عن الفرق بين مدرستي البصرة والكوفة فقال: «وأما في البيئة النحوية نفسها فهذا الكسائي حين سئل عن اختلاف أحوال «أي» وتعليله، أجاب بقوله: («أي» كذا خلقت).. ومعنى هذا في وضوح أن تلك الظواهر اللغوية تنقل، ولا تمنطق، ولا تفسر بعمل عقلي، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوي، والكسائي الكوفي بإجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو، وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة»[2].

وهكذا بين الأستاذ أمين الخولي في هذه الفقرة ما أمتازت به مدرسة الكوفة

(١) ص ٦، ٧ من مقدمة بقلم الأستاذ مصطفى السقا لكتاب «في النحو العربي. نقد وتوجيه» للدكتور مهدي المخزومي.

(٢) بحث الاجتهاد في النحو العربي ص ١٢.

فهي تميل إلى التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة والإمعان في المنطق، وهذا هو الأساس السليم للمنهج اللغوي، وبذلك امتازت عن المدرسة المناظرة لها وهي مدرسة البصرة.

* * *

وتحدث الأستاذ عباس حسن أيضاً عن الموازنة بين هذين المذهبين في أعقاب الحديث عن مسألة اللغة في القبائل المختلفة، أمتساوية لديهم جميعاً في الفصاحة، وسلامة المبنى، وصحة التركيب، أم متفاوتة؟ ثم ذهاب بعض الباحثين إلى تفاوت لغات القبائل في مبلغ فصاحتها، ونصيبها من السمو والسلامة، ومن ثَم فإننا عند التفاوت سنأخذ عن بعض دون بعض مع أن كثيرين من ثقات اللغويين ذهبوا إلى أن اللغات والقبائل متساوية في ذلك، فلغة كل قبيلة، وكل عربي حجة. لا دخل للقلة والكثرة، والقوة والضعف في هذا، ثم قال: «ومن أجله كان الكوفيون ومن وافقهم من غيرهم أقرب إلى الحق والواقع ـ مع أنهم بالغوا في التساهل ـ حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع، «وحين يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقفون عليه ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار بما كثر أو قل»، وهذا رأي اللغوي النحوي الكبير «أبي زيد الأنصاري» شيخ سيبويه ومعلمه، فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء، ولعل هذا هو ما قصد إليه أبو حيان بقوله: «طالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين»، أما البصريون ومن شايعهم فكانوا في تشددهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة واعتصموا بها من غير تبيان لحدودها ومداها، وشهروها سيفاً مصلتاً قضوا به ـ ظلماً ـ على كثير من الألفاظ، والاستعمالات الصحيحة، وأرهقوا الناس من أمرهم عسراً»[1].

ثم استخلص لنفسه رأياً خاصاً فقال: «واليوم لا نريد أن نسلم زمام اللغة لهؤلاء، أو هؤلاء، أو سواهم من غير تبصر وطول تفكير. فما الذي يقضي به العقل؟ إن غاية البصري والكوفي وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٩٤.

صيانة اللغة، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد، ولكل وسيلته إلى غايته، ولكن الوسائل تتفاوت يُسراً ومشقة، وليناً وإعناتاً، وخيرها ما لا شُقة فيه ولا إعنات، أو ما كان نصيبه منها ضئيلاً محتملاً، وهذا ينطبق أحياناً كثيرة على المذهب الكوفي دون غيره، فبحسبه أن يبيح القياس على القليل من غير سعي وراء الكثير نصادفه أو لا نصادفه في عصر تحول صروفه، وكثرة الشواغل فيه، وقلة المحصول اللغوي دون السعي المرهق الكادح، وفي هذا التيسير - فوق ما فيه من راحة وترغيب - تنمية موارد اللغة، وتمكين الإنتفاع بها، وإقدارها على مسايرة الحياة بمستحدثاتها العلمية والفنية في العصور المتجددة من غير أن ينالها أذى، أو يتسرب إليها ضعف»[1].

ثم قرر أن هذا الاتجاه الذي ينطبق أحياناً كثيرة على مذهب الكوفيين يجب الأخذ به في بنية المادة اللغوية وحدها دون العلامات الإعرابية، فتستعمل الكلمة الواردة بصيغتها، وبنيتها المسموعة، وبطرائق استخدامها منفردة أو داخلة في تركيب، دون أن تتردد في الأخذ، أو تتشكك في صحته، مهما كانت القبيلة التي أخذنا عنها، والعربي الذي حاكيناه، ما دام ثقة غير مجرح، أما العلامات الإعرابية فيجب الاقتصار على المشهور دَرْءاً للمفاسد بالرغم من جواز غيره.

وختم هذا الحديث بقوله: «هذا هو الدستور الأقوم الذي يجب أن نحرص عليه في كل شأن من شئون اللغة، وكل جديد نقدم عليه من أمرها، فننظر أمفيد هو؟ فنقدم غير مبالين، بل فرحين مسارعين، أم ضار؟ فنحجم غير مترددين ولا متوانين»[2].

وهكذا وضح لنا الأستاذ عباس حسن رأيه فيما ذهب إليه البصريون والكوفيون، وقرر أن الكوفيين كانوا أقرب إلى الحق والواقع، ولهذا يجب الأخذ برأيهم في بنية المادة اللغوية، أما في العلامات الإعرابية فيجب الاقتصار على

---

(١) المرجع السابق ص ٩٧.

(٢) المرجع السابق ص ٩٨.

المشهور كما هو معروف في مذهب البصريين.

* * *

وتحدث الدكتور عبده الراجحي عن هاتين المدرستين، فذكر أن البصرة عُرِفَتْ في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد مطردة إطراداً واسعاً، ومن ثم كانت تميل إلى طرح الروايات الشاذة دون أن تتخذها إطاراً لوضع قانون نحوي، ولذلك كانت تتحرى صحة الاستقراء اللغوي، كما رفضت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لما ادُّعِيَ من جواز روايته بالمعنى ولدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية، ثم قال: «غير أننا نعلم أن عدداً غير قليل من القضايا التي استقرت عليها المدرسة البصرية غير صحيح من الناحية اللغوية، لأنها فسرته في ضوء نظر عقلي معين، وصحيح أنه غير مجلوب، لكنه في الوقت نفسه لا يطابق الواقع اللغوي.

ومع ذلك فقد ظل التعصب شديداً للبصرة منذ القديم، بل ظل موجوداً عند عدد من الدارسين المعاصرين، وبخاصة في مواجهة النحو الكوفي. والحق أن الدراسة الموضوعية لكلتا المدرستين تبين أن كثيراً من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون أقرب إلى الواقع اللغوي، وإلى المنهج النحوي الصحيح من تلك التي ذهب إليها البصريون»[1].

ثم تحدث عن السبب الذي جعل مؤرخي النحو يقررون أن الكوفة توسعت في الرواية وأنها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة بحيث تستخرج منه القاعدة التي تراها صالحة للاستعمال فقال: «كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة، وازدهر فيها الفقه، وكثرت رواية الأشعار والأخبار، على أن أهم ما يميزها أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن، ومنها خرج ثلاثة من القراء السبعة وهم عاصم، وحمزة، والكسائي، والقراءات علم يَعْتمد على الرواية، ويعتمد على التلقي والعَرْض، فلا يُسمح لأحد أن يقرأ القرآن أو يقرئه إلا بعد أن

(١) دروس في المذاهب النحوية ص ١١.

يتلقاه عن شيخ ثم يعرضه عليه حتى يجيزه، لأن القـراءة علم بأداء القـرآن أداء معيناً، وهُوَلا يقوم على منطق، أو اجتهاد، أو تأويل، ولكنه يتوقف أولاً وآخـراً على الرواية، و «التلقي والعرض» هما أصح طـرق النقل اللغـوي. ونحسب أن «القراءات» هي التي طبعت المدرسة الكوفية بطابعها في كثير من نـواحي النشاط العقلي، وبخاصة في النحو.

من هنا نستطيع أن نفهم ما يقـرره مؤرخو النحـو من أن الكوفـة توسعت في الرواية، وبينها كانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عـامة بحيث تستخـرج منـه القاعـدة التي تراهـا صالحـة للاستعـمال، في حين كـانت البصرة تتشـدد في التوصل إلى القاعدة من الأمثلة الكثـيرة، وكانت تعتـبر الأمثلة المفردة شـواذ من القاعدة»[1].

ثم قرر أن الخلاف بين المدرستين لم يقتصر على هذه القضية الهامة، وإنما تعداها إلى تفسير الظواهر اللغوية فقال:

«على أن الخلاف بين المدرستين لم يقتصر على هذه القضية الهامة وحدها وإنما تعـداها إلى تفسـير الظواهـر اللغويـة، ولقد رأيت أن المنهـج البصري قـد بسط نفوذه على النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، بل رأيت تعصب عـدد من الدارسين المعاصرين له. غير أن الذي لا شـك فيه أن النحـو الكوفي لم يلق حتى الآن ما يستحقه من عناية الدارسين رغم أن كثيراً مما ذهب إليـه الكوفيـون أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليـه البصريون؛ فقـد كانت السمـة الغالبـة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس (وصفي)، أي بـطريقة تقـريريـة تبتعد عن التعليـل الفلسفي، وكلمة الكسـائي في ذلك مشهـورة حين «سئـل في مجلس يونس عن قـولهم: لأضربن أيُّهم يقـوم، لم لا يقـال: لأضربن أيَّهم؟ فقال: أيّ هكذا خلقت».

و «هكذا خلقت «هي» جوهر المنهج الـوصفي، والمنهج الـوصفي هو أسـاس الدرس النحوي»[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق ص ٩٠.

ثم ذكر بعد ذلك مثالاً يوضح ابتعاد الكوفيين عن التأويل العقلي، واقترابهم من المنهج الوصفي السليم، كما يصور في الوقت نفسه مدى اتجاه البصريين إلى التأويل والافتراض والتقدير في مسائل اللغة، ويتحقق هذا المثال في مسألة وقوع الفاعل جملة، فقد أجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، وفي ذلك يقول:

«ولنضرب مثالاً واحداً على ابتعاد الكوفيين عن التأويل العقلي، واقترابهم من المنهج الوصفي السليم. وذلك في قضية وقوع الجملة فاعلاً، فقد كان البصريون قد قرروا أن الفاعل لا يكون جملة، ولكنهم يصطدمون بنصوص عربية لا يرقى إليها الشك تؤكد وقوع الجملة فاعلاً فيضطرون إلى تأويل النص والإسراف فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾. أين فاعل الفعل (بدا)؟

اضطر البصريون أن يدُوروا من حول النص، فقالوا إن الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره (هو). فعلى أي شيء يعود هذا الضمير؟ قالوا إنه يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: ثم بدا لهم بداء هو. . ، ثم قالوا إن جملة (ليسجننه) جملة تفسيرية تفسر هذا الضمير المستتر العائد على البداء.

ومن الواضح أن هذا الضمير لم يظهر قط وأن هذا البداء خيال. أما الكوفيون فقد قالوا وفقاً لمذهبهم: جملة (ليسجننه) هي الفاعل. وليس من شك في أن هذا هو الصحيح، ووقوع الجملة فاعلاً ليس أمراً غريباً في اللغات»[1].

ثم قرر بعد ذلك أن الكوفيين كانت لهم مصطلحات خاصة بهم ساد بعضها النحو العربي كالنعت وعطف النسق، وظل بعضها الآخر منسوباً إليهم كمصطلح «الخلاف»، وهو عامل معنوي كانوا يعتبرونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل «زيد أمامك».

وختم حديثه بقوله: «ومهما يكن من أمر فإن دراسة النحو على ما اشتهر عن البصريين وحدهم فيها شيء غير قليل من مجافاة المنهج العلمي، بل لعل تتبع ما

---

(١) المرجع السابق ص ٩١.

قدمه الكوفيون أن يعين على دحض كثير من الشُّبه التي يثيرها بعض الدارسين على النحو العربي»[1].

وهكذا وضح لنا الدكتور عبده الراجحي رأيه في هاتين المدرستين.

* * *

وأرى أن أكتفي بهذا القدر اليسير من هذه الموازنات الكثيرة التي تحدثت عنها المراجع التي بين أيدينا، فهو يوضح لنا أن من اللغويين المحدثين من كان في موازنته يفضل منهج البصريين، ومنهم من كان يفضل منهج الكوفيين، كما يُلقي الضوء الكافي لبيان وجهة نظر كل فريق.

وإذا جاز لي أن أوازن بين هاتين المدرستين فإني أرى من المناسب أن أبدأ حديثي بتحديد الهدف الذي أنشده من وراء هذه الموازنة، ولا يخفى أن هذا الهدف يتمثل في البحث عن المنهج الذي يساعدنا على تعلُّم اللغة الصحيحة من خلال القواعد المطردة، والضوابط المحددة البعيدة عن التسيب والاضطراب، ومن اليسير أن ندرك أن هذه السمات تتحقق إلى حد كبير في منهج البصريين الذين اشتهروا بالدقة والحيطة، وانتقاء الأساليب الفصيحة، والشواهد الصحيحة، كما أن حديثهم عن عوامل الإعراب كان حديثاً واضحاً محدداً لا مجال فيه للتسيب، والاضطراب، سواء أكانت هذه العوامل لفظية أم معنوية.

وعلى العكس من ذلك جاء منهج الكوفيين الذين اشتهروا بالتوسع في الرواية، فسمعوا من جميع القبائل، وقبلوا جميع ما روى من الشعر، وعَوَّلوا على ذلك كله في الاستشهاد، ووضع القواعد، كما أن حديثهم عن عوامل الإعراب جاء أحياناً غير واضح، ولا محدد كقولهم بعامل المخالفة الذي يتمثل في نحو نصب الفعل «أُدْرِكَ» في قول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

فقد ذكر السيوطي في الهمع أن المضارع في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة

(١) المرجع السابق ص ٩٢.

بعد «أو» وهذا مذهب البصريين، ثم قال: «وذهب الفراء، وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه»[1].

وقد تقدم الحديث مفصلاً عن هذا العامل،[2] وهو فيما أرى غير محدد، ولا واضح، فكل كلمة فيها نوع من المخالفة بالنسبة لما قبلها، فما نوع المخالفة التي يعدها الكوفيون عاملاً من عوامل الإعراب؟ ولهذا نرى الدكتور مهدي المخزومي بعد حديثه عن مواضع النصب على المخالفة يقول: «ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع ولا يقولوا به في نصب المستثنى بإلا، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها»[3].

وإذا كان الدكتور مهدي المخزومي يعد هذا أمراً غريباً فإن الأغرب منه في نظري أن يدعو الدكتور مهدي المخزومي بعد ذلك إلى الأخذ بهذا العامل، والتوسع في دراسته ليكون وسيلة من وسائل التيسير، وفي ذلك يقول: «ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عُمِل به بعد توسيع نطاقه، ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»[4].

وأرى أن الأخذ بهذا العامل سيكون مدعاة إلى إفساد القواعد واضطرابها عند الدارسين، كما حدث في محاولة الأخذ بمصطلح «المسند إليه» التي ظهرت في مصر في الخمسينيات إذ دعا بعض أنصار التجديد إلى عدم القول بالفعل والفاعل أو نائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وأن يُكتفى بقولنا: «مسند ومسند إليه» تيسيراً على الدارسين ونشطت هذه الدعوة حتى استجابت لها وزارة التربية

---

(١) همع الهوامع ١١٧/٤.
(٢) راجع ص ١٧٩.
(٣) مدرسة الكوفة ص ٢٩٧.
(٤) المرجع السابق.

وعَقَدَت مؤتمراً للموجهين بالمرحلة الإعدادية في يونيو سنة ١٩٥٧ م للأخذ بهذا المصطلح الجديد «مسند ومسند إليه»، وكنت حينئذ حديث التخرج، وأزاول التدريس بمدرسة الإبراهيمية الثانوية فزارني أحد الموجهين سنة ١٩٦٠ م وقال في توجيهاته: إن التلاميذ القادمين إليكم في هذه المرحلة الثانوية قد درسوا في المرحلة السابقة طريقة «المسند والمسند إليه» فعليكم أن تراعوها في تدريسكم، فرجوته أن يصحبني في بعض الفصول الدراسية لنرى على الطبيعة مدى فهم التلاميذ لهذه الطريقة، ولشد ما كانت دهشتنا حينما لم نجد تلميذاً واحداً يوفق في الإجابة على طريقة «المسند والمسند إليه» مع أن الأسئلة التي وُجِّهت إليهم كانت من السهولة بمكان، فمنها مثلاً إعراب «فهمت الدرس»، فكان التلميذ يجيب «فهمت» مسند، و «الدرس» مسند إليه، وأكثر من ذلك أن بعض التلاميذ كان يصارحنا بعدم فهم هذا المصطلح وصعوبة إدراكه واستيعابه، وحينما شرحنا له الجملة السابقة على طريقة الفعل والفاعل والمفعول استراح لفهمها وإدراكها، وبذلك أدرك السيد الموجه مدى اضطراب هذا المصطلح الجديد في أذهان التلاميذ، وعلى ذلك علا صوت المعارضين لهذه المحاولة الجديدة، وطال حديث الصحف في نقدها، وبيان آثارها، وما جنته من اضطراب القواعد، وفساد الضوابط التي كانت تساعد على النطق الصحيح ومن ثَم عَدَلَتْ الوزارة عن هذه المحاولة في المنهج الجديد الذي ظهر سنة ١٩٦١ م، وهكذا باءت هذه المحاولة بالفشل شأنها شأن غيرها من محاولات التجديد التي نادى بها أصحابها، ولم يكتب لها النجاح، فالبقاء دائماً للأصلح، وهذا ـ فيما أرى ـ سبب تغلب منهج البصريين واستمراره في مجال الدراسة اللغوية.

الخاتمة

وبعد فقد آن لي أن أختم هذا الكتاب بتلخيص أهم النقاط التي حرصت على تناولها بالبحث والدرس والمناقشة، فقد ظهرت للمحدثين عدة آراء تتصل عن كَثَب بالمذاهب النحوية، وجهود الأئمة الذين أسسوا هذه المذاهب، وكانت هذه الآراء هي مصدر الإلهام لتأليف هذا الكتاب، والدافع إلى معالجة بحوثه وقضاياه، وبخاصة تلك الآراء المتطرفة التي يحاول أصحابها الانتقاص من جهود اللغويين العرب.

وإن من دواعي الأسف أن نرى هذه الظاهرة منتشرة لدى ببعض المحدثين الذين أتيحت لهم فرصة الاتصال بالثقافة الغربية، والاطلاع على مناهجها الحديثة، فهاموا بها، وأُغرِمُوا باتجاهاتها، وحاولوا تطبيقها على مناهج اللغويين العرب ناسين، أو متناسين ما كان لهؤلاء اللغويين من الظروف الخاصة بهم وبلغتهم، ومن ثَم اجترءوا على التقليل من شأنهم، وانتقاص جهودهم، وكان من أخطر النتائج لهذا الصنيع هو أن بعض الناشئين قد تزعزعت ثقتهم في تراث أسلافنا المجيد، وضعفت عنايتهم بدراسة العربية، وأَخْوَفُ ما أخافه أن يتفاقم هذا الأمر حتى يؤدي إلى قطع الصلة بين ماضينا العريق، وحاضرنا المتطور.

ولست أهدف من وراء هذا الحديث إلى الإعراض عن حضارة الغرب، والانصراف عن تقدمهم العلمي، ولكني أهدف إلى البر بأئمتنا السابقين، واحترام جهودهم، والحفاظ على تراثهم، وأن نأخذ من الحضارة الغربية ما

يلائم ثقافتنا، ويناسب طبيعة لغتنا، ويدفعنا نحو التقدم في مجال العلم والمعرفة.

* * *

وقد اقتضت طبيعة البحث في آراء هؤلاء المحدثين أن أعرض للمذاهب النحوية التي كانت مجالاً خصباً لآرائهم واتجاهاتهم المختلفة، ومن ثَم أدرت الحديث في بابين. أولهما المذاهب النحوية، والثاني: موقف المحدثين من هذه المذاهب.

وقد حرصت في دراسة المذاهب النحوية على أن أتناول الحديث عن نشأة كل مذهب، ومراحل تطوره، والمؤسسين له، والخصائص التي امتاز بها، وعقب الحديث عن مذهبي البصريين والكوفيين ذكرت بعض الأمثلة لمسائل الخلاف التي دارت بينهما لما لها من أثر كبير في توضيح منهج كل منهما.

وفي حديثي عن مذهب البغداديين حرصت على ذكر عدة أمثلة توضح اتجاهاتهم المختلفة، فكان منها ما يمثل تأييد البصريين، ومنها ما يمثل تأييد الكوفيين، ومنها ما يمثل آراءهم التي ابتكروها بوحي من اجتهادهم.

وهكذا كان الشأن في حديثي عن مذهب الأندلسيين، ومذهب النحويين المصريين، وقد آثرت أن أختم حديثي عن هذا المذهب الخامس والأخير بكلمة عن حركات التجديد التي ظهرت في مصر في عصرنا الحديث.

وحين شرعت في الباب الثاني وهو موقف المحدثين من هذه المذاهب رأيت من المناسب أن أستهل حديثي بتمهيد في الدراسة اللغوية الحديثة تناولت فيه بإيجاز أهم المراحل التي مرت بها هذه الدراسة، وأشهر اللغويين الغربيين الذين بذلوا فيها جهوداً موفقة، وكانوا أصحاب الفضل في ظهور هذه الاتجاهات المختلفة مثل المستشرق البريطاني وليم جونز: William Jones الذي اكتشف عدة نصوص باللغة السنسكريتية، وعكف على دراستها، وكان لجهوده عظيم الأثر في تطوير البحث اللغوي، ولهذا نجد العلامة فيرث الإنجليزي يقرر أن مدرسة علم الأصوات الإنجليزية لم تنشأ في القرن التاسع عشر إلا على أكتاف

المعلومات التي قدمها وليم جونز عن النحاة وعلماء الأصوات الهنود.

ومن هؤلاء اللغويين الذين عُنيت بذكرهم أيضاً جسبرسن: Jespersen الذي تأثرت دراساته اللغوية بمناهج العلوم الطبيعية التي سادت في القرن التاسع عشر، وكان من مظاهر تأثير الدراسة اللغوية بهذه المناهج أننا وجدنا الباحث اللغوي ماكس موللر: Max Muller يقوم بتقسيم اللغات إلى فئات وأسُرَ على أساس الخصائص والصفات المشتركة بينها على نحو ما هو سائد من تقسيم النبات مثلاً إلى فئات وأسُرَ استناداً إلى الصفات والخصائص المشتركة بينها، وقد مهدت هذه الاتجاهات لظهور الدراسات اللغوية الوصفية في شكلها الحديث.

ومع بداية القرن العشرين اتخذت هذه الاتجاهات اللغوية وجهة جديدة على يد الباحث السويسري «فرديناند دوسوسير F.de Saussure»؛ فقد كان من أهم ما عُني به في دراساته اللغوية دعوته إلى النظر في العناصر اللغوية من مفردات وجمل وأصوات لا على أنها وحدات منفصلة بل على أنها كلٌّ مترابط لا يكتسب قيمته إلا بارتباط بعضه ببعض، وبذلك أرسى في الدراسات اللغوية دعائم المدرسة البنيانية: Structuralism، ويقترن اسم هذا الباحث أيضاً بعلم اللغة الوصفي بفضل الجهود التي بذلها في هذه الدراسات الوصفية حتى صار هذا العلم يعرف بين الدارسين بأنه العلم الذي يتناول بالدراسة العلمية لغة واحدة، أو لهجة واحدة في زمن بعينه، ومكان بعينه، أي أنه يبحث المستوى اللغوي الواحد من جوانبه الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية.

وبعد هذا التمهيد تناولت في هذا الباب ثلاثة مباحث. المبحث الأول هو مدارس النحو العربي بين الرفض والتأييد، والمبحث الثاني هو محاولات جديدة لمدارس النحو العربي، والمبحث الثالث هو موازنات بين البصريين والكوفيين.

وفي المبحث الأول تحدثت عن استعمال كلمة «مدرسة» في اللغة العربية بمعنى الاتجاهات النحوية لطائفة من نحاة النحو العربي تنتمي إلى بلد معين، فنقول مثلاً «مدرسة البصرة النحوية»، أو «مدرسة الكوفة النحوية»، وذكرت أن من الرواد السابقين عندنا إلى هذا الاستعمال الأستاذ أحمد أمين، فقد جاء هذا

الاستعمال في كتابه «ضحى الإسلام»، الذي بدأ نشره سنة ١٩٣٣ م، ثم شاع هذا الاستعمال، فرأينا عدة بحوث تتناول بالدراسة هذه الاتجاهات النحوية، ويطلق على كل بحث منها كلمة «مدرسة»، مثل «مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو»، وهو اسم البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٣ م ليحصل به على درجة الدكتوراه، ومثل «مدرسة البصرة النحوية»، وهو اسم البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م ليحصل به على درجة الماجستير، ومثل «المدرسة النحوية في مصر والشام» وهو اسم البحث الذي قدمه الأستاذ الدكتور عبد العال سالم إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م ليحصل به على درجة الماجستير.

ثم تناولت الحديث عن الرافضين للمدارس النحوية، وبدأت هذا الحديث بما قرره بروكلمان من أن العرب افترضوا أن هناك خلافاً كان قائماً بين مذهبين لغويين، وظل كذلك عدة أجيال إلى أن تمت تسويته في بغداد حينما توحد المذهبان في مدرسة بغداد، ثم ذكرت آراء بعض الرافضين لهذه المذاهب وهم الأستاذ سعيد الأفغاني، والدكتور كمال بشر، والدكتور أحمد مختار عمر، وناقشت هذه الآراء، واستتبع ذلك الحديث عن المآخذ التي أخذها بعض المحدثين على اللغويين العرب وأهمها ثلاثة أمور:

الأمر الأول: خلط الدراسات اللغوية بمباحث الفلسفة والمنطق.

الأمر الثاني: وقوعهم في بعض المخالفات المنهجية حين قاموا بجمع مادتهم اللغوية، فكانوا يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية، كما كانوا يعمدون إلى لهجات متعددة، فيخلطون بينها، ويحاولون وضع نحو عام لها.

الأمر الثالث: إهمال عامل الزمن، فقد درسوا اللغة العربية في فترة محدودة لم يتجاوزوها، فلم ينظروا فيما قبل هذه الفترة، أو بعدها.

وقد ناقشت هذه المآخذ، ووضحت موقف اللغويين العرب منها، ووصلت

من خلال هذه المناقشة إلى دفع هذه المآخذ عنهم، وسلامة منهجهم الذي اتبعوه مراعاة للظروف الخاصة باللغة العربية.

وختمت هذا الحديث بكلمة عن عصور الاحتجاج قررت فيها أن خير ما قيل عن هذه العصور هو القرار الذي اتخذه مجمع اللغة العربية في مصر، وهو أن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع.

ثم تحدثت عن المؤيدين للمدارس النحوية، وبدأت الحديث بمن قال بمدرسة واحدة، وقد اشتهر بهذا القول المستشرق «جوتولد فايل»، وقد قررت أن هذا القول يخالف ما اتفق عليه المؤيدون لهذه المدارس، فأكثرهم يتفقون على وجود مدرستين هما مدرستا البصرة والكوفة.

وحين تحدثت عن المذهب الثالث وهو مذهب البغداديين تناولت الحديث عن الباحثين المحدثين الذين عُنوا بدراسة هذا المذهب، كما عرضت لرأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري إذ ذهب إلى أن المؤسس لهذا المذهب هو الإمام أبو زكريا الفراء، ورأيت أن الوضع المناسب للفراء أن يكون أحد المؤسسين الثلاثة للمدرسة الكوفية، وهم علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا الفراء، وأحمد بن يحيى ثعلب.

كما ذكرت أيضاً أن من اللغويين المحدثين من رفضوا القول بهذا المذهب، ومنهم الأستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، والدكتور فاضل السامرائي، وقد بينت وجهة نظرهم، وناقشت آراءهم، ورأيت من الأفضل القول بهذا المذهب، فهناك من الاتجاهات والسمات التي تحققت بين نحاة بغداد ما يبرر إطلاق كلمة مدرسة، أو مذهب عليها.

ثم تناولت الحديث عن مذهب الأندلسيين فذكرت أن هناك عدداً من الباحثين المحدثين قد عنوا بالحديث عن هذا المذهب منهم الدكتور أمين علي السيد في بحثه «الاتجاهات النحوية في الأندلس»، والدكتور أحمد كحيل في بحثه «النحو في الأندلس»، والشيخ محمد الطنطاوي في كتابه «نشأة النحو

وتـاريخ أشهـر النحـاة»، والـدكتـورة خـديجـة الحـديثي في كتـابهـا «أبـو حيـان النحـوي»، والأستاذ طـه الراوي في بحثـه «نظْرة في النحـو»، والدكتـور شوقي ضيف في كتـابـه «المـدارس النحـويـة»، والأستـاذ عبـد القـادر الهيتي في بحثـه «خصـائص مذهب الأنـدلس النحوي»، والـدكتور عبـده الـراجحي في كتـابـه «دروس في المذاهب النحوية».

وقد رأيت أن أخص بالذكر الحديث عن بحث «خصائص مـذهب الأندلس النحوي»، فقد تصدى صاحبه للرد على أشهر المعارضين لهذا المذهب، كما بذل جهـوداً موفقـة في تأييـده وبيان خصـائصه، وكـانت لي على هـذا البحث ثلاث ملاحظات:

الأولى تتصل بقضية الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو.

والثانية تتصل برأي الباحث في ابن مضاء.

والثالثة تتصل بعدم التسوية بين المذاهب النحوية في إطلاق كلمة «مـدرسة» على كل منها.

وحين تناولت الحديث عن مذهب النحويين المصريين ذكرت أن هنـاك عدداً من الباحثين المحـدثين قـد عُنوا بـالحديث عن الـدراسة النحـوية في مصر مثـل الدكتور عبد العال سالم في كتابه «المدرسة النحويـة في مصر والشام»، والـدكتور أحمد مختار عمر في كتابه «تاريخ اللغة العربية في مصر»، والدكتور أحمـد نصيف الجنابي في كتابه «الدراسات اللغوية والنحوية في مصر»، والدكتور محمد الأسعد في بحثه «أبو العرفان محمد بن علي الصبان».

كـما رفض القول بهـذا المذهب بعض البـاحثين مثـل الأستـاذ طـه الـراوي، والأستاذ محمد طلس.

وقـد لاحـظت أن المتـأخـرين من النحـويـين المصريـين مثـل ابن عقيـل، والسيـوطي، والصبان، والخضري قـد تعرضـوا لنقـد لاذع وجَّهـه إليهم بعض المحدثين مثل الدكتور مهدي المخزومي، إذ عدَّ جيلهم جيل الملفقين والجـمّاعين زاعماً أنهم حشدوا في مصنفاتهم آراء النحويـين السابقـين غير مـراعين لـلأسس

المذهبية التي ينبغي أن تكون أساساً لاختيار المسائل النحوية، ومن ثَم حرصتُ على مناقشة هذه الآراء وبيَّنت أن الدراسات النحوية في مصر قد تحقق لها من السمات والخصائص ما يُؤهلها لأن نطلق عليها كلمة «مدرسة»، أو «مذهب»، كما أن جيل المتأخرين له آثاره الجليلة، فالباحث في مؤلفاتهم يدرك مدى الجهَد الذي بذلوه في اختيار الآراء، وأسباب تفضيل بعضها على بعض، وهذا سر بقاء هذه المؤلفات إلى يومنا بين أيدي الدارسين والباحثين.

وفي المبحث الثاني وهو محاولات جديدة لمدارس النحو العربي ذكرت أن بعض الباحثين ذهب إلى اقتراح مناهج يمكن أن نتبعها في دراسة الاتجاهات النحوية، ومن ثَم فإننا نستطيع أن نعُد هذه المناهج محاولات جديدة في دراسة المدارس النحوية، وخصصت بالذكر محاولتين ذهب إلى إحداهما الدكتور حسن عون، وإلى الأخرى الدكتور أحمد مختار عمر.

وتتمثل محاولة الدكتور حسن عون في أننا ينبغي أن ندرس ملامح التطور النحوي في مدارس منسوبة إلى أصحابها بدل أن تنسب إلى مدن عرفت بنشاطها في الدرس النحوي، وعلى ذلك وضَّحَ منهجه الذي يتناول تطور الدرس النحوي في مدرسة سيبويه، ثم في مدرسة الزمخشري، ثم في مدرسة ابن مالك، ثم في العصر الحديث.

وتتمثل محاولة الدكتور أحمد مختار عمر في أنه يفضل المعيار المبني على أساس النظريات المنفصلة، والاتجاهات المستقلة، مثل نظرية سيبويه في الالتزام بما سمع عن العرب، وعدم استخدام القياس النظري، ومثل نظرية الفراء في النصب على الخلاف أو المخالفة، ونظرية ابن فارس في رد الكلمات الكبيرة البْنية إلى أصول أقل حجماً وهكذا.

وقد وَضَّحْتُ وجهة نظر كل منهما في محاولته، وبيَّنت أن كل محاولة منهما لا تخلو من المآخذ التي تجعلنا نؤثر منهج الأئمة السابقين في دراسة المذاهب النحوية على نحو ما سبق.

وفي المبحث الثالث وهو موازنات بين البصريين والكوفيين ذكرت أن كثيراً

من اللغويين المحدثين حرصوا على عقد موازنات بين البصريين والكوفيين في حديثهم عن المذاهب النحوية، وكان منهم من يؤثر في موازنته مذهب البصريين مثل الأستاذ أحمد أمين، والشيخ محمد الطنطاوي، والدكتور شوقي ضيف، والأستاذ سعيد الأفغاني، ومنهم من كان يؤثر مذهب الكوفيين مثل الأستاذ مصطفى السقا، والأستاذ أمين الخولي، والدكتور عبده الراجحي، ومنهم من كان يؤثر مذهب البصريين في مباحث النحو ومذهب الكوفيين في مباحث اللغة كما فعل الأستاذ عباس حسن في موازنته.

وقد ختمت هذا الحديث بإبداء رأيي في الموازنة بين هذين المذهبين، فذكرت أن من المناسب أن أبدأ حديثي بتحديد الهدف الذي أنشده من وراء هذه الموازنة وهو البحث عن المنهج الذي يساعدنا على تعلّم اللغة الصحيحة من خلال القواعد المطردة والضوابط المحددة، البعيدة عن التسيب والاضطراب، ومن اليسير أن ندرك أن هذه السمات تتحقق إلى حد كبير في منهج البصريين، وهذا ـ فيما أرى ـ سبب تغلب منهجهم، واستمراره في مجال الدراسة النحوية.

* * *

ومن اليسير أن يلاحظ القارىء أني كثيراً ما كنت أحرص على كتابة نص العبارة التي قالها الباحثون عندما أعرض لذكر آرائهم، أو مناقشة أفكارهم، أو ذكر موازناتهم، وذلك ليكون بين يدي القارىء النص الذي كتبوه، وبذلك يتسنى له قراءته، فقد يرى فيه غير ما رأيت، ويفهم منه غير ما فهمت، فالناس ـ بلا شك ـ يتفاوتون في فهم ما بين السطور، وهذا ما قصدت من ذلك، والله من وراء القصد.

* * *

وكثيراً ما أقول: إن من ألّف، فقد استهدف، وأرجو أن يكون هذا الكتاب هدفاً لكل نقد بناء يبتغي به صاحبه التوجيه والإصلاح، ولن يُفْسد هذا النقد روابط الألفة، فقد قالوا: «اختلاف الرأي لا يُفسد الصحبة»، أما هذا النقد الهدام الذي يَسْتَشْفي به قائله فإني أجعله دائماً دبر أذني، وتحت قدمي، لأنه لا

يصدر إلا عن نفوس مريضة، أعماها الحقد عن رؤية الصواب، وما أكثر هذه النفوس في هذا العصر الذي غاض فيه نبع الوفاء، وعميت البصائر، واختلت معايير القِيَم، وتحكَّمَ الهوى، وخرست الألسنة عن قول الحق، وانطلقت بقول الزور والبهتان لتطمس معالم الحقيقة لا يرد عنها أدب أو حياء، وهيهات أن يتحقق لها ما أرادت ﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون﴾.

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ﴿وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾.

فهارس الكتاب

فهرس الموضوعات

فهرس المراجع

- ابن الحاجب النحوي. آثاره ومذهبه. رسالة ماجستير اعداد طارق عبد عون الجنابي. ساعدت جامعة بغداد على النشر لسنة ٧٣ ـ ١٩٧٤ الناشر دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع.

٢ ـ أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة. تأليف نعمة رحيم العزاوي. مطبعة الآداب في النجف الأشرف سنة ١٩٧٥ م.

٣ ـ أبو حيان النحوي. تأليف الدكتورة خديجة الحديثي. ط. مكتبة النهضة. بغداد سنة ١٩٦٦ م.

٤ ـ أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة. تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري. ط. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٩٦٢ م.

٥ ـ أبو العرفان محمد بن علي الصبان. حياته وآثاره في النحو والبلاغة. رسالة دكتوراه للدكتور عبد الكريم محمد عبد الكريم الأسعد بكلية الآداب. جامعة عين شمس سنة ١٩٧٥ م.

٦ ـ أبو علي الفارس. حياته. ومكانته بين أئمة العربية. تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط. مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ م.

٧ ـ الاتجاهات النحوية في الأندلس، وأثرها في تطوير النحو. رسالة دكتوراه للدكتور أمين علي السيد سنة ١٩٦٤ م بكلية دار العلوم.

٨ ـ أثر القرآن والقراءات في النحو العربي للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي. الطبعة الأولى سنة ١٩٧٨ م بدار الكتب الثقافية. الكويت. حولي. مجمع الأندلس.

٩ ـ الاجتهاد في النحو العربي. بحث قدمه الأستاذ أمين الخولي لمؤتمر المستشرقين باستنبول سنة ١٩٥١ م.

١٠ ـ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي. تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي. ط. مصطفى الحلبي. الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ م.

١١ ـ الأصول للدكتور تمام حسان. طبعة دار الثقافة بالدار البيضاء بالمغرب. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

١٢ ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. تأليف الدكتور نايف خرما. ط. عالم المعرفة (٩).

١٣ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي المطبعة العربية سنة ١٣٤٧ هـ ـ سنة ١٩٢٨ م.

١٤ ـ الاقتراح للسيوطي. ط. دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الثانية سنة ١٣٥٩ هـ.

١٥ ـ الأمالي لأبي علي القالي. ط. دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٢٦ م.

١٦ ـ إنباه الرواة في أنباه النحاة للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٠ م.

١٧ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة الاستقامة ط. أولى سنة ١٩٤٥ م.

١٨ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط. دار الفكر.

١٩ ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك مكتبة دار العروبة.

٢٠ ـ البحث اللغوي عند العرب. مع دراسة لقضية التأثير والتأثر. تأليف الدكتور أحمد مختار عمر ط. سنة ١٩٧١ م. توزيع دار المعارف.

٢١ ـ البحث اللغوي عند الهنود، وأثره على اللغويين العرب. تأليف الدكتور أحمد مختار عمر. ط. دار الثقافة. بيروت. لبنان سنة ١٩٧٢ م.

٢٢ ـ بغية الوعاة للسيوطي. مطبعة السعادة.

٢٣ ـ البيان والتبيين لأبي عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٦٧ هـ.

٢٤ ـ تاريخ الآداب العربية لكارل بروكلمان. ترجمة أمين نبيه فارس وزميله. ط. دار العلم للملايين ببيروت.

٢٤ ـ تاريخ الآداب العربية لكارل بروكلمان. ترجمة أمين نبيه فارس وزميله. ط. دار العلم للملايين ببيروت.

٢٥ تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية. ط. دارالنشر للجامعين ببيروت سنة ١٩٥٧ م.

٢٦ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. ط. السعادة. سنة ١٣٤٩ هـ.

٢٧ ـ تاريخ اللغة العربية في مصر للدكتور أحمد مختار عمر. ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ م.

٢٨ ـ تاريخ النحو وأصوله للدكتور عبد الحميد طلب. ط. مكتبة الشباب بالمنيرة. القاهرة.

٢٩ ـ تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات. ط. وزارة الثقافة. القاهرة سنة ١٩٦٨ م.
٣٠ ـ تطور الدرس النحوي للدكتور حسن عون. ط. معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠ م.
٣١ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني. مخطوط. بدار الكتب نحو رقم ١٠١٠.
٣٢ ـ التوطئة لأبي علي الشلوبيني. تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع. ط. دار التراث العربي. القاهرة.
٣٣ ـ الجملة النحوية. نشأة، وتطوراً، وإعراباً تأليف الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني. ط. مكتبة الفلاح. الكويت سنة ١٩٧٨ م.
٣٤ ـ جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري. تأليف الدكتور يوسف أحمد المطوع. ط. حكومة الكويت سنة ١٩٧٦ م.
٣٥ ـ حاشية الصبان على الأشموني. مطبعة الحلبي.
٣٦ ـ الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي. تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم. ط. منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع بالكويت سنة ١٩٧٧ م.
٣٧ ـ خزانة الأدب، ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادي. ط. بولاق.
٣٨ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار. ط. دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٥ م.
٣٩ ـ خصائص مذهب الأندلس النحوي في القرن السابع الهجري. رسالة ماجستير قدمها الأستاذ عبد القادر رحيم الهيتي إلى كلية دار العلوم سنة ١٩٧٥ م.
٤٠ ـ دائرة المعارف الإسلامية. مكتبة جامعة القاهرة. رقم ٩٧٠٦.
٤١ ـ دائرة معارف البستاني. مطبعة المعارف ببيروت سنة ١٨٨١ م.
٤٢ ـ دراسات في علم اللغة للدكتور كمال محمد بشر. ط. دار المعارف سنة ١٩٧٣ م.
٤٣ ـ الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث للدكتور محمد حسين آل ياسين ـ منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت لبنان ٧٨ ـ ١٩٧٩ م.
٤٤ ـ الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري. للدكتور أحمد نصيف الجنابي. ط. الجامعة المستنصرية سنة ١٩٧٨ م.
٤٥ ـ الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي. الطبعة الأولى. القاهرة سنة ١٩٦٠ م.
٤٦ ـ دروس في المذاهب النحوية للدكتور عبده الراجحي. ط. دار النهضة العربية. بيروت سنة ١٩٨٠ م.
٤٧ ـ رسالة في المذاهب النحوي البغدادي للدكتور إبراهيم محمد نجا. قدمها لجامعة

الأزهر سنة ١٩٤٤ م.
٤٨ ـ رواية اللغة للدكتور عبد الحميد الشلقاني مدير مكتبة الأسكندرية. ط. دار المعارف بمصر.
٤٩ ـ الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد. ط. مصر سنة ١٩٧٢ عالم الكتب.
٥٠ ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى. تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط. الحلبي. مصر سنة ١٩٥٤ م.
٥١ ـ سيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف. مكتبة نهضة مصر بالفجالة القاهرة.
٥٢ ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. للدكتورة خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت. سنة ١٩٧٤ م.
٥٣ ـ شذرات الذهب لابن العماد. مكتبة القدس بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ.
٥٤ ـ شرح ابن عقيل. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين. الطبعة الخامسة عشرة سنة ١٩٦٧ م.
٥٥ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك دراسة تحليلية نقدية. رسالة ماجستير. إعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل بدار العلوم سنة ١٩٧٧ م.
٥٦ ـ شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف السيرافي. تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم. القاهرة سنة ١٩٧٤ م.
٥٧ ـ شرح التسهيل لابن مالك. مخطوط. بدار الكتب نحو ١٠ ش.
٥٨ ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ. تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم الطبعة الأولى. الكويت سنة ١٩٧٦ م.
٥٩ ـ شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ تحقيق الدكتور محمد أبو الفتوح شريف سنة ١٩٧٨ م.
٦٠ ـ شواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبد الكريم جمعة. ط. مكتبة العروبة بالكويت سنة ١٩٨٠ م.
٦١ ـ الشواهد والاستشهاد في النحو للأستاذ عبد الجبار علون. ط. جامعة بغداد سنة ١٩٧٦ م.
٦٢ ـ ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين. الجزء الأول. الطبعة الأولى سنة ١٩٣٣ م. ط. مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر.
٦٣ ـ طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٣٧٣ هـ.
٦٤ ـ ظهر الإسلام للأستاذ أحمد أمين. ط. دار الكتاب العربي. لبنان.
٦٥ ـ عبقري من البصرة للدكتور مهدي المخزومي. ط. وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية سنة ١٩٧٢ م.

٦٦ ـ العربية الصحيحة. دليل الباحث إلى الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر الطبعة الأولى سنة ١٩٨١ م. عالم الكتب. القاهرة.
٦٧ ـ علم اللغة العربية. مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية للدكتور محمود فهمي حجازي. الناشر وكالة المطبوعات. الكويت سنة ١٩٧٣ م.
٦٨ ـ فتوح البلدان للبلاذري. تحقيق الطباع. دار النشر للجامعيين. بيروت سنة ١٩٥٧ م.
٦٩ ـ فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي ط. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت سنة ١٩٧٩ م.
٧٠ ـ الفهرست لابن النديم. المطبعة الرحمانية.
٧١ ـ في قضايا الأدب واللغة. تأليف نخبة من أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بجامعة الكويت بمناسبة افتتاح القرن الخامس عشر الهجري. ط. مؤسسة الصباح بالكويت سنة ١٩٨١ م.
٧٢ ـ في النحو العربي. نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي. منشورات المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط أولى سنة ١٩٦٤ م.
٧٣ ـ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨ الناشر مؤسسة علي جراح الصباح. الكويت.
٧٤ ـ كتاب سيبويه. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ط. القاهرة سنة ١٩٧٧ م.
٧٥ ـ لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة للدكتور عبد العزيز مطر. ط. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة سنة ١٩٦٦ م.
٧٦ ـ لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب. الطبعة الأولى. دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٧ م.
٧٧ ـ اللحن في اللغة العربية. تاريخه وأثره. للدكتور يوسف أحمد المطوع. المطبعة العصرية. الكويت.
٧٨ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان. ط. مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٨م.
٧٩ ـ اللغة العربية في إطارها الاجتماعي للأستاذ مصطفى لطفي. ط. معهد الإنماء العربي. بيروت سنة ١٩٧٦ م.
٨٠ ـ المبرد. حياته وآثاره للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
٨١ ـ مجالس العلماء للزجاجي. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. ط. الكويت سنة ١٩٦٢ م.
٨٢ ـ المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ط. دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م.

٨٣ ـ مدرسة البصرة النحوية. نشأتها وتطورها للدكتور عبد الرحمن السيد. مطابع سجل العرب. توزيع دار المعارف سنة ١٣٨٨ هـ ـ سنة ١٩٦٨ م.
٨٤ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي. الطبعة الثانية سنة ١٩٥٨ م. ط. مصطفى الحلبي.
٨٥ ـ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم ط. دار الشروق سنة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.
٨٦ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب بن علي اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. مكتبة دار نهضة مصر بالفجالة مايو سنة ١٩٧٤ م.
٨٧ ـ المزهر في علوم اللغة للسيوقي. ط. محمد سعيد الرافعي سنة ١٣٢٦ هـ.
٨٨ ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط. تحقيق الدكتور فائز فارس. الناشر دار المكتب الثقافية. حولي. الكويت سنة ١٩٧٩ م.
٨٩ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. ط. دار المأمون سنة ١٣٥٥ هـ.
٩٠ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ.
٩١ ـ المعجم العربي. نشأته وتطوره للدكتور حسين نصار. الطبعة الثانية. مكتبة مصر سنة ١٩٦٨ م.
٩٢ ـ معجم ما استعجم. للبكري. تحقيق مصطفى السقا. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة سنة ١٩٤٧ م.
٩٣ ـ مغنى اللبيب لابن هشام. ط. الحلبي.
٩٤ ـ المقتضب للمبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ.
٩٥ ـ من تاريخ النحو. تاريخ ونصوص للأستاذ سعيد الأفغاني. الجامعة اللبنانية. بيروت ط. دار الفكر.
٩٦ ـ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ط. دار الرشيد للنشر. الجمهورية العراقية سنة ١٩٨١ م.
٩٧ ـ النجوم الزاهرة. لجمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي. مطبعة دار الكتب المصرية.
٩٨ ـ نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة. رسالة دكتوراه للدكتور عبد الرحمن السيد بكلية دار العلوم سنة ١٩٦١ م.
٩٩ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ط. سنة ١٩٢٤ م
١٠٠ ـ نشأة النحو، وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي الطبعة الثانية سنة ١٩٦٩ م.
١٠١ ـ النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري. تحقيق

محمد أحمد دهمان. ط. التوقيف بدمشق. الطبعة الأولى.
١٠٢ ـ نفح الطيب للمقرى. تحقيق الشيخ محيي الدين سنة ١٩٤٩ م.
١٠٣ ـ نور القبس لليغموري. تحقيق رودلف زلهايم نسبادن سنة ١٩٦٤ م.
١٠٤ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم. ط. دار البحوث العلمية بالكويت سنه ١٩٨٠ م.
١٠٥ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٩ م.
١٠٦ ـ يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار. ط. وزارة الثقافة. أعلام العرب ٧٥ القاهرة سنة ١٩٦٨ م.
١٠٧ ـ يتيمة الدهر للثعالبي. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة حجازي بالقاهرة.